موسوعة الإمام المهدي

السيد محمد الصدر

اليوم الموعود

بين

الفكر المادي والديني

٤

دار التعارف
للمطبوعات

Bibliotheca Alexandrina
0109231

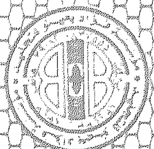

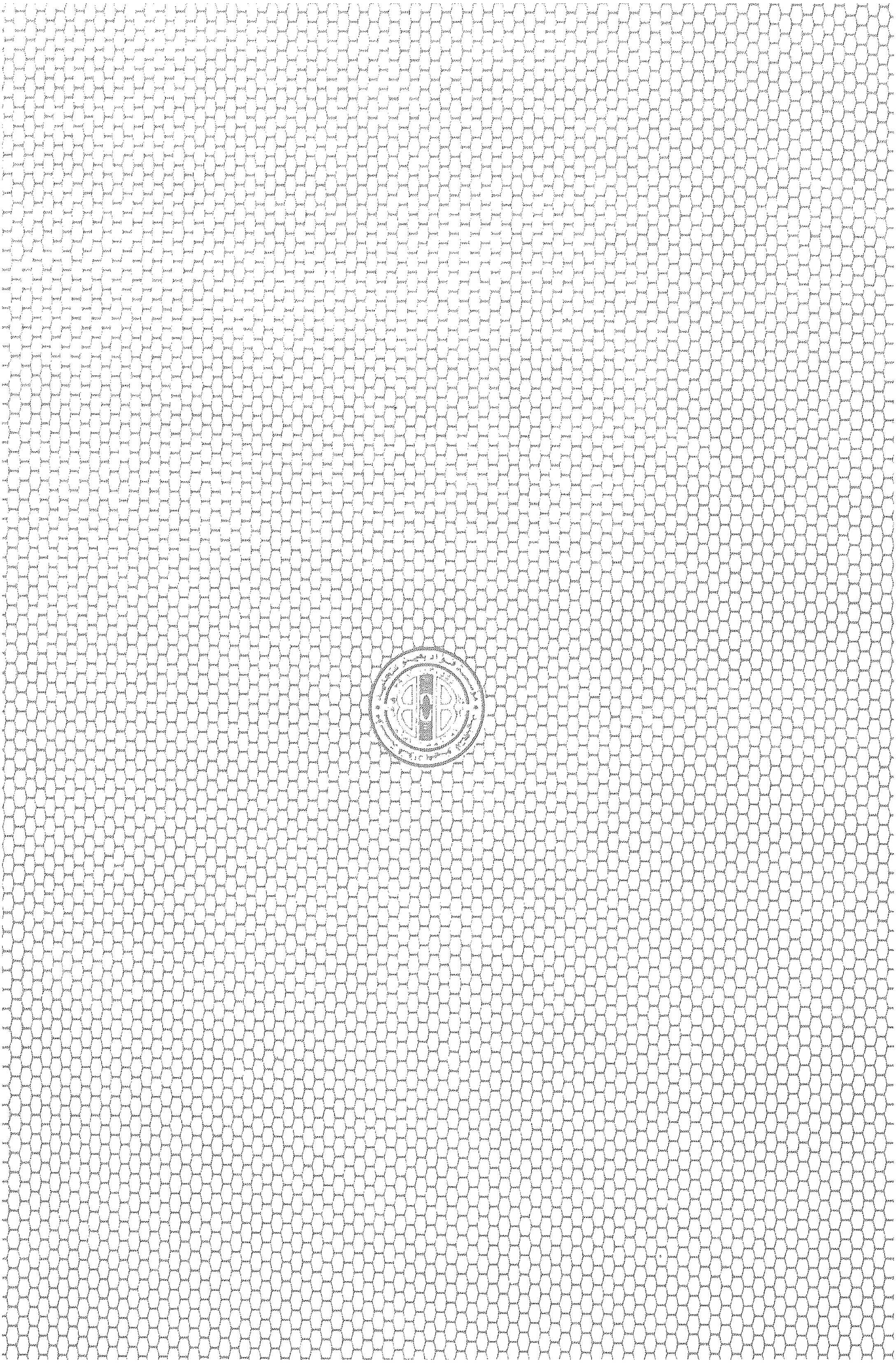

اليوم الموعود

موسوعة الإمام المهدي “ع”

الكتاب الرابع

اليوم الموعود

بين الفكر المادي والديني

يتكفل أيضاح المستقبل السعيد الموعود
للبشرية في الحقلين الماركسي والإسلامي
والبديل الصالح عن المادية التاريخية”

تأليف
محمد الصدر

دار التعارف للمطبوعات
بيروت - لبنان

حُقُوقُ الطَّبعِ مَحفُوظَة
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

دار التعارف للمطبوعات

المكتب : شارع سوريا - بناية درويش - الطابق الثالث
الادارة والمعرض : حارة حريك - المنشية - شارع دكاش - بناية الحسنين
تلفون : ٨٣٧٨٥٧ - ٨٢٣٠١٠ - ٨٢٣٦٨٥
صندوق البريد : ٨٦٠١ - ١١ - ٦٤٣ - ١١

المقدمة

- ١ -

كانت الكتب الثلاثة السابقة من موسوعة الإمام المهدي عليه السلام ، متكفلة لتاريخ الامام المهدي من وجهة النظر الإمامية ، مع محاولة إعطائها صيغة متكاملة وخالصة من الشوائب . ابتداء بميلاده ومروراً بغيبته ، وانتهاء بظهوره ودولته ، مع إعطاء السمات العامة للبشرية اللاحقة للظهور إلى قيام الساعة . وقد انتهت هذه الجنبة من التاريخ من خلال هذه الكتب الثلاثة .

وسيكون من المنطقي ، طبقاً لمنهجية البحث عن الفكرة المهدوية . . . الشروع بالاستدلال على صحة هذه الفكرة ، ومحاولة دفع ما يحتمل أن يكون مانعاً عن الالتزام بوجوده ووجود دولته .

ومن المنطقي أن يبدأ الاستدلال من أعم المنطلقات ، لنصل إلى أخصها بالتدريج ، من خلال كتب هذه الموسوعة . إن أعم المنطلقات بالنسبة إلى هذه الفكرة هو محاولة إثبات صحة الفكرة القائلة بوجود المستقبل السعيد للبشرية من زاوية مادية صرفة ، بغض النظر عن أي دين . . . ليكون للحديث الديني مجالٌ آخر جديد .

- ٢ -

هل يوجد للبشرية مستقبل عادل ، يسود فيه الرفاه وتخيم فيه السعادة على ربوع البشرية ، وترتفع فيه المظالم والأنانيات عن الناس ، وتترك العداوات والإعتداءات ويعم السلام الحقيقي الكامل كل الأرض المعمورة . أو أن هذا اليوم لن يوجد ، بل من المحتوم على البشرية أن تبقى في خبط وشماس وتلون واعتراض وقلاقل ومظالم ، ما دام لها وجود على البسيطة . لأن هذه الحركة الظالمة الدائبة ، من خصائص النقص البشري لا يمكن

فكاكها عن البشر .

هذا سؤال مهم وأساسي ، قد يلقيه الفرد على نفسه ، أو يسمعه من غيره فيهز رأسه يائساً من الجواب ، لأن المستقبل مما لا يمكن الإطلاع عليه بحال من الأحوال ، والمستقبل وحده هو الكفيل بإعطاء الجواب . ولا نستطيع ونحن في الماضي - بالنسبة إلى تلك الحقبة من الدهر - أن نعطي الجواب الحاسم بحال .

وقد يهز فرد آخر رأسه من هذا السؤال مستغرباً من مجرد إثارته ، لأنه يرى من اليقين الذي لا شك فيه أن البشرية ، سوف تبقى على هذا الحال تجتر مشاكلها ومظالمها ما دام لها وجود . فإن الأوضاع الحاضرة كلها تدل على ذلك المستقبل ، بأي حال .

بل إن الطبيعة البشرية ذات الأنانية أو العامل الجنسي أو الاقتصادي أو غيرها هو السبب في هذه الحركات الظالمة ، وهو مواكب للبشرية إلى نهايتها ، إذن ، فلا بد أن يبقى الظلم مواكباً مع البشرية إلى نهايتها ، ولا يمكن أن يوجد لها أي مستقبل سعيد .

وكلتا هاتين الفكرتين لها درجة من الأهمية والوجاهة . إلا أنه مما يؤسف له !! . . . أن عدداً من المفكرين في العالم على مختلف المبادىء والمشارب استطاعوا استشفاف المستقبل ، والتنبوء بوجود المستقبل السعيد ، وأوضحوا القرائن والدلائل على ذلك .

إنك لو سألت الماركسية عن ذلك لأجابت بكل ثقة واطمئنان بنعم . ولو سألت الأديان عامة والأديان الثلاثة الكبرى منها وخاصة الاسلام ، لأجابوا بصوت واحد : نعم ، بكل تأكيد .

من هذه الزاوية المشتركة سيكون منطلق البحث .

- ٣ -

تنبأت الماركسية بالمستقبل السعيد ، من زاوية النظرية العامة التي وضعتها لتفسير التاريخ ، المسماة بالمادية التاريخية ، التي جعلت خاتمة مطافها ذلك المستقبل .

وتنبأت الأديان ، بهذا المستقبل من زاوية البرهنة على وجود قائد معين منقذ للبشرية من المظالم ومخلص لها من المشاكل . . . وقد سماه الإسلام

بالمهدي .

والنتيجة بينهما واحدة ، وهو الجزم بوجود المستقبل السعيد . وهذه هي نقطة القوة الرئيسية .

ومن هنا عرضنا للآراء الماركسية عرضاً مفصلاً ، لنرى أنها بعد أن كانت مصيبة بنبوئتها هذه ، فهل هي قد توصلت إليها بمقدمات برهانية صحيحة أو غير صحيحة .

وهنا لا بد من الالماع ، إلى أن الحديث ليس عن نقد الماركسية ككل . . . ليستلزم ذلك عرض كل شاردة وواردة في الفكر الماركسي . فإن موضوع الكتاب ليس هو ذلك . وإنما المهم النظر إلى الماركسية من زاوية هذه النبوءة ليس إلا . . . مع التأكد من سلامة أو عدم سلامة المقدمات التفصيلية التي أنتجتها .

فكان هذا هو القسم الثاني من الكتاب .

وأما القسم الأول ، فهو قسم مختصر ، يراد به التأكيد على أن الاتجاه المادي عموماً بصفته مادياً ، لا يمكنه استنتاج وجود المستقبل السعيد بأي حال . . . سواء من زاوية « علمية » أو من زاوية « قانونية » . وإنما انفردت الماركسية من بين المذاهب المادية الحديثة بهذه النبوءة باعتبار فهمها الخاص للمجتمع والتاريخ .

- ٤ -

وبعد أن يتم نقد الماركسية ، ويثبت عدم صمود ماديتها التاريخية تجاه النقد . ينقدح السؤال من جديد : هل فشلت النبوءة إذن ؟! . . .

كلا . . . فإن هناك أدلة من نوع آخر يمكن إقامتها عليه ؛ تلك هي أدلة الدين . . . الذي يثبت وجوده بنفس الطريق الذي تثبت به الماركسية فشلها . إن الدين يمكن أن يعطى البديل الصالح للمادية التاريخية الماركسية ، ويملأ كل الفجوات التاريخية والاجتماعية التي حاولت الماركسية ملأها ، والتي لم تحاول .

بل إنه يزيد عليها بكثير . . . إنه يرى أنه وجود المستقبل السعيد نتيجة لتاريخ البشرية ككل ، ووجود البشرية ككل نتيجة لظواهر وأهداف كونية عامة إذن فالمستقبل السعيد يمت بصلة إلى الأهداف الكونية نفسها . . . وسينتج

هذا المستقبل البشري نتائج كونية حاسمة . ولن ينتهي الحديث عند مجرد النبوءة بوجوده ، كما انتهى حديث الماركسية .

إن البشرية ليست إلا رحلة طويلة من رحلات الكون الكبرى ، وظاهرة من ظواهره ، وليس مستقبلها السعيد بكل تفاصيله سوى محاولة لتركيز الأغراض الكونية .

أما أنه كيف يكون ذلك ، وما هي مقدماته ، وما هي صفاته وما هي نتائجه ، فهذا ما يشرحه لك « التخطيط الالهي العام لتكامل البشرية » في القسم الثالث من هذا الكتاب ، بكل تفصيل .

ونحن بعد أن أعطينا في الكتابين السابقين من هذه الموسوعة ، زاوية من الاستدلال على الفهم الامامي لنظرية المهدي ، أمكننا أن نستعين بهذا الفهم أحياناً لملأ بعض فقرات هذا التخطيط العام .

وأعطينا من خلال هذا التخطيط تفسيراً كاملاً للبشرية بماضيها وحاضرها ومستقبلها إلى حين فنائها . وحاولنا من خلال الحديث المقارنة مع النتائج الماركسية التي عرفناها في القسم الثاني . وهنا أمكننا أن نتوصل إلى مناقشات أعمق وأوضح مما سبق . إنها مناقشات جديدة تماماً لأنها منطلقة من نظرية متكاملة وجديدة تماماً . . . هي نظرية التخطيط الالهي .

إن هذه النظرية ، معروضة أيضاً في الكتابين السابقين . إلا أنها عرضت في هذا الكتاب بشكل يختلف في المقدمات والتفاصيل والنتائج . . . كما هو مشار إليه في داخل هذا الكتاب ، ولا يخفى - أيضاً - على قارىء هذه الموسوعة ومن هنا حل لنا هذا المقدار من التكرار .

فهذا هو العطاء الذي يمكن أن يحصل عليه من خلال هذا الكتاب .

- ٥ -

إن طريق التوصل إلى النتائج الكاملة ، دائماً ، هو تلاقح الأفكار والسعي في سبيل النقد البناء . والحقيقة بنت البحث .

ومن هنا يود المؤلف ، بكل انفتاح ، تلقي النقد البناء المخلص من كل ناقد من ماديين ومتدينين ، عسى أن يتمكن من ملأ الفراغات التي تركتها جوانب النقص البشري في بحثه . . . لو كان . لعلنا نتوصل من ذلك إلى القناعة بالنتائج الرئيسية الكاملة .

القسم الأول

المستقبل السعيد للبشرية
في الفكر المادي بمعناه العام

يحتوي هذا القسم على ثلاث أطروحات :

الأطروحة الأولى : تصور المستقبل السعيد للبشرية من زاوية العلم التكنيكي الحديث .

الأطروحة الثانية : تصور المستقبل السعيد للبشرية من زاوية القانون الوضعي .

الأطروحة الثالثة : تصور المستقبل السعيد من زاوية (المادية التاريخية) التي تنبأت بذلك بصراحة .

أما الأطروحة الثالثة فسوف نكرس لها القسم الثاني من هذا الكتاب. ونقتصر في هذا القسم على الأطروحتين الأوليتين ، بصفتهما تمثلان الاتجاه المادي العام الحديث .

الأطروحة الأولى

المستقبل السعيد

بالتطور العلمي نحو الأفضل

تكون الفكرة الأساسية في هذه الأطروحة : ان العلم التكنيكي الصناعي الحديث هو الكفيل بإيصال المجتمع البشري إلى السعادة والرفاه . . . وبخاصة في المستقبل حين يتطور العلم أكثر مما هو عليه الآن ، فيصل بمزيد من التجارب إلى مراقٍ عليا يستطيع أن يكفل بها إيجاد المستقبل السعيد للبشرية كلها .

كيف لا ؟! . . . ونحن نعاصر النتائج الكبرى التي تمخض عنها العلم في هذا العصر ، فلا نجد إلا ما يدعو إلى الاكبار والإحترام . . . فإننا لو تجاوزنا قمم العلم العليا التي تتمثل في عدة أمور ، كتفجير الذرة والصعود إلى الكواكب وتأسيس العقل الالكتروني . . . إذا تجاوزناها ، وحاولنا النزول إلى الفوائد الاجتماعية التي يمكن للعلم أن يحققها ، فيضمن للبشرية مستوى عال من السعادة والرفاه .

. . . إذن ، لرأينا الشيء الكثير . . . فهناك الأجهزة التي اخترعت ، ولا زالت تخترع لتذليل مصاعب الحياة المنزلية ، ولعل أهمها إلى الآن ذلك الانسان الآلي الذي يقوم بالخدمات بكل رحابة صدر وبدون تعب ! ويوفر للعائلة أكبر الجهود . وهو أيضاً يرد على التلفون ويخبر صاحبه عن المكالمات التلفونية الحاصلة حال غيابه .

وهناك الآلات الزاخرة العظيمة المستعملة كوسائل للإعلام . . . من السينما إلى الراديو ، إلى التلفزيون ، إلى التسلتار الذي يوزع البث التلفزيوني على رقعة كبيرة من العالم .

أما التلفون الصوتي والتلفزيوني ، فحدث عنه ولا حرج . . . في تقصير

المسافات والتقريب بين المتباعدين والغائبين ، واختصار الجهد إلى حد بعيد .

وهناك الآلات الزراعية ، التي تقلل الجهد وتزيد في الانتاج وتوسع رقعة الأرض المزروعة إلى أكبر مدى . مضافاً إلى الأساليب العلمية لتحسين الانتاج إلى درجة كبيرة بل إنتاج أنواع من الأطعمة والفواكه ليست معهودة ولا معروفة !

وقل نفس الشيء في تحسين الإنتاج الحيواني ، وتطويره وتوسيعه . . . ولا يخفى ما للعلم من جهود مشكورة في دفع الآفات والأمراض الزراعية والحيوانية وإعطاء أعمق الأساليب وأنجحها لاتخاذ أحسن شكل للانتاج .

وأما الطب فحدث عن انتصاراته على المرض ولا حرج . . . وقد تكللت الجهود الطبية بزرع الأعضاء الجديدة في جسم الانسان بدل الأعضاء التالفة فيه . ولعل عملية زرع القلب ، هي أهم ما أنجز ، في هذا المجال . . . بل قد تودع في الجسم الإنساني آلة صماء تقوم مقام العضو التالف لتؤدي نفس وظيفته .

وتربية الجيل الناشىء قد استندت إلى العلم أيضاً . . . والعلم وحده !! . . فهناك النظريات التربوية التي تطبقها أحدث المعاهد في العالم ، بمختلف مستوياتها . . . ولا زال العلم يتقدم بهذه النظريات نحو الأفضل .

وتعال بنا إلى الهندسة العمرانية ، لنرى أنها إلى أي ارتفاع ودقة وصلت في ميادين هندسة البيوت والمدارس والمستشفيات والأسواق والسجون والمنتزهات وغيرها . . . مما يوفر أحسن الرفاه وأكبر الجهود للناس .

وإذا تجاوزنا الجانب الاجتماعي للعلم ، إلى الجانب الفكري أو الثقافي ككل ، وجدنا بحراً لا ينزف وتفوقاً لا يوصف في علوم الذرة والفلك والفيزياء والكيمياء . . . وتدقيقاً في حوادث التاريخ وقوانينه ، وعمقاً في المنطق والفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع . لم تكن البشرية قد بلغته في أي وقت مضى من حياتها الطويلة . . . كل ذلك يؤذن بالخير ، وبالمستقبل الزاهر السعيد الذي يقوم على أكتاف العلم والعلماء .

وإذا كان العلم قد وصل إلى مثل هذه المراقي العظيمة إلى العصر الحاضر . . . فأحر به أن يصل إلى درجات أهم وأوسع في المستقبل ، تكون كافية . . . وبكل جدارة لضمان الرفاه وسيادة السعادة والعدل في ربوع

البشرية .

ولعل بين أيدينا من المستقبل العلمي أفكاراً مهمة وواضحة ،.. وإن لم تكن منجزة . فعلاً ... إلا أن العلم كفيل بإنجازها في أقرب وقت ممكن .

فمن ذلك سرعة وسائط النقل للركاب أكثر مما هو عليه الآن ، وأكثر سلامة ... سواء في ذلك ما بين المدن أو في داخل المدينة ..؛ ومن ذلك تحويل الطعام والشراب إلى أقراص أو سوائل قليلة ، يوفر لما الفرد عدة ساعات يقضيها عادة في إنجاز الطعام وتناوله .

ومن ذلك تطوير الانسان الآلي ، بحيث يمكنه أن يقوم بالخدمات المنزلية والخارجية بشكل أوسع مما عليه الآن ، وتوفيره سوقياً على نطاق واسع .

ومن ذلك توسيع السكنى للبشرية إلى الكواكب والنجوم المجاورة !!! عن طريق تكثير رحلات الفضاء وتسهيلها وتخفيض نفقاتها وجعلها متوفرة للركاب .

ومن ذلك التسبيب إلى طول عمر الانسان بالمستوى الصحي الذي يكفله العلم ... حتى يصبح الستين والسبعين عاماً ، من أعوام الشباب !! ... وأما الشيخوخة فلا تبدأ أول مراحلها إلا بعد المئة .

إلى غير ذلك من النتائج الكبرى المتوقعة للعلم ... ولعمري إن المجتمع الذي يعيش تحت ظل مثل هذا التقدم العلمي الهائل ، لهو مجتمع سعيد ومرفه .

إذن ، فمن المستطاع القول : بأن العلم يكفل للبشرية المستقبل السعيد ... وإذ يكون العلم دائماً في تطور مستمر ، إذن فالبشرية صائرة - لا محالة - إلى ذلك المستقبل المجيد .

المناقشة :

إلا أنه من المؤسف !!! أن هذا الكلام بالرغم من أهميته وجمال شكله !!! لا يمكن أن يكون صحيحاً في نتيجته ، بأي حال من الأحوال .

فكل هذه التطورات العلمية صادقة . . . ولعل فيما أهملناه أهمية مماثلة أو أكبر مما ذكرناه . . . فإننا أعطينا نماذج من ذلك فقط . . . ولعمري أن للعلم مساعدة فعالة في جلب الراحة إلى الانسان والمجتمع .

لكن ذلك لا يعني بحال ، أن العلم وحده من دون ملاحظة شيء آخر ، يمكنه أن يضمن السعادة والعدل بين الناس . ولا ينبغي لنا أن نبالغ في أهمية العلم ، مهما كان له في العالم من هيبة وهيمنة وأهمية .

فإن العلم إنما يضمن الجانب المدني والتكنيكي من حياة الانسان ، ولا يتضمن العلم - بمجرده - أي جانب قانوني أو نظامي أو أخلاقي ، كما هو واضح . . . فإن لهذه الأمور حقولاً أخرى في المعرفة الانسانية لا تمت إلى العلم بصلة ، على الإطلاق .

فإذا استطعنا أن نضم النتائج الرائعة للعلم إلى نظام عادل وقانون سليم . . . استطعنا أن نكفل الرفاه الحقيقي والسعادة الكبرى ، إذ تكون النتائج العلمية موزعة يومئذ بين البشر بشكل متساو ومتكافىء بدون إجحاف أو ظلم .

وأما إذا نظرنا إلى العلم وحده ، وتوقعنا منه أن يكون صانعاً لسعادة المستقبل مع إسقاط النظام عن نظر الاعتبار . . . فهذا يعني الوصول إلى نتائج وخيمة مروعة في غاية السوء والاجحاف .

منها : أنه يمكن للعلم أن يكرس طاقاته الهائلة في فناء البشرية وإضرارها إلى حد كبير . . . في وضع الأسلحة الفتاكة والسموم القاتلة ، ووسائل التعذيب اللا إنساني للآخرين . وهذا ما هو حاصل في العصر الحاضر ، وهو يتقدم ويتزايد بتقدم العلم وتزايده . . . وتبذل الدول في سبيله الملايين .

ومنها : أن هذا الرفاه يكون خاصاً بالمتمولين ، الذين يستطيعون استغلال النتائج العلمية في مصلحتهم . . . أما الأعم الأغلب من الناس في العالم ، وهم متوسطو الحال وذوو الدخل المحدود والفقراء ، فلن يستطيعوا الحصول على شيء مهم من نتائج العلم .

فإن قال قائل : إنه يمكن توفير الرفاه العلمي لأكبر كمية من الناس وبأرخص ثمن ممكن . . . وبذلك تتسع رقعة المستفيدين من نتائج العلم

الكبرى .

قلنا : إن هذا لا يكون إلا تحت نظام خاص وفي ظل نظام معين يكفل ذلك . . . ولا يمكن للعلم وحده أن يكفل هذه الجهة .

ومنها : ان العلم إذا لم ينضم إلى القانون الصالح ، لا يمكن أن يضمن زوال الاعتداء بين البشر بأي شكل من الأشكال . ومن الواضح أن التطور العلمي لا يعني تطور الجانب الانساني من الانسان ، بل يمكن أن ينسجم أعلى أشكال الانتاج العلمي مع أقسى أشكال الأنانية والعدوان .

ومع كل ذلك . . . ومع غير ذلك . . . كيف يمكن للفرد أن يتفوه بهذا الكلام على أنه حقيقة نهائية ، وهو أنه يمكن للعلم وحده أن يضمن المستقبل السعيد للعالم .

ومعه ، . . . تكون هذه الأطروحة المادية الأولى ، قد فشلت في قيادة البشرية نحو المستقبل السعيد . . . فهل يمكن للأطروحة الثانية أن تضمن ذلك ؟! . .

الأطروحة الثانية
المستقبل السعيد
بتطور الفكر القانوني

بعد أن ثبت بوضوح فشل الأطروحة العلمية لقيادة العالم ، وان المهم في الأمر هو وجود النظام الصالح والقانون العادل الذي ينسق شؤون المجتمع والبشرية ويسهل حصولها على آمالها وإزالة آلامها . إذن فالقائد الرئيسي للبشرية نحو الأفضل هو القانون نفسه . . . وهو الذي سيكفل للبشر مستقبلهم السعيد .

فإن البشرية كانت ولا زالت ، تمر في تاريخها الطويل بتجارب ومشاكل ، تكون هي الكفيل الأساسي لرقي الفكر القانوني . وذلك بعد مرور الفكر القانوني بمرحلتين :

المرحلة الأولى : التعرف بوضوح على المشاكل العامة والخاصة السائدة في المجتمع ، ومحاولة فهمها فهماً عميقاً كاملاً والاطلاع بها على أسبابها ونتائجها بكل دقة .

. . . وكلما اتسع الوعي الفكري للانسان على واقعه بما فيه من مشاكل وآلام ، كلما ساعد ذلك على تربية الجانب القانوني فيه .

المرحلة الثانية : محاولة التعمق ، في معرفة الحلول الممكنة لهذه المشاكل المعروضة ، والاطلاع على أساليب عامة وفعالة في إزالة المصاعب وتذليل العقبات ، ومن ثم إلى إيجاد الرفاه والعدالة في المجتمع .

فإذا استطاع المفكر القانوني ، أن يمر بكلا المرحلتين ، بشكل دقيق وشامل ، استطاع - لا محالة - أن يصل إلى وضع القانون العادل الذي يكفل السعادة والرفاه الدائم .

وقد كان ولا زال الفكر القانوني البشري ، في طريق التربية والتكامل

باستمرار ، من كلتا الجهتين ، نتيجة لما تعطيه التجارب الاجتماعية من دقة وثراء .

وبذلك يثرى الفهم الفقهي القانوني . . . فتعطى التعاريف والتفاسير بشكل أدق وأشمل شيئاً فشيئاً ، سواء في ذلك من ناحية القانون المدني أو العسكري أو الدولي ، أو قوانين العقوبات أو الأحوال الشخصية . . . أو غيرها .

وقد وصل القانون في العصر الحاضر إلى مراق عليا . . . حتى أصبح من أدق العلوم الانسانية . وإذا كنا قد نجد فيه بعض النواقص والاختلافات بين المفكرين في جملة من حقوله . . . فإن التكامل التدريجي للقانون ، من خلال التجارب الطويلة ، كفيل بأن يزيل هذه النواقص ويزيد في إدراك الفكر القانوني لذينك المرحلتين الأساسيتين ، مما يفتح أمام القانون فرصة الوصول التدريجي إلى إدراك العدل الحقيقي ، والتذليل الكامل للمشاكل البشرية .

وحيث لا يكون المقصود ، تعيين فترة معينة لهذا التكامل . . . فإن من الممكن أن يصل القانون إلى تلك النتيجة الكبرى ، في فترة مقبلة من الدهر ، مهما طالت .

وإذا وصل القانون إلى درجة الفهم الكامل للعدل . . . وأمكن تطبيقه في المجتمع البشري ، كان هذا هو المستقبل السعيد (الموعود) الذي يعم فيه الرفاه والسعادة ربوع المجتمع البشري كله .

وبهذا يتم البرهان على صحة الأطروحة الثانية . . .

المناقشة :

غير أنه يمكن المناقشة في هذه النتيجة بالرغم من أهميتها ، بعدة مناقشات أساسية :

فإننا إذا تجاوزنا المناقشة الرئيسية التي تم البرهان عليها في بحوث العقائد الاسلامية ، وهي عجز الفكر البشري القانوني عن إدراك مصالحه الحقيقية وإدراك العدل . . . وبالتالي انه يتعذر عليه تغطية المرحلتين المشار

إليهما بالدقة المطلوبة والمتوقعة لاحراز العدل الكامل .

بل ينحصر تغطية ذلك عن طريق الحكمة الالهية والوحي من وراء الطبيعة . وأما الفهم البشري المنفصل عن الوحي - كما هو مفروض هذه الأطروحة - ، فيتعذر عليه ذلك بأي حال . وسيأتي في القسم الثالث من هذا الكتاب ما يلقي ضوءاً كبيراً على ذلك .

فإذا تجاوزنا ذلك ، بقيت عدة مناقشات نذكر منها ما يلي :

المناقشة الأولى : انه من الصعب أن نتصور أن في مستطاع الفكر القانوني البشري أن يثرى ويتكامل باستمرار ، حتى يصل إلى إدراك العدل المطلق .

وذلك لأن المفكر القانوني ، فرداً كان أو جماعة ، فإنه يحيا في المجتمع كأي إنسان آخر ، له مصالحه وارتباطاته وعلاقاته وموارده الاقتصادية ، وغير ذلك . وهو يود في كل ذلك - طبقاً لحب الخير لنفسه - أن ينجح في كل الحقول وأن يتوفق فيها أحسن توفيق ، ويتقدم على غيره من الناس ، مهما أمكن .

وإذا كان المفكر القانوني ، ذو اتجاه عقائدي أو سياسي معين ، كان - لا محالة - متحمساً لذلك الاتجاه ، يود فوزه وسيطرته على الآخرين . . . ويرى اندحاره وخيبته كابوساً مزعجاً .

وعلى كل حال ، يكون الفرد القانوني ، التكوين النفسي والاتجاه الاجتماعي المعين الذي يستحيل عليه أن يعزله عن فكره القانوني . . . وعن إدراكه للمصالح والمفاسد العامة . ومهما حاول الفرد اتخاذ المسلك الموضوعي والتجرد عن الأنانية والتعصب . . . وتصور مصالح الآخرين بمعزل عن مصالح نفسه . . . فإنه فاشل وخاطىء . . . فإن اللاشعور والضغوط والملابسات العامة والخاصة والتاريخ الذي عاشه ، يفرض نفسه عليه من حيث يدري ولا يدري .

ومن المتعذر بل المستحيل أن نجد فرداً أو جماعة ، في الفكر القانوني البشري ، ذا تجرد كامل وحقيقي . . . ولن يوجد مثل هذا الفرد على مر التاريخ . فإن لكل زمن ملابساته ولكل تاريخ تأثيره على الفرد والجماعة .

. . . على حين لا يمكن للعدل الحقيقي إلا أن يوجد من زاوية الادراك

الكامل المجرد لمصالح البشر ومفاسدهم وآلامهم وآمالهم ... وهذا ما لا يحصل لأي فرد على مر التاريخ .

ومعه فكيف نتوقع للقانون أن يثرى ويتكامل تدريجاً ، على مر التاريخ حتى يصل إلى إدراك العدل المطلق ... إن ذلك لا يحصل إلا إذا حصل الفرد المتجرد المطلق ... وهو مستحيل الحصول من الناحية المادية .

المناقشة الثانية : إن النظرية القانونية ، مهما تصاعدت وتكاملت، ليست وحدها الكفيلة بسيادة السعادة والعدل ما بين الناس ... وإنما ، لا بد أن تأخذ طريقها إلى التطبيق في عالم الحياة ، لتستطيع أن تؤتي ثمارها ناضجة شهية .

وبالطبع ... فإن القانون العادل الشامل ، يحتاج إلى أن يشعر كل الأفراد بالمسؤولية تجاه تطبيقه ، ولا يكفي أن يأخذ الجهاز الحاكم بزمام المبادرة إلى ذلك ، مع كون الأفراد نافرين عنه منكمشين منه ... فإنه في مثل ذلك لن يكتب له النجاح ، مهما كانت النظرية صائبة وصحيحة .

ولعمري ... إنه من المتعذر جداً ، أن يجد القانون البشري تجاوباً عاماً من الشعب على هذا المستوى الواسع ... فلئن تنزلنا - جدلاً - عن المناقشة الأولى ، وفرضنا واضع القانون البشري مجرداً عن الهوى بدرجة كاملة ، فإننا لا يمكن أن نفرض الأفراد كلهم مجردين وموضوعيين أيضاً !! وإنما لا بد أن ننظرهم من زاوية الواقع ، وهو وجود الأنانية وحب المصلحة الشخصية في كل فرد منهم . فلا يطيعون القانون إلا من هذه الزاوية وبالمقدار الذي تقتضيه . وأما حين لا توجد المراقبة القانونية ، كان الفرد مخلى بينه وبين مصالحه ، لا يعترف بقانون ولا نظام .

ولا يستطيع أي قانون بشري أن يتابع الفرد في خلواته وزواياه ، ليضمن التطبيق الكامل لفقراته وبنوده في كل وقت . ويستحيل على الدولة بكل هيمنتها وهيبتها ومؤسساتها ، أن تضمن ذلك .

ولئن ضمنته حيناً ، فلن تستطيع ذلك دائماً ... ولئن استطاعته دائماً ، في فرد أو جماعة معينة ، فلن تستطيعه في كل الشعب . كما لن تستطيع تطبيق القانون من قناعة عامة به وعن تجاوب قلبي معه . وإنما سوف يطبق القانون بمقدار ما تقتضيه القوة من ناحية ، والمصالح الشخصية للأفراد

من ناحية أخرى . . . يدفعون به عن أنفسهم العقاب ، أو ينالون به شيئاً من الفوائد .

وإذا كان الناس هكذا . . . وهم دوماً لهم نفس الموقف تجاه القانون البشري . . . إذن فلا يمكن أن نتوقع لهذا القانون في يوم من الأيام ، أن يضمن لنفسه التطبيق الكامل المطلوب .

المناقشة الثالثة : إن التكامل في الفكر القانوني ، كما شهدناه في عالم الأمس واليوم أصبح ذا شُعَب وانشقاقات ، فما هو عدل عند هؤلاء هو ظلم عند آخرين . . . وما هو مصلحة عند قوم هو مفسدة لدى آخرين . . . وما هو تجرد وموضوعية عند بعضهم ، هو عين الأنانية والتعصب عند البعض الآخرين . . . وهكذا .

يكفينا انشقاق القانون المدني ، إلى روماني وجرماني ، وهما يختلفان في المفاهيم الأولية لتفسيرها وتعريفها ، فضلاً عن التفاصيل . وكذلك انشقاق الاتجاه الاقتصادي إلى رأسمالية واشتراكية ، وهما يختلفان في وجهة نظرهما إلى الانتاج والتوزيع اختلافاً جوهرياً . وكذلك اختلاف الدول - وإن اتفقت في المبادىء - في قوانين الأحوال الشخصية وقوانين العقوبات وغيرها .

فأي هذه الانشقاقات يرجى له الكمال ؟! ان النظر العقلي المجرد لا يرى أحد الشقين أو أحد الخصمين أو التفسيرين أولى من الآخر . وأما الفرد المؤمن بأحدهما فيرى قانونه هو الكامل ويتعصب له . ويبقى التكتل والانشقاق بين البشر موجوداً . . . ومع تفشيه يستحيل الوصول إلى العدل العالمي المطلوب .

ومن المتعذر حقاً ، أن نزعم أن الفكر القانوني بتكامله ومروره بالتجارب المتكثرة ، سوف يتوحّد في العالم ، ويرتفع الخلاف بين القانونيين . . . إن هذا الافتراض مخالف لطبيعة الأشياء وطبيعة الإنسان . ولئن وجد ذلك في جيل معين - جدلاً - بقيت الآراء الأخرى السابقة لها احترامها ، بطبيعة الحال ، فلا يكون الفكر القانوني موحداً حقيقة . . . كما أن وحدة الفكر لن تدوم طويلاً ، ويوجد حتماً ، الكثير من المناقشين والطاعنين في صلاحية هذا القانون الواحد ، لتكفل العدل ورفع الظلم .

وإذا لم توجد الوحدة في الفكر القانوني ، وإذا كان من المتعذر

وجودها ، كان من المتعذر وجود المجتمع العالمي العادل تحت ظل القانون البشري ، بأي حال من الأحوال .

إذن ، فالأطروحة الثانية ، القائمة على الأساس المادي المنفصل عن عطاء السماء ، لا يمكنها القيام بالمسؤولية الكبرى المطلوبة .

القسم الثاني

المستقبل السعيد للبشرية
في الفكر الماركسي

أسس منهجة البحث

تتزعم الاتجاهات المادية عموماً ، الفكرة المسماة بالماركسية ، وإن لم تكن منتسبة بكل تفاصيلها لماركس . وهي الاتجاه الوحيد من الفكر الحديث – حسب معرفتنا – الذي بشر بالمستقبل البشري السعيد .

وهي ، بنظرة عامة ، تتكفل ميادين ثلاثة بالبحث والتمحيص ، وتحاول الربط بينها ربطاً عضوياً ، وسوقها مساق نظرية موحدة شاملة .

الميدان الأول : إعطاء نظرية شاملة للكون المادي كله ، وتفسير تسلسل الحوادث فيه ، بشكل تحاول الماركسية عدم إبقاء ثغرة فيه .

. . . يتمثل ذلك بنظرية (الديالكتيك) القائلة بأن كل شيء يحتوي في داخله ومضمونه على صراع دائم بينه وبين نقيضه . . . حتى يزول المتصارعان ويتولد من الصراع شيء جديد ، يكون بدوره محتوياً على الصراع ذاته . وهكذا تتعدد الأشياء ، وهكذا تتطور . . . ولا ينجو من هذا الصراع حتى القضايا الرياضية البحتة ، كما أكد عليه انجلز ، على ما سنسمع .

الميدان الثاني : إعطاء نظرية شاملة للتاريخ البشري ومفسرة له ، وهي المسماة بـ (المادية التاريخية) المبتنية بدورها على الديالكتيك العام . حيث نجدها تقول – طبقاً لذلك المفهوم – : بانقسام المجتمع إلى طبقتين متصارعتين يتمخضان عن وضع اجتماعي جديد . . . ويتبدل بتبدل الوضع الاجتماعي كل أحواله الفكرية والاقتصادية والأخلاقية وغيرها .

وتحتوي هذه النظرية على إيجاد تسلسل تقليدي لعصور التاريخ معروف لكل مثقف . . . يبدأ بعصر الاشتراكية الأولى البدائية ، وينتهي بعصر الاشتراكية العلمية أو الطور الشيوعي الأعلى ، الذي تنتفي فيه الدولة ويحكم المجتمع نفسه على أساس وضع اقتصادي معين .

الميدان الثالث : إعطاء فهم شامل للاقتصاد قائم على أساس تقييم

معين للنظريات الاقتصادية المعروفة ، وخاصة الاقتصاد الرأسمالي العدو التقليدي العنيد للماركسية ، مع بناء نظرية جديدة في الاقتصاد تكون هي البديل - في نظرها - عن جميع النظريات الأخرى .

وأهم نقطة ركزت عليها الماركسية في هذا الصدد ، هو نظرية (فائض القيمة) التي تنتج النظام الرأسمالي على أساس لا إنساني ظالم ؛ قائم على أساس سرقة مالك رأس المال نسبة معينة من أرباح عماله . . . تلك السرقة التي تركز الصراع بين هاتين الطبقتين ، وتتمخض في نهاية المطاف - بقانون الديالكتيك - عن المجتمع الاشتراكي .

ونحن إذ نكون بصدد دراسة الماركسية من زاوية تبشيرها بالمستقبل السعيد للبشرية ، نكون مواجهين للميدان الثاني بشكل أساسي . . . لأن هذا المستقبل هو جزء عضوي رئيسي من المادية التاريخية نفسها .

وبهذا يكون التعرض إلى الميدانين الآخرين ، ثانوياً إلى حد ما . ولكنه لا بد منه على كل حال . أما الميدان الأول فاللازم التعرض له من أجل تفهم الأسس الفكرية الكونية التي تقوم عليها المادية التاريخية . . . وأما الميدان الثالث فنتعرض له ضمناً حين ندرس تقييمات الماركسية للمذاهب الاقتصادية الأخرى .

ومن هنا سيكون تسلسل المنهج في هذا القسم من الكتاب كما يلي :

نبدأ بتمهيدات معينة تتكون من :

أولاً : المضمون المشترك بين المادية التاريخية والتخطيط الالهي العام ، حيث تمسّ الحاجة إليه حين يراد إعطاء البديل الأصلح للمّادية التاريخية .

ثانياً : مناشىء الفكر الماركسي . . . وهو دراسة الأسباب الموضوعية التي أوجدت الفكر الماركسي بين البشر .

ثالثاً : مصاعب النقاش مع الماركسيين . . . بصفتهم المبشرين بالمستقبل السعيد ، والحاملين للنظرية التي نتصدى لمناقشتها .

وحين تنتهي هذه التمهيدات ، ونريد الحديث عن المادية التاريخية ، لا بد لنا - كما أشرنا - أن نقدم لها قسمين من المقدمات :

القسم الأول : الأسس العامة الفلسفية للمادية التاريخية . . . من حيث كونها قائمة على أساس الديالكتيك .

القسم الثاني : الأسس الاقتصادية والاجتماعية للمادية التاريخية ، ونعني بها ربط الحوادث التاريخية بقوى الانتاج وعلاقاته .

وحين يتم هذان القسمان ندخل في : الهيكل الأساسي للمادية التاريخية وهو الفهم الخاص للمجتمع والتاريخ المتكون من فقراته وعهوده المعينة .

وسنلتزم - هناك - بالتزامين معينين ، لأجل زيادة الاطمئنان والايضاح :

الالتزام الأول : نقل أي نظرية أو فكرة من مصدر ماركسي بألفاظ ذلك الكتاب ... ولا نحاول النقل بالمعنى مهما أمكن ... لنكون مع القارىء على بينة من الأمر تجاه الفكرة الماركسية .

الالتزام الثاني : إننا سنعطي - هناك - لكل فقرة ماركسية ، رقماً معيناً ... لكي نستفيد من ذلك في ضبط التسلسل الفكري أولاً ، وسهولة الاستنتاج ثانياً ... ويفيدنا أيضاً عند النقاش ، حيث سنناقش الفقرات في نهاية كل فصل من دون أن نضطر إلى نقل مضمونها من جديد ... بشكل مستلزم للتكرار .

وهكذا سيبدأ الحديث عن المادية التاريخية ، وينتهي ...

التمهيد الأول

المضمون المشترك بين المادية التاريخية والتخطيط الالهي العام

من الملاحظ بجلاء ، أن اتجاه المادية التاريخية ، واتجاه التخطيط العام الإلهي لتكامل البشرية ، وهما معاً يبشران بالمستقبل السعيد ... من الملاحظ أنهما بالرغم من كونهما قطبين متعارضين ... إلا أنهما بنظرهما الشامل إلى البشرية ، استطاعا أن يبينا نقاطاً معينة اشتركا فيها وتصادقا عليها .

وهذه النقاط بالرغم من كونها عناوين عامة ، فارغة من التفاصيل ، إلا أنها ليست بالقليلة إلى الحد المتصور ، وإنما هي ذات طابع مهم إلى حد كبير . وإنما يبدأ الخلاف بين الاتجاهين - بعد تجاوز أسسها العامة - : عند الدخول في التفاصيل ، ومحاولة ملء هذه العناوين الفارغة بما ينبغي أن تملأ به .

وسنحاول الآن أن نلخص المضمون المشترك بين الاتجاهين ... بشكل يكون مرضياً - في الأغلب - لهما معاً :

إن البشرية ، بصفتها جزءاً من الكون ، تكون محكومة بطبيعة الحال ، للقوانين الكونية ، التي تقوم بتطويرها بشكل موضوعي مستقل عن إرادة البشر . وإنما يملك الأفراد حرية التصرف من خلال ما تعطيه تلك القوانين من فرص .

والتاريخ البشري ، صاعد باستمرار نحو التكامل والتطوير نحو الأفضل ، حتى يصل في يوم من الأيام إلى مستقبل سعيد يسود فيه الرفاه ربوع البشرية كلها .

فقد وجدت البشرية في أول أمرها ساذجة وبسيطة ... وبقيت كذلك ، ردحاً من الزمن ، حتى استطاعت بالتدريج البطيء أن تسير نحو الأفضل ... وقد لاقت خلال سيرها هذا كثيراً من المشاكل والويلات .

وقد مرت البشرية خلال ذلك بعدة مراحل ، كانت كل مرحلة منها أفضل من سابقتها ، تدفع بعض ما فيها من نواقص ، وتضفي عليها ما تستطيعه من تطورات .

وهي مراحل عديدة ، سارت فيها طبقاً للقوانين الكونية من ناحية ، ولقوانين خاصة بها ، من ناحية أخرى . . . ويمكن القول - إلى حد ما - ان البشرية تعيش خلال الزمن المعاصر ، المرحلة ما قبل الأخيرة من تاريخها الطويل . . . ولم يبق أمامها إلا تلك المرحلة التي يتحقق فيها الأمل الوردي الذي يتساوى فيه الناس ويعيشون من رفاه وسعادة . . . وستبدأ البشرية يومئذ تاريخاً طويلاً ومجيداً .

وهذا اليوم هو اليوم النهائي من تطور البشرية . . . الذي لا يخلفه يوم آخر سيء . بعد أن يتطور فيه الانسان تطوراً ضخماً ، ويكتسب وعياً جديداً ، يستطيع به أن يخط تاريخه الطويل الجديد بحروف رشيدة وخطوات رصينة وان التاريخ الأساسي للبشرية هو الذي يبدأ منذ ذلك الحين . . . وإنما نعيش الآن عصور ما قبل التاريخ !!! . . . تماماً كما يعيش أجدادنا عصور ما قبل التاريخ بالنسبة إلينا ! . . .

ونحن الآن إذ نعيش في العصر السابق على المستقبل الموعود . . . وإن كنا نستطيع أن نعطي اللمحات المهمة عن صفات ذلك العهد الأغر . . . إلا أن عدم معاصرتنا له ، وعدم مشاهدتنا لمقدار عمقه وحقيقة وعيه . . . إلى جانب ارتباط أفكارنا بواقعنا ووعينا المعاصر . . . كل ذلك يوجب عجزنا عن أن نصف العمق الحقيقي الكامل لذلك المستقبل الموعود ، والنظام التفصيلي الذي يسوده . وإنما المهم الآن أن نعرف باليقين أنه يوم آت لا محالة ، وبه تتحقق الراحة الكاملة للبشر أجمعين . ولعلنا نستطيع - إلى جانب ذلك - أن نلم بقليل من صفات ذلك المجتمع الموعود .

هذا هو المنطق المشترك الذي يتفق فيه هذان الاتجاهان المستقطبان . ولكننا إذا تقدمنا نحو التفاصيل خطوة أو خطوات ، نجد الاختلافات الأساسية بوضوح في عدة جهات :

أولاً : في تشخيص ماهية القوانين الكونية الشاملة للبشرية .

ثانياً : في تشخيص القوانين التي تختص بالتاريخ البشري وتطويره .

ثالثاً : في تشخيص السبب الأساسي لنقص البشرية والباعث على ما يسودها من مصاعب وويلات .

رابعاً : في تشخيص المراحل التي مرت بها البشرية خلال تاريخها الطويل . فإن للمادية التاريخية اتجاهاً معروفاً في تفصيل هذه المراحل لا يوافقها عليه الاتجاه الآخر ، الذي يقوم بدوره شكلاً آخر من المراحل .

خامساً : في تشخيص ما يستطيع فهمه من تفاصيل وأنظمة للمستقبل الموعود ، وما هو سبب السعادة والرفاه فيه .

سادساً : في انه هل هناك بعد تحقق ذلك المستقبل ، ووجوده في عالم الحياة . . . هل هناك تسلسلاً تطويرياً آخر يصل بالبشرية إلى مستقبل جديد . . . أو لا ؟ وهذا ما لم تستطع الماركسية أن تفصح عنه . على ما سنرى . . . وقد أفصح عنه التخطيط الإلهي العام الذي استطاع أن يواكب البشرية إلى يوم فنائها . . . على ما سنسمع .

وبهذه النقاط ، ونقاط أخرى ، اتسعت الهوة بين هذين الاتجاهين ، واكتسبا الاستقطاب والتنافي بينهما . . . إلى حد لا يكاد يشعر الفرد الباحث بما بينهما من نقاط الاتفاق ، بعد أن يستحوذ على شعوره وجود الخلاف في التفاصيل .

ونقاط الالتقاء هذه هي التي حدتنا إلى أن نتحدث عن المادية التاريخية بصفتها إحدى الاتجاهات التي أصابت النظر في التبشير باليوم الموعود السعيد . . . وإن أخطأت في التمهيدات والتفاصيل كما سنرى .

التمهيد الثاني
مناشىء الفكر الماركسي

يمكن للباحث أن يقدم عدة أطروحات في الجواب على السؤال الآتي : كيف ولماذا وجد الفكر الماركسي في تاريخ الفكر البشري العام . ولماذا مال بعض المفكرين إلى اتخاذ هذه النظرية كتفسير لمختلف ميادين الحياة .

يمكن أن نقدم بهذا الصدد ، ثلاث أطروحات مفهومة تقوم أولاها على قواعد الفكر الماركسي نفسه ، وتقوم الأخيرة على أساس التخطيط الإلهي لليوم الموعود . وتحاول الوسطى بيان الخاصة المتعددة التي أنتجت هذه النتائج .

الأطروحة الأولى : القائمة على الفكر الماركسي نفسه :

إن تصريحات الماركسيين أنفسهم تقتضي أن كل شكل من أشكال الفكر ، ناتج - بالضرورة - من الطبقة التي ينتمي إليها المفكر . ويستحيل على أي إنسان أن يفكر تفكيراً مطلقاً حراً عن حدود طبقته التي ينتمي إليها .

وقد رتبوا على ذلك عدة نتائج : من أهمها : ضرورة اختلاف الفكر باختلاف الطبقة التي ينتمي إليها المفكر . وضرورة وجود الصراع بين أفكار الطبقات . . . وإن أفكار أفرادها ان هي إلا انعكاس لواقع الصراع المحتدم بينهم .

وبهذا استطاعوا أن ينفوا صدق أو صحة أي تفكير آخر غير تفكيرهم ، بصفته فكراً طبقياً ، بما فيه الفكر الديني على ما سنرى ونسمع .

بل حتى الحقائق الرياضية الواضحة . . . بعد أن صرحوا أنها تنطبق على قانون الديالكتيك ، تكون فكراً طبقياً أيضاً ، وقابلاً للتغيير بتغير الوجود الطبقي أيضاً .

وطبقاً لذلك . . . لا يكون الفكر الماركسي نفسه ، بدعاً من الأفكار ، بل يكون فكراً طبقياً أيضاً ، وإدراكاً محدوداً للكون ، قابلاً للتغير تبعاً لتغير

الطبقة ، كأي فكر آخر . إذ لا يمكن القول باستثناء الفكر الماركسي من قواعد المادية التاريخية الضرورية الانتاج ماركسياً . . . بأن نزعم - مثلاً - : أن مفكري الماركسية كماركس وانجلز ولينين . . . ذوي أفكار مطلقة لا طبقية ولا حزبية . فإننا بذلك نكون قد نفينا الضرورة عن المادية التاريخية . فإنه إذا أمكن استثناء هؤلاء المفكرين منها أمكن استثناء آخرين أيضاً . بل يعني ذلك نفي هذه الضرورة بالمرة ، لا كما تريد الماركسية . . .

ومن ثم يتضح من هذه الأطروحة الأولى التي نعرضها . . . إن وجود الفكر الماركسي مستند إلى الضرورة التاريخية الطبقية التي تؤمن بها الماركسية نفسها . وإذا كان كذلك ، لم يمكن صدقها صدقاً تاماً وإنما تكون قابلة للتغير والتبديل ، طبقاً للضرورة التاريخية نفسها .

وقد التفت الكتاب المتأخرون من الماركسيين إلى ذلك . . . ومن الطريف أنهم اعترفوا بهذه النتيجة ، طبقاً لقواعدهم الماركسية ، فقد جردوا من الفكر الماركسي قواعد مطلقة جعلوا الفكر الماركسي نفسه تطبيقاً من تطبيقاته ، وسواء صح منهم ذلك أم لا . فإنهم اعتبروا الفكر الماركسي فكراً طبقياً حزبياً . . . اقتضت الضرورة التاريخية وجوده من أجل الانتقال من المرحلة الرأسمالية إلى ما بعدها ، حتى الوصول إلى المجتمع الاشتراكي العلمي الأخير .

وقد واجهوا في هذا الصدد بعض المصاعب من أهمها : أن ماركس وانجلز نفسيهما من أبناء الطبقات المتقدمة تاريخياً كالإقطاع أو الرأسمالية . . . فكيف أنتج ذهنهما فكراً إشتراكياً يتقدم بالبشرية إلى نهاية الشوط .

وقد أجابوا على ذلك : انه يمكن للفرد أن يخرج من طبقته ويندرج في طبقة أخرى ، يختارها لنفسه ، لأنهم أكدوا إلى جنب الضرورة التاريخية وجود عنصر الاختيار الفردي وحرية التصرف ، كما سنسمع . ومن هنا يمكن القول بأن هذين المفكرين خرجا من طبقتهما الاقطاعية أو الرأسمالية ، وانتميا إلى الطبقة الجديدة التي تمثل الفكر الاشتراكي . . . وبذلك فسروا انقداح الفكر الاشتراكي في ذهن هذين المفكرين الماركسيين الرئيسيين .

إلّا أن هذا الجواب ليس صحيحاً ، لوضوح أن ماركس وانجلز إنما أصبحا من قادة العمال وموجهيهم بعد وضع نظرياتهم العامة في التاريخ ، لا

انهم أنتجوا هذه النظريات بعد انتمائهم إلى العمال .

ومن هنا سوف نضطر إلى القول : بأن الفكر الاشتراكي الماركسي نتج لأول وهلة من الطبقات السابقة على الاشتراكية ، التي كان ينتمي إليها ماركس وانجلز . وبذلك يصبح الفكر الماركسي نفسه تطبيقاً مخالفاً للقواعد التاريخية الماركسية .

ولو تنزلنا عن هذا الجواب ، وفرضنا الفكر الماركسي ناتجاً عن الطبقة الاشتراكية ، فهو - على أي حال - لا يخرج عن كونه فكراً طبقياً حزبيا . ومعنى ذلك عدم إمكان كونه فكراً مطلقاً ، بل يكون فكراً محدوداً ، وقابلاً للتغيير ، بل ضروري التغيير بتغير الطبقة وعلاقات الانتاج .

ولا يعني خروج المفكرين الماركسيين عن طبقتهم ، ان أفكارهم أصبحت مطلقة . . . وإنما يعني أنها أصبحت نتيجة لطبقة أخرى غير الطبقة التي كان ينبغي أن تنتج عنها . فإنها سواء نتجت عن هذه الطبقة أو تلك ، فإنها على أي حال ، فكر طبقي محدود .

ومن الطريف ان الكتاب الماركسيين ، جعلوا الفكر الماركسي مواكباً لعدة عصور من المادية التاريخية . فإنه بدأ بوجود العصر الرأسمالي الأول (التراكم الأولي لرأس المال) وسيبقى إلى الطور الشيوعي الأعلى . . . فإذا علمنا ان مجموع هذا الزمن ينقسم إلى ستة عصور تاريخية ، على ما سوف نسمع . . . إذن فقد كان للماركسية توفيق استثنائي بالبقاء خلال كل هذه العصور . . . فإنه بالرغم من ان تطور وسائل الانتاج وتبدل علاقاته ، قد أوجبت تطور البشرية وتبدل النظام الحاكم وكل الايديولوجيات الاجتماعية عدة مرات . . . لم تستطع التأثير بتطور الفكر الماركسي ، بل بقيت حقائقه هي الحقائق المطلقة القائدة للبشرية والرائدة للمستقبل الأفضل .

وبهذا يصبح الفكر الماركسي ، بدوره ، خارجاً عن قواعده وضروراته التاريخية ، مرة أخرى .

وقد يخطر في الذهن : ان التطويرات المتأخرة للمفكرين الماركسيين المتأخرين ، تمثل هذا التطوير الذي تقتضيه الضرورة التاريخية .

إلّا أن هذا السؤال منطلق من زاوية فكرية ضيقة ماركسياً :

أولاً : باعتبار ما عرفناه من أن العهود التي مرت بها الماركسية وتمر

بها ، تصل إلى ستة عهود . . . وليست التطويرات تصل بالضبط إلى هذا العدد ، ولا هي مؤاكبة من انتقال العهود ، عهداً عهداً .

ثانياً : إن أفكار المحدثين . . . هل هي أفكار ماركسية أم لا . . . فإن لم تكن ماركسية لم يكن لنا معها الآن حديث . وإن كانت ماركسية ، فمعنى ذلك وجود الفكر الماركسي باستمرار من عصر ماركس إلى الآن ، مع أن مقتضى قانون النفي والاثبات وقانون التغير النوعي الماركسيّين اللذين سوف نسمعهما . . . هو أن يتبدل في كل عهد ، الفكر إلى نقيضه ، فيصبح الفكر الماركسي غير ماركسي . . . مع أنه لم يصبح كذلك في أي عهد من العهود .

إذن صح كون الفكر الماركسي خارجاً عن ضروراته التاريخية التي أسسها بنفسه . . . أي انه متغير وزائل عن المجتمع طبقاً لضروراته نفسها .

***

الأطروحة الثانية : ان نحسب حساب الوضع العام الذي ولدت فيه الماركسية ، بغض النظر عن اتجاه فكري معين .

وبهذا الصدد يمكن أن نضع أيدينا على عدة نقاط رئيسية ، تكوّن بمجموعها البيئة الرئيسية التي ولدت فيها الماركسية ، وساعدت على نموها . . .

النقطة الأولى : إن أوربا كانت منذ أول عهد نهضتها ، في حالة صراع دائم ودائب بين مختلف عناصرها واتجاهاتها من النواحي الفكرية والاقتصادية والاجتماعية ، لا يقر لها قرار ولا يهدأ لها بال . فالصراع بين القديم والحديث قائم على قدم وساق . . . ذلك القديم الذي يمثله الاقطاع والكنيسة ومجموعة التقاليد والعادات الأولى ، والحديث الذي يمثله قادة النهضة الفكرية عموماً . والصراع بين الاتجاهات الحديثة أيضاً قائم . فقد عاشت أوروبا انشقاقات وتباينات عميقة وجذرية بين الفئات من الناحية السياسية إلى جنب النواحي العقائدية والعلمية والفلسفية وغيرها .

ولسنا الآن بصدد إعطاء أرقام محددة عن هذه الصراعات المتمادية . . . إذ يكفينا هذا الوجدان البسيط الذي يحمله المثقف الاعتيادي عن حالة أوروبا خلال الثلاثة أو الأربعة قرون المتأخرة من تاريخها . . . وقد تكون الدقة في العرض عن الغريب العجيب ، بهذا الصدد .

ولم يكن حال أوروبا في عصرها القديم بأحسن حالاً من عصرها الحديث . . . ابتداء من عصر الاغريق إلى عصر الرومان إلى عصر ما قبل النهضة . . . الذي كانت الأسر المالكة قد تقاسمت أروبا في فرنسا وألمانيا وانكلترا وإيطاليا وغيرها . وليست الحروب الواقعة بين هذه الدول كحرب السبع سنوات وحرب المئة عام . . . أو الحروب الواقعة بينها وبين الدول الأخرى كروسيا القيصرية وتركيا العثمانية . . . ليست ببعيدة عن الذاكرة . كما لا يمكن أن تكون الخلافات والحروب الداخلية بين الأحزاب أو الفئات الدينية أو غيرها . . . بعيدة عن الذاكرة أيضاً .

كما ان عصر الأطماع الاستعمارية ، وانفتاح أروبا على العالم الخارجي ، وتفكيرها في استغلال موارده وثرواته . . . ابتداء بالحروب الصليبية السابقة على النهضة وانتهاء بالاستعمار الصحيح اللاحق لها . . . غير بعيد عن الذاكرة أيضاً .

كان هذا العصر في أوجه وإبّان اندفاعه . . . حين وجد ماركس وانجلز .

وقد تكلّلت كل هذه القلاقل الأروبية ، بأشدها رسوخا وأوضحها تأثيراً ، أعني الثورة الفرنسية بما استتبعته من انشقاقات وخلافات ومجازر أتت على آلاف الفرنسيين .

وباختصار . . . إننا إذا نظرنا إلى الألف سنة الأخيرة ، بل الألفين الأخيرة ، وجدنا أروبا مليئة بالقلاقل والدماء والخلافات . . . وليست العهود السابقة عليها بأحسن حالاً من هذه الفترة ، إن لم تكن أشد وأنكى ، باعتبار ضعف المستوى الثقافي والعقلي للبشرية في تلك العصور . . . كل ما في الأمر ، اننا نستطيع أن نباشر النظر إليها باعتبار بعدها التاريخي نسبياً .

وهذا يعطي الانطباع الواضح لدى الذهن البشري الذي يعيش في خضم هذه القلاقل ويكتوي بلهيبها . . . إن التاريخ البشري كله قائم على الخلاف والصراع ، وتنازع الطبقات والتحاقد بين الفئات .

فهذا الانطباع هو الذي حدا بالماركسية أن تقول في التاريخ نفس هذا المضمون ، وتضيف : ان التحاقد والصراع لا يمكن أن يزول ما دامت الطبقات ذات وجود في المجتمع .

كما انعكس هذا الانطباع في ذهن داروين وآخرين ، على شكل تعميم آخر ، وان عالم الحيوان كله قائم على الصراع ، وان البقاء يكون للأقوى أو الأصلح . . .

بل زاد الانطباع على ذلك في ذهن الماركسيين . . . فاعتبروا الكون كله قائماً على الصراع أيضاً ، ليس بين الأشياء المتعددة فحسب ، بل حتى بين الشيء وذاته أيضاً . فكل شيء يحتوي على عناصر هدمه وفنائه ، وهو في صراع دائم معها . حتى يكون لتلك العناصر النجاح في إفناء الشيء . . . لكي يوجد في نهاية المطاف شيء جديد . . . ليبدأ الصراع الجوهري في ذاته من جديد .

واعتبرت الصراع بين النقائض قانوناً كونياً عاماً ، لا يمكن أن يتخلف . . . وأنه هو السبب الرئيسي لوجود أي ظاهرة أو حركة في الكون أو على صعيد المجتمع الانساني .

فهذا التعميم الذي قالته الماركسية . . . ان هو إلا انطباع نفسي يمثل ما كان يعيشه المفكرون الماركسيون من صراع وخلافات اجتماعية ، وما كانت تحدثه هذه الصراعات من ردود فعل اقتصادية وسياسية ونفسية مؤثرة في وضعهم الشخصي ومصالحهم الخاصة . فحين اكتووا بنار الخلافات العامة وتضرروا من نتائجها . . . لم يستطيعوا أن يتحرروا من ضغط مفعولها الذهني . . . لكي يتصوروا الكون والمجتمع منسجماً خالياً من الصراع والنزاع .

النقطة الثانية : إن أوروبا عاشت في عصر النهضة وما قبلها : عصري الاقطاع والرأسمالية ، بشكل مركّز وواضح . . . كما هو الحال في إنكلترا وفرنسا على الخصوص ، وألمانيا وإيطاليا وبعض أوروبا الوسطى على العموم .

وحيث كانت أوروبا دون كل مناطق العالم الأخرى ، تستقطب اهتمام الفرد الأوروبي عادة - بما فيهم ماركس وانجلز نفسيهما - ، من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية . . . فقد أصبح هذا الوضع الأوروبي هو المثال الأفضل لأهم مراحل نظرية المادية التاريخية التي وضعها ماركس وانجلز . . . والميدان الرئيسي للتركيز عليه كوضع ظالم ومجحف ، والتبشير

بإمكان – بل بضرورة – تحوله إلى وضع مريح وسعيد . . . والعمل الجاد في سبيل ذلك بتنظيم الأمميات والأحزاب الاشتراكية ، من أجل نقل المجتمع الأوروبي من وضعه المجحف إلى الوضع الأفضل الذي بشرت به المادية التاريخية .

. . . بل أصبح التعميم من الوضع الأوروبي ، وصفات المجتمع الأوروبي إلى كل البشرية والتاريخ البشري ، ممكناً في نظر الماركسيين . . . لأن أوروبا هي المثال الأفضل الذي يتركز به الوجود البشري والتاريخ البشري كله !!! .

ومن هنا أيضاً لا نرى أي اهتمام حقيقي في كلام الماركسيين بسائر مناطق العالم ، حتى روسيا القيصرية ، قبل أن ينبثق فيها الأمل بتحولها إلى الاشتراكية . فضلاً عن بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا بوضعها الموجود خلال القرن التاسع عشر الميلادي .

ولو وزعت الماركسية نظراتها بانتظام ، على مناطق العالم ، في توزيع مراحل المادية التاريخية . . . لوجدت في ذلك صعوبات جمة ، لمدى الاختلاف التاريخي الكبير الذي عاشته أوروبا عن سائر مناطق العالم . . . بما فيه روسيا القيصرية نفسها ، كما اتضح بعد ذلك العصر بقليل .

فإنه بالرغم من أن أمل ماركس وانجلز ، كان منعقداً على تحوّل فرنسا وانكلترا إلى الاشتراكية بعد أن مرت بالفترة الرأسمالية . . . وعدم تحول الاقطاع الروسي القيصري إلى الاشتراكية ، لضرورة مروره بالفترة الرأسمالية طبقاً لمفاهيم المادية التاريخية . بالرغم من ذلك وجدنا روسيا تنقلب إلى الاشتراكية بعد الاقطاع مباشرة ، وان الرأسمالية تبقى إلى أمد غير محدود في فرنسا وإنكلترا واضرابها . . . على خلاف نبوءة الماركسيين وقواعد المادية التاريخية !!! .

ومن الطريف أن الجيش البلشفي (الماركسي) نفسه بقيادة (لينين) هو الذي استطاع خرق هذه الضرورة التاريخية ، والاستغناء عن الوضع الرأسمالي في روسيا والطفرة بها من الاقطاع إلى الاشتراكية . . . ولعل قيامه بهذه المعجزة مستند إلى إيمانه العميق بهذه النظرية المقدسة !!! . . .

وسيأتي في داخل الكتاب بحث كل هذه الأمور مفصلاً . . .

النقطة الثالثة : ان ماركس استطاع أن يشخص في نفسه وغيره ، حقيقتين مقترنتين :

الحقيقة الأولى : اتصافه بالذكاء الكافي والعبقرية التي تؤهله لوضع النظريات الدقيقة ، وقيادة الناس على أساسها .

وهذه العبقرية واضحة الثبوت له ، بعد أن استطاع أن يستعملها أوسع استعمال . فوضع من الناحية النظرية أطروحة فكرية متناسقة تفسر الكون والحياة على حد سواء . واستطاع أن يشارك من الناحية العملية في تطبيق هذه النظرية وقيادة الناس على أساسها ، بمقدار إمكانياته وظروفه .

الحقيقة الثانية : فهم ماركس بعبقريته أن قيادة الناس واستقطاب عواطفهم واستغلالها ، يكون يسيراً للغاية لو أوجدت لهم نظرية مشتملة على عنصرين أساسيين :

العنصر الأول : كونها مستوعبة استيعاباً كافياً للكون والحياة ، وتعطي فهماً متكاملاً عن ذلك . فإن هذا العنصر مما يجلب الاهتمام والاحترام لأي نظرية تحتوي عليه .

العنصر الثاني : كونها مبشرة بمستقبل سعيد تزول فيه الآلام وتتحقق فيه الآمال . . . يكون هو نتيجة الأعمال والجهود البشرية . . . وخاصة الواعية والهادفة منها .

فإذا استطاعت النظرية أن تقول أن : هذا المستقبل ضروري الوجود وليس محتملاً فقط .واستطاعت أن تبرهن على ذلك من نفس تسلسلها الفكري المتناسق . . . استطاعت استقطاب أكبر قدر ممكن من العواطف والمؤيدين .

وقد استطاع ماركس أن يجمع بين هاتين الحقيقتين حين رأى من نفسه قابلية القيادة ولذتها ، فوضع نظريته المنسجمة عن الكون والحياة ، واستطاع أن يمزجها بالتنبؤ بالمستقبل السعيد ، لكي يستقطب أكبر مقدار من العواطف ويجعل لأتباعه ومؤيديه هدفاً يسعون إليه ويعملون من أجله .

ولا زال العنصران الأساسيان في الحقيقة الثانية هما مثار الاحترام للنظرية الماركسية عند كثير من الناس ، بل القناعة والاندفاع عند عدد لا يستهان به منهم . ولا شك أنهما يدلان – على أي حال – على عبقرية واسعة ، لولا الفجوات التي يمكن أن نجدها في النظرية وفي التطبيق معاً ،

كما سوف نسمع مفصلاً .

وهذا هو الفرق بين قيادة ماركس واتباعه للناس ، وبين قيادة غيرهم كنابليون - مثلاً - حيث احتوى الآخرون على الذكاء القيادي دون الذكاء النظري ، فأصبحوا قادة فكريين ، لا يملكون أي فهم محدد للحياة فضلاً عن الكون . وأما قيادة ماركس وأتباعه ، فقد أصبحت قيادة عملية ونظرية معاً . . . مما يسر له قيادة الناس إلى حد كبير .

النقطة الرابعة : ان ماركس شعر أن الخط المادي الالحادي خط مشروع في الرأي الأوروبي العام غير مستغرب . . . إذ لو لم يكن كذلك ، لما استطاع ماركس أن يمارس القيادة على أساسه .

بل هو الاتجاه المفضل ، لكل من يرى نفسه أفضل من الآخرين ، ويرى لنفسه حرية العمل والرأي ، وأفضلية التمسك بكل جديد نتيجة الأجيال ، وإن منعت عنه الأديان . هكذا كان اتجاه الفكر الأوروبي العام ، يؤيده الاتجاه العلمي الذي يعتقد منافاته مع الاتجاهات الدينية المتمثلة بالكنيسة هناك .

إذن ، فلم يذهب عن ماركس ، نتيجة لذلك ، ان القيادة الناجحة والمرغوبة اجتماعياً في أوروبا هي القيادة التي تنطلق من الالحاد وتقوم على نقد الواقع الديني نقداً مراً . . . ومن ثم اتخذ هذا المسلك ومشى على هذا الطريق ، كما سنسمع مفصلاً .

النقطة الخامسة : التمهيد للنظرية الماركسية بنظريات فلسفية سابقة عليها تتبنى المادية الديالكتيكية . . . وقد تتوجت قبل ماركس بقليل بفلسفة هيجل ، الذي اعترف المفكرون الماركسيون : أنه الرائد الأول لوضع الديالكتيك والممهد للنظرية الماركسية (١) .

النقطة السادسة : يتصف المجتمع الأوروبي الذي وجد فيه ماركس ، بنقص أساسي ، انطبع على ماركس وغيره . . . وكان له الأثر البليغ في تهيئة الأرضية العامة لنمو النظرية الماركسية .

فإن المجتمع الأوروبي ككل ، بجانبيه المتدين والملحد معاً ، كان يرى

---

(١) انظر : أسس الفلسفة الماركسية ، افاناسييف ص ٢٠ وما بعدها . والمادية الديالكتيكية لجماعة من الكتاب السوفييت ص ٤٤ .

الدين منحصراً بتعاليم الكنيسة بما فيها من تعصب وظلم ومشاكل عقائدية واجتماعية . فالمتدين كان يضطر إلى الرضوخ للكنيسة والرضاء بواقعها مهما كان . والمتمرد كان يرى ببطلان الكنيسة بطلان الدين كله ، وبظلمها ومشاكلها ابتناء الدين كله على المظالم والمشاكل . . . باعتبار كون الكنيسة هي الفرد الأمثل للدين ، في نظره . . .

مع أنه لو كان للشعب الأوروبي درجة كافية من الموضوعية والتجرد في النظر والفكر ، وكان في البلاد الاسلامية الإمكانية الكافية على إبلاغ أفكار الاسلام ومفاهيمه إلى أوروبا كاملة غير منقوصة وصحيحة غير مشوبة . . . لاستطاعت أوروبا منذ أول عهد نهضتها أن تقرن تمددها على الكنيسة بالرجوع إلى حقائق الاسلام ، وأن تعرف : أن الكنيسة لا تمثل كل الدين ، بل ولا شيئاً من الدين بالمرة . . . وإنما تمثل الجبروت والظلم والإثراء غير المشروع باسم الدين وباسم الدعوة الالهية المقدسة . وليس شيء من ذلك في الاسلام موجوداً ، مما ييسر لأوروبا الحصول على البديل الصالح عن الكنيسة في الاسلام ، لا أن ترتمي في أحضان الالحاد دون وعي .

إذن ، فالنقص الأساسي الموجود في المجتمع الأوروبي ، هو عدم محاولة استيعاب النظريات المعروفة في العالم بالبحث والتحليل ، لعلها تجد في إحداها الحق المفقود والعدل الضائع . . . بل وعدم النظرة الموضوعية تجاه أي فكر سوى ما خلقته أوروبا لنفسها من نظريات في تفسير الكون والحياة .

وحين انعدمت محاولة الاستيعاب ، كان من الواضح والطبيعي ، أن لا تصل أوروبا إلى الاسلام ، وأن لا تتعرف على مفاهيمه ، وأن لا تطلع على مصادره ومنابعه . . . فتضطر إلى أن تتمسك بأي بديل آخر للكنيسة لمجرد أنه يحتوي على درجة من السعة والأهمية .

ومن ثم لم يكن لماركس ولا لغير ماركس ، في ذلك المجتمع أن يحاول استيعاب المصادر البشرية بالبحث والنظر . . . وليس له إلا أن يعيش جو الأنانية الفكرية في تقديس المعطى الأوروبي ورفض غيره من ناحية عاطفية . . . من دون أن يكون مستعداً لسماع الدليل والبرهان .

إذن ، فمن المحتمل – على أقل تقدير – لو كانت النظرة الموضوعية المستوعبة موجودة في المجتمع الأوروبي . . . أن لا توجد النظريات

الماركسية ، ولا غيرها ، بعد أن يطلع ماركس على البديل الصالح . أو - لا أقل - من أن ماركس حين يضع نظريته ، سوف لن يجد التجاوب الكافي في المجتمع ، بعد أن كان الفرد الأوروبي الاعتيادي قد اطمئن إلى البديل الصالح الذي يستغني به عن الماركسية وعن نظرتها العامة للكون والحياة .

ومن هنا نعرف ، مقدار التأثير العميق لهذا النقص لدى ماركس خاصة ، والمجتمع الأوروبي عامة ، من تأثير في وجود النظرية الماركسية وتهيئة البيئة الذهنية العامة لتلقيها واستقبالها استقبالاً حسناً . بالرغم من أن هذا النقص قد يغفل عنه الكثيرون ، وخاصة الفرد الأوروبي باعتبار اعتزازه بنفسه ومجتمعه ، ونظره المتطرف إلى الاسلام وبلاد الاسلام .

بل ان أوروبا لم تستطع نشر نظرياتها في الشرق الاسلامي ، ماركسية وغيرها ، إلا بعد أن استطاعت تزريق نقصها بنفسه هناك ففصلت بين الشعب ودينه ، وأفرغت ذهنه منه ، وملأت الفراغ باعتراضات على التكوين الديني وبالنظريات المبتدعة في المجتمع الأوروبي نفسه . . . وتقبل الناس في الشرق الاسلامي ، هذا التخطيط الهدام ، بكل صفاقة وإهمال .

***

الأطروحة الثالثة : لتفسير ولادة الفكر الماركسي :

وهي الأطروحة المبتنية على أساس التخطيط العام لليوم الموعود ، الذي سبق أن عرضناه في الكتابين السابقين من هذه الموسوعة ، وسيأتي في القسم الثالث من هذا الكتاب عرضه من زاوية أعمق وأوضح .

ومن مهم تطبيقاته هو التعرض إلى تفسير وجود المادية عموماً والماركسية خصوصاً في المجتمع البشري . وستأتي تفاصيل ذلك . . . وإنما ينبغي في المقام أن نعطي صورة موجزة عنه ، بالمقدار الذي ينسجم مع الترتيب المنهجي لهذا الفصل .

وذلك : أنه ثبت بالدليل الدال على التخطيط الالهي العام ، أن الهدف الذي استهدفه الله تعالى من إيجاد البشرية ، وهو تطبيق العدل الكامل في ربوعها . . . يتوقف على مرور البشرية بظروف الاختبار والتمحيص ، وهي الظروف التي يكون فيها الايمان صعباً ومحتاجاً إلى تضحية وقوة إرادة ،

وهي ظروف الظلم والانحراف ، حيث يكون الاتجاه العام للعالم هو ذلك ، ويكون الايمان استثناءً وشذوذاً ، فيحتاج الالتزام به والسير على طبقه في الحياة الى المرور بمصاعب وتضحيات ، قد تكبر وقد تصغر تبعاً لظروف الفرد المؤمن وحاجاته العامة والخاصة . بينما لا يحتاج الظلم والانحراف ، إلى أية كلفة ، لأنه موافق للاتجاه العام والمصلحة الخاصة ، في كثير من الأحيان .

وإذ يكون الأفراد العاديون من البشر ، وهم كثرتهم الكاثرة ، لا يملكون قوة في الارادة واستعداداً للتضحية في سبيل الايمان والعدل ، فسوف يكون سلوكهم مطابقاً للاتجاه الأسهل لهم ، وهو اتجاه الظلم والانحراف . ويوجد إلى جنب هذه الكثرة خلاصة بشرية قليلة في العدد كبيرة في الارادة والاخلاص والاستعداد للتضحية ، تجاه الحق والعدل . . . فهؤلاء هم الذين يكون التمحيص سبباً في زيادة تمسكهم بالايمان واندفاعهم في طريقه .

. . . وهؤلاء هم النخبة الصالحة التي يكون على عاتقها شرف القيادة لايجاد اليوم الموعود السعيد للبشرية . ذلك اليوم الذي وجدت البشرية وضحت الأجيال وكرست الجهود من أجله على طول الخط التاريخي الطويل .

وقد برهنا أن البشرية ما لم تمر بظروف من الظلم والتمحيص هذه ، وما لم تحصل نخبة ممحصة الايمان قوية الإرادة من البشر ، لم يكن بالامكان أن يحصل لها اليوم الموعود مهما طال الزمن . وحيث أن هذا اليوم الموعود السعيد قطعي الحدوث ، لكونه الهدف الأعلى من وجود البشرية ، إذن تكون أسبابه ومقدماته قطعية الحدوث أيضاً . وحيث أحرزنا بالبرهان أيضاً أن ظروف الظلم والتمحيص من مقدماته أيضاً ، كانت هذه الظروف قطعية الحدوث أيضاً .

حتى ما إذا تمخض التمحيص عن درجة عليا معينة من الايمان ، والاخلاص وقوة الارادة في نفوس عدد كاف من المؤمنين لفتح العالم بالعدل . . . استحقت البشرية يومئذ أن تحظى بشرف تطبيق العدل المطلق على وجه الأرض .

فهذا ملخص مما ينبغي أن نعرفه الآن . . . وسيأتي تفصيل ذلك في القسم الثالث من هذا الكتاب .

فإذا تم لدينا كل ذلك ، أمكننا أن نضع أيدينا على رؤوس الخيوط الرئيسية لموقف الماركسية من التخطيط الالهي . . . وبتعبير أحسن : موقف التخطيط الالهي من الماركسية خاصة والمادية كلها عامة . . . كمن النقاط التالية :

النقطة الأولى : ان ظروف الظلم والتمحيص السابقة على وجود الماركسية .

. . . بما تضمنته من أكثرية بشرية جاهلة . . . وانحسار الحقائق العادلة عن الأذهان ، وعدم وصولها إلى الكثير من المفكرين في العالم ، كما سمعنا في الأطروحة الثانية .

. . . وبما تضمنته هذه الظروف من انسياق البشر عادة وراء شهواتهم ومصالحهم ، بغض النظر عن الأخلاق والعدالة .

. . . وبما في ذلك حب القيادة والزعامة التي حدت بكثير من ذوي القابليات ، إلى استغلال هذه الظروف والاستعلاء على الناس وإيجاد المظالم والمشاكل فيهم .

. . . وبما تضمنته هذه الظروف أيضاً ، من خواء عقائدي لدى الكثرة الكاثرة من البشر ، والشعور بالحاجة إلى تكوين نظري كامل يلم شعثهم ويحل مشاكلهم . . . مما يسّر لنظرية عامة كالماركسية أن تحظى بالاعجاب والاحترام وأصبحت محط الآمال لفترة من الزمن .

. . . في هذه الظروف ، ولدت الماركسية . لتقوم بالزعامة النظرية الاجتماعية للبشر الخاوين المتلهفين للمستقبل الأفضل .

النقطة الثانية : إن الماركسية ، بصفتها تتضمن مادية مفلسفة ومعمقة ، تندرج في الفكرة التي قلناها من تصاعد التمحيص وتعمقه باستمرار . . . فتكون مشاركة في مستوى عال جداً من التمحيص الالهي . . . من دون أن تعلم .

وذلك : اننا إذا سبرنا تاريخ البشرية خلال الألف سنة الأخيرة ، نجد انطباق هذه الفكرة بكل وضوح . . . فانه منذ أن وجدت الأطروحة العادلة الكاملة ، بحسب التخطيط العام ، وجدت إلى جنبها المادية متدرجة في التعقيد ، وموازية – إلى حد كبير – مع الزيادة التدريجية في الدقة والعمق

لفهم الأطروحة العادلة الكاملة .

فإن هذه الأطروحة ، المتمثلة بالاسلام ، كما سبق أن برهنا في تاريخ الغيبة الكبرى (١) ، لاقت منذ أول عهدها المادية متمثلة بعبادة الأصنام . . . تلك المادية الضحلة التي لم تكن تستند إلى دليل إلّا مجرد التقاليد والعادات .

ثم ابتليت إبان العهدين الأموي والعباسي بالزنادقة والشكاكين واتجاهات متطرفة من الفلسفة اليونانية والوسيطة . وهي اتجاهات مادية كانت تحاول أن تلبس لبوس الدليل والعاطفة . ولكنها على أي حال ، كانت استثناءات من القاعدة الرئيسية التي كانت للمجتمع المسلم وهو التدين بالاسلام ، وكانت مغطاة بالوضع العام ، لا تبدو على السطح الواضح بصراحة .

ولم تكد تنتهي هذه العهود ، إلّا وكانت أوروبا قد بدأت نهضتها الفكرية ، وهي مادية الاتجاه عموماً تدعو إلى تجاهل وجود الله - على أقل تقدير - وفصل الدين عن اندولة والقانون .

وبالتدريج حاول الأوروبيون أن يدققوا ماديتهم هذه ويتعمقوا فيها ، واستطاعوا بذلك أن يجعلوا الاتجاه العام نحو المادية بشكل يكون معه الالتزام بالعقيدة الالهية هي الاستثناء . . . بخلاف ما كان عليه العصر السابق ، حتى في أروبا نفسها .

كما استطاعت أروبا أن تضفي على ماديتها نوعاً من الأدلة العقلية والعاطفية لم يكن يستطيعها ماديو العصر السابق بحال . . . وبذلك تعمق التمحيص الالهي .

ولئن كانت المادية الأولى لعصر النهضة ، تقتصر على التشكيك بوجود كل ما هو غير محسوس ، وبالتالي غض النظر عن العقيدة الالهية والعدل الإلهي ، ان تلك هي مادية الرأسمالية عموماً . . . فإن المادية المتأخرة المتمثلة بالماركسية أصبحت أوسع من ذلك وأعمق ، لأنها مادية مقترنة بفهم عام ومفلسف للكون والحياة .

. . . وبذلك تعمق التمحيص الالهي ، وأصبح الحصول على الايمان بالرغم من هذه المصاعب العقائدية ، غاية في الصعوبة ، بالنسبة إلى الفرد

---

(١) انظر ص ٢٦١ .

الاعتيادي . ولم يبقَ بإزاء ذلك ، إلّا ما سنذكره في النقطة التالية .

النقطة الثالثة : إن الماركسية أوجبت وتوجب تعميق الفكر الاسلامي بالتدريج ، من حيث لا تعلم ؛ وذلك بعد الالتفات إلى أمرين :

الأمر الأول : ان النقاش الفكري والجدل العقائدي ، موجب بطبيعة الحال ، لعمق الفكرة وتدقيق المستوى الثقافي ، باعتباره موجباً لاعادة النظر فيما كان يملكه الانسان من فكر ورأي ومحاولة صياغته من جديد بشكل يتلاءم وحياته المتطورة ، من ناحية ، ويدفع عنه إيرادات الآخرين ، من ناحية أخرى .

وهذا النقاش النظري ، بطبعه ، ممحص للأفكار والعقائد ، فكثير ما يوجب موت الفكرة وفشلها بالمرة . فيما إذا كانت ضحلة وبسيطة وغير قابلة للصمود الفكري والاجتماعي . ولا تبقى بعد المرحلة المعمقة من هذا التمحيص ، إلّا الأفكار الكبرى ، التي تملك القوة الكافية للصمود الفكري والاجتماعي ، تجاه إيرادات الآخرين والتكثيف لمتطلبات الحياة .

وإذا بلغ النقاش أقصاه ، وهذا التمحيص غايته ، لم يكن في إمكان أي عقيدة أو فكرة للبقاء والاستمرار ، ما لم تكن مطابقة للواقع ، ومقدمة للتفسير الحقيقي للكون والحياة .

الأمر الثاني : إن الأطروحة العادلة الكاملة السائرة نحو التطبيق الكامل على وجه الأرض ، بحسب التخطيط الالهي ، محتاجة إلى التعميق الكبير في أذهان البشرية ، لكي تكون البشرية على مستوى فكري وعاطفي ، تكون معه قابلة لفهم وتطبيق القوانين والمفاهيم العميقة التفصيلية التي تعلن في الدولة العالمية يومئذ ، كما سمعنا في (تاريخ ما بعد الظهور) ونسمع نموذجاً آخر منه في القسم الثالث من هذا الكتاب .

فبضم هذين الأمرين ، نستطيع أن نفهم مدى الأثر الضخم الذي تخلفه المادية عامة والماركسية خاصة في تدقيق الفكر الاسلامي ، وتعميق مستواه في أذهان المسلمين . وذلك على عدة مستويات :

المستوى الأول : محاولة الجواب على الايرادات التي توردها المادية على الدين عموماً والاسلام خصوصاً . . . وبذل جهد فكري في ذلك . . . قد يستبطن الالتفات إلى أفكار ونظريات لم تكن موجودة في أذهان المسلمين .

سواء في ذلك الصعيد العقائدي أو الفقهي أو التاريخي أو الاجتماعي أو غير ذلك .

المستوى الثاني : محاولة نقد النظريات المادية وكشف ما فيها من نقاط ضعف .

المستوى الثالث : محاولة إيجاد البديل الأصلح عن التفسيرات المادية للكون والحياة ، ومحاولة فهم ذلك من المصادر الأساسية في الاسلام . وهو مستوى عال يتضمن بطبيعته الالتفات إلى أفكار أساسية وجديدة .

المستوى الرابع : محاولة اتخاذ أساليب جديدة مناسبة للعصر ، لنشر الفكر الاسلامي على الصعيد العالمي ، بإزاء ما تقوم به المبادىء الأخرى مادية وغيرها من أساليب للنشر والاعلان وكسب الأفكار والأنصار .

النقطة الرابعة : إن من أهم فقرات التخطيط العام ، ان النظم البشرية ، والنظريات التي تدعي حل مشاكل البشرية ، سوف تواجه التمحيص ، كما يواجهه الأفراد ، وذلك من خلال تطبيقها في عالم الحياة . وسوف يبدو بالتدريج البطيء زيفها واحدة واحدة . حتى تيأس البشرية من كل هذه النظم السائدة وتشعر بعمق بالضرورة إلى وجود نظام منقذ يخرجها من وهدتها وينتشلها من ورطتها . وهذا هو الشعور الذي سيساعد على تقبل البشرية للفكرة الاسلامية بمجرد عرضها كبديل عالمي صالح ، عن جميع التجارب السابقة عليه ، لكي يقوم بالاصلاح الكامل في اليوم الموعود .

ومن هنا نستطيع أن نلاحظ مقدار مشاركة الماركسية في هذا المضمار فكرة ونظاماً ، فانها لا زالت تعيش تجربتها التطبيقية في العالم ، وتواجه التجربة والتمحيص باستمرار . . . ولا زال ينكشف للرأي العام العالمي بالتدريج نقاط ضعفها ، سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية . . . حتى ان الماركسيين أنفسهم أصبحوا اليوم يناقشون نظريات ماركس نفسه ويطعنون بواضحات أفكاره ، على ما سنسمع . . . فضلاً عن غير الماركسيين .

ووضوح فشل النظام الماركسي في حل مشكلات الانسان ، يعني أمرين رئيسيين في التخطيط الالهي :

الأمر الأول : إن فشلها يعني فشل إحدى الأنظمة الرئيسية التي تدعي حل مشكلات العالم . وبذلك تسير البشرية خطوة مهمة نحو اليأس من

الأنظمة المعلنة ، والاتجاه في الأمل نحو نظام عالمي عادل جديد .

الأمر الثاني : ان الماركسية بصفتها إحدى النظريات المادية الدقيقة التي وضعت فهماً كاملاً للكون والحياة ، يكون فشلها معبراً بطريق أولى عن فشل أي تجربة أخرى تكون دونها أو مثلها في المستوى الفكري والتطبيقي .

. . . فهذه هي النقاط الأربعة التي تمثل الجوانب المهمة من موقف التخطيط الالهي من المادية عموماً والماركسية خصوصاً . وسيأتي من خلال القسم الثالث ما يسند ويوضح هذه الجوانب أيضاً .

التمهيد الثالث

مصاعب النقاش مع الماركسيين

لا بد لنا ونحن بصدد عرض الآراء الماركسية ومناقشتها ، أن نعرض السؤال التالي ونحاول الجواب عليه . وهو انه هل يكون النقاش مع الماركسيين ممكناً ومجدياً أم لا ؟ .

وفي جواب هذا السؤال ، لا بد لنا من أن نمر بعدة نقاط :

النقطة الأولى : ان النقاش ليس عاراً على أية نظرية أو فكرة ، بل ان الحقيقة دائماً بنت البحث ، وأحر بالفكرة الصائبة أن تثبت جدارتها وعمقها عن طريق النقاش .

إلّا أن النظريات إنما تكون ممكنة المناقشة مع حصولها على عدة خصائص معينة ، وبدونها تكون المناقشة معها على درجة من التعقيد .

الخصيصة الأولى : أن تكون الفكرة أو مجموعة الأفكار محددة مفهومة ، بحيث يمكن أن تبيّن وتُتعقّل بأسبابها وصيغتها ونتائجها ، لكي يمكن أن تسدد إليها سهام النقد والمناقشة .

أما إذا كانت الفكرة ، أو التكوين الفكري ، مشوشاً غير محدد ولا مفهوم ، بحيث يحار المفكر في بيان حدوده وترتيبه . . . فبالطبع يكون هذا التكوين غير قابل للمناقشة . ويسري الاختلاط الموجود في أصل الفكرة إلى الاختلاط في النقاش أيضاً .

الخصيصة الثانية : ان تكون هناك نقاط مشتركة بين المتناقشين ، يمكن أن يبدأ منها النقاش أو أن ترسو عندها النتائج ، وهي الأصول المسلمة في الجدل عادة .

وأما إذا لم تكن هناك أسس مشتركة بالمرة ، إما باعتبار بُعد الشقة النظرية بينهما ، بحيث لا توجد أية حقيقة مشتركة يؤمنان بها معاً . . . أو باعتبار ان الطرف الآخر يسهل عليه إنكار الحقائق التي تكون ضد مصلحة

تكوينه الفكري . . . ففي مثل ذلك يكاد يكون النقاش غير ممكن أو غير مجد .

الخصيصة الثالثة : أن تكون لدى أصحاب التكوين الفكري والمدافعين عنه ، الروح الموضوعية العلمية الكافية ، وأن يكون رائدهم النهائي هو الحقيقة ، بحيث يكونون على استعداد بالتسليم بكل مناقشة يثبت صدقها ، وإعادة النظر بكل فكرة يثبت زيفها ، من دون لف ودوران . وبدون ذلك يكون النقاش أيضاً ، غير ذي جدوى .

وسنرى في النقاط التالية : ان كل هذه الخصائص الثلاث غير واضحة التوفر في الفكر الماركسي . . . بل بعضها واضح الزيف في نظرهم ، على ما سنرى .

النقطة الثانية : ما هو الفكر الماركسي ، وكيف يصح نسبة الفكرة المعينة إلى الماركسية ، وهل للماركسية كيان محدد يمكن أن يعرض ويشار إليه أم لا .

. . . إننا إن أجبنا بنعم ، فمعناه توفر الخصيصة الأولى فيه ، وإلاّ فانها غير متوفرة بطبيعة الحال .

إن أفكار كارل ماركس نفسه . . . هي أفكار ماركسية بطبيعة الحال ، بمقتضى الاضافة اللفظية ، كما هو واضح . . . إلا أن تاريخ الفكر الماركسي ، سار في طريق أوسع من هذا بكثير .

فإن التكوين النظري الذي اعترف به ماركس واستند إليه نظرياً ، لم يكن له وحده ، بل كان – في الواقع – نتيجة لمساندة انجلز له ومعاونته إياه في الفكر والعمل . ولكن اعترف انجلز ان التكوين الرئيسي للفكرة هو من صنع ماركس نفسه ، وبذلك يستحق نسبتها إليه ، وان كان انجلز قد شارك في صنع العديد من جوانبها (١) – ولكن يبدو انها بمجموعها مرضية تماماً لكلا الشخصين . وقد غلب على ماركس الجانب الاقتصادي في كتابه (راس المال) وغلب على انجلز التركيز على المادية الديالكتيكية في كتابه (ديالكتيك الطبيعة) والمادية التاريخية في كتابه (أصل العائلة) وغيره .

إذن ، فالتكوين النظري الأصلي للماركسية هو ما استند إلى هذين

---

(١) انظر : لودفيج فورباخ لانجلز . هامش صفحة ٤٦ .

الشخصين بالذات ، خلال وجودهما في العصر التاسع عشر .

ثم توالت التجارب . . . تترى . . . وكان بعضها خلال حياة هذين المفكرين ، ولعل أهمها ثورة باريس المسماة بكومونة باريس ، التي أظهرت نقاط الضعف لهذين الشخصين في نظريتهما حتى صرحا في البيان الشيوعي : ان بعض نقاط هذا البرنامج قد شاخت (١) وانه لا بد من إجراء التعديل على بعض الفقرات (٢) .

وأباح ماركس وانجلز لأنفسهما أن يغيرا من النظرية بمقدار ما ظهر لهما زيفه . . . وكيف لا ، وإن الأفكار أفكارهما فلهما أن يتصرفا فيها كيف شاءا . . . وإن كان هذا التغيير لو قام به غيرهما لاعتبراه خارجاً على تعاليمهما .

وفارق هذان المفكران الحياة ، والتجارب لا زالت تترى ، ولا يمكن أن تتوقف . والتجارب لا تحترم أحداً ولا ترحم رأياً ولا تغتر بالظواهر .

. . . واستطاعت الماركسية ، ردحاً من الزمن ، أن تكسب احترام عدد من الناس نتيجة للظلم المعاش في روسيا وأوروبا عموماً ، إلى جانب الدعاية الشيوعية الواسعة النطاق في تلك البلدان ، والتركيز على أنه لا يمكن الهرب من الاقطاع أو الرأسمالية إلا إلى الماركسية ، لأنها هي الحل الوحيد للمشاكل الانسانية .

واصطدمت التعاليم والمفاهيم الماركسية بالواقع ، وتحير الناس في التوفيق بينها وبين الواقع ، وحدثت مئات الأسئلة في الأذهان . . . فكان من الطبيعي أن يستعمل العديدون من مفكري هذه العقيدة ، قابلياتهم الذهنية للتصدي لتذليل هذه العقبات سواء من الناحية الفلسفية أو الاجتماعية . . . فوجدت ، نتيجة لذلك ، عدة أطروحات لفهم الماركسية في روسيا وأوروبا مثل آراء بليخانوف ولينين وكاوتسكي وتروتسكي وهيلغر دينغ ، وغيرهم .

ولم يكن الفكر الماركسي الأصلي - في الواقع - أقرب إلى أحدهم ، من الآخر ، لأن كل واحد منهم يقول : بأن ماركس أراد أن يقول هكذا ، لا غيره . ومن الصعب جداً من الناحية الموضوعية ، أن نتصور أن أشخاصاً

---

(١) انظر : البيان الشيوعي ص ٦ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٩ .

بأعيانهم أقرب، إلى مجموع النظرية من الآخرين . بل لربما أن هذا فهم هذه الجهة من كلام ماركس بشكل أصوب ، وذاك فهم تلك الجهة بشكل أصوب ، وهكذا ، تبعاً لاختلاف اختصاصات الأفراد وتجاربهم الحياتية والعلمية وغيرها ، وبالتالي لا يتعين للأجيال المتأخرة ، من هو الأقرب ومن هو الأبعد بشكل مطلق .

إلا أن ظروف ثورة أكتوبر من ناحية ، وظروف الحرب العالمية الثانية من ناحية أخرى . . . جعلت من بعض هؤلاء المفكرين حكاماً وقادة ومسيطرين . فأصبحت القوة إلى جانب تفسير معين للماركسية ، هو التفسير الذي يتبناه هؤلاء القادة ، وأصبح هو التفسير الرسمي الصحيح ، وغيره هو الباطل الذي يمثل الانحراف و(المثالية) وقصر النظر . وأصبح ذووه مستحقين للقتل والتشريد .

وأصبحت السيطرة الحقيقية فكرياً واجتماعياً للقائد الأعظم (لينين) وأصبح تفسيره للماركسية هو الصائب . وكان من وافقه كبليخانوف على صواب وكان من خالفه كتروتسكي وغيره على خطإ .

وبقي الحال على ذلك ، وبقي الحق إلى جانب القوة ، متمثلاً في ستالين ، ثم خروشوف ثم الحكام السوفياتيين المعاصرين . وبقيت الدراسة الرسمية في جامعات البلدان الاشتراكية منطلقة من ذلك على الدوام . وكانت هذه البلدان هي الطليعة الأولى في القرن العشرين لسحق المعارضة وكم الأفواه .

وكان لذلك استثناءان :

الاستثناء الأول : الايديولوجية الصينية (الماوية) لفهم الماركسية . . . حيث استطاع ماوتسي تونغ أن يستقل عن الفهم السوفييتي الرسمي للماركسية ، ويتخذ لنفسه فهماً جديداً بقوة كاملة ، تجعله بدوره رسمياً وصحيحاً !!! . . .

الاستثناء الثاني : ان ظروفاً معينة أوجبت ايجاد أفكار ماركسية جديدة خلال الأعوام القليلة المتأخرة (العقد الثامن من القرن العشرين) . وكان أهم هذه الظروف عاملان :

العامل الأول : ظروف الحرية النسبية التي تبنتها الحكومة السوفييتية

كرد فعل للتقييد الذي عاشوه خلال عصر (ستالين) ؛ تلك الحركة التي فسحت فرصة جديدة للماركسيين في أن يوضحوا ويفسروا الماركسية من جديد .

العامل الثاني : ظروف النقد اللاذع والايرادات الفلسفية والتاريخية والاجتماعية التي أوردت على الفكر الرسمي ، الماركسي - اللينيني ، من قبل المفكرين الاسلاميين والأوروبيين الرأسماليين . . . بحيث اتضح للرأي العام بكل جلاء زيف هذا التكوين النظري ، وثبت للشيوعيين استحالة بقاء هذا التكوين على أهميته وهيبته في الأذهان من دون إصلاح ورتوش .

ومن هنا تحركت عدد من الأقلام لعرض الماركسية من جديد ، بشكل يدعم ورود تلك الانتقادات عليه .

وسمح هؤلاء المفكرون لأنفسهم الطعن بماركس وانجلز بصفتهما برجوازيين !!! . . . وبصفتهما ذوي تجارب قديمة !! وبصفتهما ذوي تنبآت فاشلة (بحدوث الثورة الاشتراكية في فرنسا وانكلترا) ! . . وبصفتهما قابلين للخطأ والنقاش على أي حال .

كما سمح هؤلاء المفكرون أن يناقشوا الأفكار الأساسية للماركسية ، فضلاً عن التفاصيل . . . ففي الديالكتيك : لا يتضمن الشيء لنقيضه ، وإنما توجد له ذاتياً عوامل الفناء . وفي المادية التاريخية أكدوا على انقسام المجتمع إلى أكثر من طبقتين . . . وانه لا ضرورة على مرور البلد بجميع مراحل هذه النظرية . . . وفي جانب الضرورة التاريخية : أكدوا على وجود حرية التصرف للفرد إلى حد كبير ، وان الحرية لا تنافي الضرورة .

وفي جانب الاقتصاد ، قالوا : إن الرأسمالية التي عرفها ماركس ، هي الرأسمالية البدائية . . . وهناك رأسماليات لم يلتفت لها ماركس !! يكون آخرها مرحلة (الامبريالية) . . . إلى غير ذلك مما قالوه . . . وسنسمع الكثير من ذلك خلال مناقشاتنا الآتية .

بعد هذه الجولة التاريخية السريعة في الفكر الماركسي ، يتضح ما نريد أن نقوله في هذه النقطة الثانية . . . فإن هذه الخلافات بين المفكرين الماركسيين تعطي نتيجة واضحة ، وهي وجود درجة من الغموض والتشويش في تحديد (الفكر الماركسي) . . . بحيث لو عرضتَ الماركسية على شكل

كهذا لصح ، ولو عرضتها على شكل آخر لصح أيضاً ، ولو عرضتها على شكل ثالث لصح أيضاً . . . فأي الأفكار هي (الماركسية) هل هي ماركسية ماركس أم ماركسية تروتسكي أم ماركسية ماوتسي تونغ أم ماركسية لينين أم ماركسية المحدثين كبولتزر وكوفالسون وغيرهما .

فأي هذه الأشكال هو الماركسية ؟!. . ليس هو مجموعها بالطبع . . . لوجود التنافي بينها . . . وليس واحد بعينه أولى بماركس من الآخر . . . ومن هنا تحار الاشارة في التوجه ، وتزول الحديّة في التحديد .

فإذا وصل النقاش بين الماركسيين إلى الأفكار الأساسية ، أصبح من الممكن الاشارة إلى فهمين متناقضين . . . كلاهما نسميه بالماركسية . فمثلاً بينها آمنت الماركسية الأولى بضرورة تغير كل أوضاع المجتمع نتيجة لتطور وسائل الانتاج ، قال الماركسيون المتأخرون : إنه إنما يؤثر في تغيير بعض الأوضاع ، وفي حدود الحرية النسبية دون الضرورة المطلقة .

وهذا المقدار من التناقض مع الفكر الماركسي هو الذي سار عليه الماركسيون المحدثون ، بعد مواجهة العاملين السابقين . . . وهو اتجاه منفتح في داخل الماركسية يتضمن نقطة قوة من هذه الناحية .

إلا أن هذا الاتجاه يمنى بإيرادين رئيسيين ما دام يعترف كونه ماركسياً :

الايراد الأول : ان الفكر الماركسي الموروث . . . ينبغي أن يكون خاطئاً جملة وتفصيلاً ، ويجب إعادة النظر فيه عموماً . فإذا علمنا أن هذا الفكر هو الذي قامت على أكتافه ثورة أكتوبر السوفييتية ، حتى أن لينين نفسه سجل أهم تطويراته الفكرية بعد الثورة ، فضلاً عن ستالين . . . عرفنا أن الفكر الذي قامت عليه ثورة أكتوبر فكر خاطىء . . . وهذه نتيجة مؤسفة بالنسبة إلى كل الماركسيين !. .

الايراد الثاني : الخصيصة الرئيسية للماركسية الموروثة عن ماركس وانجلز . . . إنما هي استيعاب الكون والمجتمع بفهم شامل ومتجانس ، كما سمعنا .

ومعه . . . فإيرادات الماركسيين المتأخرين وآراؤهم ، ان أوجبت الطعن بالماركسية الأولى دون أن تأتي بالبديل . . . إذن ، فقد خسروا الفهم المستوعب للكون والحياة . وإن جاءوا بالبديل ، لم يكن هو ماركسية ، بل هو

منسوب إلى صاحبه كنسبة آراء ماركس إليه . . . فهي - مثلاً - خروشوفية أو كوفالسونية !!! . . . ومعه ينبغي الابتعاد عن ماركس كمفكر فعلي وإعطاء الأهمية له من زاوية متحفية فقط . وهذا أيضاً مما يعزّ على الماركسيين الاعتراف به .

النقطة الثالثة : سوف نسير في مستقبل البحث على تذليل هذه الصعوبة التي عرضناها في النقطة السابقة ، على الشكل التالي :

أولاً : الاعتماد في فهم الفكر الماركسي على ماركس وانجلز بصفتهما الواضعين الرئيسيين للنظرية . . . واعتبار ما ناقض آراءهما من وجهات النظر خارجاً عن الماركسية ، وإن كان صادراً عن مفكرين ماركسيين .

ثانياً : الاعتماد في فهم هذه النظرية وتفسيرها على المسلك الرسمي السوفييتي الأول المتمثل بلينين وستالين وبليخانوف . . . بصفته الحامل الأول لهذه الفكرة إلى العالم .

وهو إذا قورن من ناحية موضوعية إلى مسالك الآخرين الذين قضت عليهم الثورة ، لم يكن أولى منها ، كما قلنا . . . لكن الآراء الأخرى مجهولة التفاصيل وقليلة المصادر . . . مضافاً إلى أن المسلك الرسمي هو المسلك المعترف به من قبل الشيوعيين في عالم اليوم .

ثالثاً : الاعتماد على المفكرين الماركسيين المحدثين الذين لم يسمحوا لأنفسهم المناقشة في الافكار الماركسية الرئيسية . . . وإنما قبلوها وحاولوا إيضاحها من جديد . وإذا سنحت لهم المناقشة ، فإنما يكون من زوايا جزئية .

. . . فهؤلاء يعتبرون ، على المستوى الرسمي السوفييتي ، نقلة أمناء للماركسية أمثال كيللي وكوفالسون وأفانا سييف وبوليتز وغيرهم . . . دون الآخرين الذين طعنوا في الأفكار الماركسية الأساسية .

وهنا ينبغي الالماع إلى أن التفسير السوفييتي للماركسية ، هو الأقرب إلى الاعتماد من التفسير الصيني المادي . لأن التفسير السوفييتي بخطه الطويل هو الوريث المباشر للماركسية - اللينينية بطبيعة الحال ، مهما أراد ماوتسي تونغ - وهو في أقصى الدنيا - أن يقول !! . . .

النقطة الرابعة : الخصيصة الثانية التي ذكرناها في النقطة الأولى لإمكان

النقاش ، غير متوفرة أيضاً في الفكر الماركسي . . . وهي وجود مسلمات مشتركة يمكن أن ينطلق منها الجدال أو أن يقف عندها النزاع .

وكيف يمكن أن تكون هذه الحقائق موجودة ، بين الماركسية والاسلام ، في حين أنهما يبدوان أمام الرأي العام على طرفي نقيض وبشكلين مستقطبين لا يمكن أن يلتقيا أبداً . . .

وأي شيء تكون هذه الحقائق ؟ . . . بعد أن اعتبرت الماركسية الدين نتاجاً بدائياً جداً لوسائل الانتاج ، ونصيراً للاقطاع ، وأفيوناً للشعوب ، وصورة مكثفة للمثالية المقيتة !!! . . . كما اعتبر الدين الماركسية إلحاداً وزندقة وضيقاً في النظر إلى الكون والمجتمع ، وسيراً بالبشرية إلى مهاوي الفساد .

ومع وجود هذا التنافي الشاسع بينهما ، لا يمكن أن توجد أي حقيقة مشتركة بينهما ، يمكن أن ينطلق منها الجدال أو أن يقف عندها النزاع .

وقد ينتج من ذلك : أن الفكر الديني لا يستطيع أن يجيب على آراء الماركسيين أو أن يناقشهم . . . أو على الأقل ، لا يستطيع إقناع الماركسيين بآرائه ، فكيف يصح لنا الكلام ، ونحن ننطلق في النقاش من زاوية دينية ؟! . .

إلا أن هذه الصعوبة ، يمكن تذليلها بكل سهولة . . . كما يلي :

أولاً : إن هذه النتيجة المومى إليها ، تأتي بالنسبة إلى الماركسية أيضاً . . . إذ مع انعدام المسلمات المشتركة ، ينجح أيضاً عدم إمكان إقناع المتدينين ضد فكرتهم أيضاً ، تماماً كما هو شأن الماركسيين .

ولكن هل هذه النتيجة صحيحة ، بالنسبة إلى المتدينين . . . هذا ما سنعرفه فيما يلي .

ثانياً : إن الماركسية انطلقت في فهمها لنظريتها وفي الاستدلال عليها ، من أمثلة مقتبسة من واقع الطبيعة والمجتمع . فإذا استطعنا أن نعرف أن الواقع الموضوعي للوقائع ، كالكاسة الفارغة ، يمكن أن تملأه بأكثر من رأي وفلسفة وتفسير ، ولا يتعين في فهمه الاتجاه الماركسي .

. . . وإذا استطعنا أن نفهم أن ما استشهدت به الماركسية من الوقائع إنما هو غيض من فيض لا يمكن الانطلاق منه إلى استنتاج النظرية العامة . إذا استطعنا هذا وذاك وغيرهما ، استطعنا أن نمشي في النقاش خطوات

كبيرة .

ثالثاً : إننا سنسمع وجوهاً للمناقشة مستنتجة من القواعد الماركسية نفسها . وهي تكون ملزمة بالنسبة إلى من يؤمن بهذه القواعد مع التأكد من صحة الاستنتاج .

رابعاً : إننا قد ننطلق إلى المناقشة من أسس عقلية قد لا يؤمن بها الماديون . . . وغايتنا من ذلك بيان : أننا لا يمكننا الايمان بنتائج أفكارهم وان آمنوا بها والتزموا بصدقها ، لأنها منافية لمبادئنا العقلية .

خامساً : إننا سوف ننطلق إلى مناقشة الماركسية من مستويين :

المستوى الأول : النظر في تفصيل النظرية وإعطاء المناقشة لكل فقرة منها على حدة . وهذا ما سنسير فيه على هدى الفقرات السابقة .

المستوى الثاني : النظر إلى مجموع النظرية الماركسية ككل وإعطاء البديل الأصلح عنها . فإننا سنعوض عن المادية التاريخية بنظرية التخطيط العام الالهي وسننطلق عن طريق المقارنة إلى مناقشات أساسية وجديدة . وستكون هذه المناقشات أكثر عمقاً وضبطاً وترابطاً من المستوى الأول ، بالرغم من صحة كلا المستويين . وهذا ما سنذكره خلال عرض نظرية التخطيط العام في القسم الثالث من الكتاب ، وسنقتصر في هذا القسم على المستوى الأول من المناقشات .

النقطة الخامسة : إن الخصيصة الثالثة لامكان النقاش ، مما عرفناه في النقطة الأولى ، وهي تجرد الباحث وموضوعيته . . . الذي هو الشرط الأساسي للدخول في أي نقاش ولاحتمال قبول أي نتيجة . . . إذ بدونه يمكن رفض أي نتيجة ، مهما كانت صادقة ومبرهنة .

هذه الخصيصة . . . استطاع الماركسيون في وضعهم الفكري والاجتماعي ، أن يقيموا القرائن على رفضها والابتعاد عنها كأنها من الخصائص القاتلة للنظرية والتطبيق !! . . .

ويتلخص بيان موقف الماركسيين من هذه الموضوعية ، في مرحلتين :

المرحلة الأولى : إنكارهم وجود الموضوعية والتجرد الذهني لأي فكر أصلاً . وإنما يعتبر الفكر عموماً نتاجاً طبقياً وحزبياً معيناً .

قال كوفالسون :

« ينبغي التمييز بين الموضوعية والموضوعانية .

التعبير الأول يستخدم لوصف المعرفة العلمية ، والثاني لوصف الموقف النظري (!) أي على وجه الضبط موقف (اللاتحيز) في معرفة الحياة الاجتماعية ، موقف المراقب غير المتحيز الموضوعي المزعوم للعمليات الاجتماعية . وقد انتقد لينين الموضوعانية انتقاداً حاداً ، واعتبرها شكلاً مستوراً ومقنعاً للتعبير عن الحزبية » (١) .

وأضاف :

« فليس موقف المراقب الحيادي موقف اللامبالاة وعدم الاكتراث ، بل الاشتراك الفعال في الحياة الاجتماعية » (٢) .

فكأن الموضوعية عنده ، تعني عدم الاهتمام بالحياة الاجتماعية والانصراف عنها . . . في حين أن الاهتمام بها يعني شيئاً آخر غير الموضوعية أو الموضوعانية - كما سماها - . وهذا الاهتمام ضروري بطبيعة الحال ، إلا أن وجود الموضوعية أيضاً ضروري ، لأنها تعني - بكل بساطة - استعداد الذهن لقبول الحقيقة ، وعدمها يعني الجمود على الفكرة لمجرد الموافقة مع الهوى والمصلحة الخاصة ليس إلا . والدعوة إلى « النضال من أجل وحدة الموضوعية العلمية والحزبية » (٣) يحتوي على تهافت في التفكير ، لوجود التنافي الواضح بين الاتجاه الموضوعي والاتجاه الحزبي .

المرحلة الثانية : إننا حين نستقرىء كلمات الماركسيين ومؤلفاتهم وطرق تفكيرهم ، نجدهم قد طبقوا نظريتهم في انتفاء الموضوعية والتجرد بشكل واضح .

وذلك في عدة حقول :

الحقل الأول : إنهم يستعملون الشتم عند الحاجة لكل معارض ، مهما كانت الفكرة نظرية ، أو كان المتناقشون مفكرين على مستوى عالٍ .

إسمع معي لينين ينتقد إشتراكية ما قبل ماركس :

« وقد جاءت ثورة ١٨٤٨ تسدد ضربة قاتلة لجميع الأشكال الصاخبة المبرقشة اللاغطة لاشتراكية ما قبل ماركس . . . وتكشف جميع المذاهب التي تقول باشتراكية لا طبقية وبسياسة لا طبقية عن ثرثرة باطلة » (٤) .

---

(١) المادية التاريخية . كليلة وكوفالسون ص ٢٧ / ٢٨ .

(٢) المصدر ص ٢٨ .

(٣) المصدر والصفحة .

(٤) مختارات لينين جـ١ ص ١٦ .

واسمعه يتحدث عن تقدم الفيزياء الحديثة وكيف يرى أنه :

« قد أثبت بشكل رائع صحة مادية كارل ماركس الديالكتيكية رغم أنف مذاهب الفلاسفة البرجوازيين ورغم إرادتهم « الجديدة » نحو المثالية القديمة المتهرئة » (١) .

وعلى هذا الغرار . . .

حتى رفيقاه في النضال : بليخانوف وستالين . . . لم ينجوا من لسانه : - . . . بليخانوف الذي قال عنه لينين :

« لا يمكن للانسان أن يصبح شيوعياً حقيقياً واعياً ما لم يدرس كل ما كتبه بليخانوف في الفلسفة . لأنه خير ما يوجد في مجمل نتاج الفكر الماركسي في جميع البلدان » (٢) .

قال عنه أيضاً :

« لم يتمسك ماركس بشجب دعي لحركة « جاءت في غير أوانها على غرار الماركسي الروسي المرتد بليخانوف الذي اشتهر شهرة لا يغبط عليها . . . أخذ يصرخ على نمط الليبراليين : ما كان ينبغي حمل السلاح » (٣) .

وأما ستالين فحذر منه قائلاً :

« ان الرفيق ستالين الذي أصبح أميناً عاماً ، قد حصر في يديه سلطة لا حد لها . وأنا لست على ثقة في أنه سيعرف على الدوام كيف يستعمل هذه السلطة بما يكفي من الاحتراس » (٤) .

وقال عنه أيضاً :

» إن ستالين مفرط في الفظاظة . . . ولهذا اقترح على الرفاق أن يفكروا في أسلوب لنقل ستالين من هذا المنصب وتعيين شخص آخر لهذا المنصب ، يمتاز من جميع النواحي الأخرى عن الرفيق ستالين بميزة واحدة فقط هي أن يكون أكثر تسامحاً وأكثر ولاءً وأوفر لطفاً وأشدّ انتباهاً للرفاق ، وأقل تقلباً في الأهواء » (٥) .

أما أعداؤه الكلاسيكيون ، فهم الوحوش الضواري تماماً . اسمعه يقول - فيما يقول - :

« إن ضواري الامبريالية الانجلو فرنسية والامريكية ، يتهموننا بالاتفاق مع الامبريالية الالمانية ، فيا للمنافقين ويا للأوباش الذين يفترون على حكومة العمال وترتعد

---

(١) المصدر ص ٢٣ .

(٢) فلسفة التاريخ : بليخانوف . ص ٤ .

(٣) الدولة والثورة من مختارات لينين جـ ٢ ص ٢١٧ .

(٤) رسالة إلى المؤتمر من نفس المصدر جـ ٤ ص ٢٧١ .

(٥) المصدر ص ٢٧٣ .

فرائصهم في الوقت نفسه أمام العطف الذي يبديه عمال بلدانهم بالذات علينا » (١) .

فكيف تقوم الايديولوجية الكبرى على مثل هذه الشتائم ؟! . . .

الحقل الثاني : إضفاء أكبر الصفات وأهم آيات المدح العاطفي والفكري لأي شخص ينسجم معهم في الفكر والعمل .

وبالرغم من أن الجهة العقلية التامة تقتضي التنزه في عرض النظريات عن المدح ، كالتنزه عن الذم تماماً . لكن قد يشفع لهم انسياقهم العاطفي زيادة عن العطاء العقلي . . . غير أن المدح ينبغي أن يقتصر على المقدار الممكن نظرياً إضفاؤه على الآخرين . . . ولكن نجد ما هو أكثر من ذلك . . .

فإننا بالرغم من أننا نسمع من الماركسية أن الآراء والأفكار كلها طبقية وحزبية ، وإن الحقائق كلها نسبية . . .

قال انجلز :

« كذلك تحطم هذه الفلسفة الديالكتيكية جميع التصورات عن الحقيقة المطلقة النهائية وعن أوضاع الانسانية المطلقة المناسبة لها . فليس هناك بالنسبة للفلسفة الديالكتيكية شيء نهائي ، مطلق ، مقدس ، انها ترى الانهيار في كل شيء . . . وهي نفسها ليست سوى انعكاس بسيط لهذا المجرى في الدماغ المفكر » (٢) .

وبالرغم من أن الماركسية نفسها فلسفة حزبية ، تمثل فلسفة حزب أو طبقة البروليتاريا ، كما أكد عليه الشيوعيون تأكيداً شديداً :

» إن العلم الاجتماعي الماركسي يربط نفسه على المكشوف بمصالح الطبقة العاملة بالنضال من أجل تحرير الكادحين من الاستثمار . . . وفي هذا تقوم حزبيته » (٣) .

. . . بالرغم من هذا الأفق الضيق الذي يستحيل معه الانطلاق . فإن الشيوعيين يؤكدون أن الماركسية تتحدث عن الواقع بكامله ، سواء على المستوى الطبيعي أو الاجتماعي .

اسمع لينين يقول :

« إن مذهب ماركس لكلي الجبروت ، لأنه صحيح ، وهو متناسق وكامل ، ويعطي مفهوماً منسجماً عن العالم ، لا يتفق مع أي ضرب من الأوهام ، ومع أية رجعية . . . وهو

---

(١) رسالة إلى العمال الأمريكيين من مختارات لينين جـ ٣٢ ص ١٩٤ .

(٢) لودفيج فورباخ ، انجلز ص ١٠ .

(٣) المادية التاريخية : كوفالسون ص ٢٦ .

الوريث الشرعي لخير ما أبدعته الانسانية في القرن التاسع عشر » (١) .

ويقول :

« وأهم هذه المكتسبات – الماركسية الديالكتيك ، أي نظرية التطور بالحمل مظاهرها وأشدها عمقاً وأكثرها بعداً عن ضيق الأفق . نظرية نسبية المعارف الانسانية التي تعكس المادة في تطورها الدائم » (٢) .

ويقول :

« إن مادية ماركس التاريخية كانت أكبر انتصار أحرزه الفكر العملي » (٣) .

ويقول غيره :

« إن الفلسفة الماركسية – اللينينية ، إذ تدرس قضية العلاقة بين الموضوع والذات وأعم قوانين تطور العالم المادي والتفكير نفسه ، تعطي العلوم الأخرى المفهوم الصحيح للعالم ونظرية وطريقة المعرفة العلمية » (٤) .

ويقول :

« إنها تدرس القوانين العامة لتطوز المجتمع » (٥) .

إلى غير ذلك ! . . .

ولا تعلم كيف يكون الفكر صحيحاً ومطابقاً للواقع الموضوعي ، طبيعياً واجتماعياً ، مع كونه حصيلة فكر طبقي وحزبي معين ؟! . . .

الحقل الثالث : إعطاء فهم خاص لبعض الآراء المضادة للماركسية ، بحيث يسهل مناقشتها بسهولة أولاً ، وحمل فكرة سيئة عنها سلفاً ، ثانياً .

ولعل أوضح مثال على ذلك : تلك الأوصاف والخصائص التي افترضها الماركسيون للميتافيزيقيين .

فإن الميتافيزيق لفظ يوناني ، يؤدي معنى : ما وراء الطبيعة أو ما فوق الطبيعة . ومحصله : أن هناك شيء آخر خارج عالم الطبيعة الفيزياوي غير محكوم لقوانين الفيزياء الاعتيادية . . . موجود ، في عالم الواقع ومؤثر في عالم الطبيعة . ولا يمكن أن نفهم من هذا اللفظ الموجز أكثر من ذلك ، كما هو واضح . والميتافيزيقي هو الذي يؤمن بمضمون هذا اللفظ . ليس إلا . . .

---

(١) مختارات لينين جـ ١ ص ٢٢ .

(٢) المصدر ص ٢٢ .

(٣) المصدر والصفحة .

(٤) المادية التاريخية : كوفالسون ص ٣٣ .

(٥) المصدر ص ٣٠ .

أما الماركسيون ، فقد أضفوا على الميتافيزيقي صفات عديدة وغريبة ، تكاد تجعله في عداد المجانين !!. . .

قال خالد بكداش :

« إن الميتافيزيقية : تعني طريقة في التفكير الفلسفي تنكر الروابط بين الأشياء والحوادث ، وتنظر إليها منفصلاً بعضها عن بعض ، وتعتبر الطبيعة في حالة جمود واستقرار . . . » (١) .

وقال ستالين :

« تتميز الطريقة الديالكتيكية الماركسية بالخطوط الأساسية التالية :

أ - إن الديالكتيك - خلافاً للميتافيزيقية - لا يعتبر الطبيعة تراكماً عرضياً للأشياء ، وحوادث بعضها منفصل عن بعض . . . بل يعتبر الطبيعة كلًا واحداً متماسكاً ترتبط فيه الأشياء والحوادث بينها ارتباطاً عضوياً . . .

ب - إن الديالكتيك - خلافاً للميتافيزيقية - لا يعتبر الطبيعة في حالة سكون وجمود ، حالة ركود واستقرار بل يعتبرها حالة حركة وتغير دائمين . . .

جـ - إن الديالكتيك - خلافاً للميتافيزيقية - لا يعتبر حركة التطور حركة نمو بسيطة ، لا تؤدي التغيرات الكمية فيها إلى تغيرات كيفية ، بل يعتبرها تطوراً ينتقل من تغيرات كمية ضئيلة وخفية إلى تغيرات ظاهرة وأساسية ، أي إلى تغيرات كيفية . . . » (٢) .

وقال بوليتزر :

« وتفصل الميتافيزيقا المادة الخام عن المادة الحية وعن الفكر . لأن الميتافيزيقا تعتبر أن هذه مبادىء ثلاثة منعزلة كل منها عن الآخر » (٣) .

وقال أيضاً :

« وتقوم الميتافيزيقا بعزل الظواهر الاجتماعية كلًا منها عن الأخرى ، فتعزل الواقع الاقتصادي عن الحياة الاجتماعية ، وتعزل الحياة السياسية عنهما ، كما انها تدخل الحواجز في كل هذه الميادين » (٤) .

وقال أيضاً :

« ولا يفهم الميتافيزيقي تاريخ المجتمعات ، بل هو خليط من العوارض (أي

---

(١) المادية التاريخية : ستالين هامش ص ١٣ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٣ - ١٥ ملخصاً .

(٣) أصول الفلسفة الماركسية جـ ١ ص ٥٨ .

(٤) المصدر ص ٦٣ .

الظواهر التي لا سبب لها) ومن الصدف العابثة » (١) .

إلى آخر ما ذكروه من خصائص وصفات . . .

وبغض النظر عن أن هذا النقل عن آراء الميتافيزيقيين ، لم يسند إلى أي مصدر من مصادرهم ، ولم يدل عليه أي كلام من كلماتهم . وإنما كل ما في الأمر أن الماركسيين رغبوا بنسبة هذه الآراء إليهم بدون دليل . وإذا أمكنت مثل هذه النسبة العشوائية لشخص ما ، أمكنت لأي شخص آخر . . . وهذا يعني - بكل بساطة - سقوط الاعتبار لنقل الماركسيين لآراء خصومهم ! . .

وبغض النظر - أيضاً - عن أن هذا النقل عن الميتافيزيقيين ، صحيح أو خاطىء . . . فإن مستقبل هذا البحث كفيل بهذه الجهة .

المهم في المقام : أن أياً من هذه الآراء ، غير متضمن في معنى الميتافيزيقية بأي حال . وإنما هو مفهوم بسيط لا يعني سوى وجود شيء ما وراء العالم الطبيعي المنظور . . . فمن أين جاءت هذه الاضافات ؟! . . .

الحقل الرابع : إن كل فكرة معارضة للماركسيين . . . لا بد أن توسم بصفة غير محببة !! . . . حتى وإن كانت فكرة مادية واشتراكية .

وإن أعظم صفة رديئة توسم بها الفكرة عندهم هي كونها « مثالية » !! . . . إلى جانب كونها روحية وميتافيزيقية . . .

فبعد أن نتجاوز مادية ما قبل ماركس والاشتراكيات الأخرى غير الماركسية ، وما وسمت به من هذه الأوصاف . . . ينبغي لنا أن نمثّل بأهم وأقرب الفلاسفة ، في المستوى الذهني والفلسفي إلى الماركسية . . . وهما هيجل ولودفيج فورباخ . . .

فهيجل . . . بالرغم من أنه الفيلسوف المادي الذي وصل بالفكر الديالكتيكي إلى أوج ارتفاعه ، فيما قبل الماركسية . وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة إلى الماركسية . وقد مدحه انجلز قائلاً :

> « ولما لم يكن - هيجل - عبقرية خلاّقة وحسب ، بل إنساناً ذا تبحّر موسوعي ، فإن مؤلفاته في جميع الميادين ذات قيمة مرموقة » (٢) .

---

(١) المصدر والصفحة .

(٢) مختارات انجلز ص ٧٦ .

بالرغم من ذلك لم ينج من تهمة المثالية . حيث نسمع لينين ، حين يتحدث عن التحريفيين ، يقول :

« إنهم كرزوا بالمثالية ، بمثالية أحقر وأسخف ألف مرة من مثالية هيجل » (١) .

وقال عنه جان كاتابا :

« بيد أن ديالكتيك هيجل تأثر تأثراً ثقيلاً بعبء مثاليته » (٢) .

وفورباخ . . . وهو الفيلسوف المادي المهم الذي ألف فيه إنجلز كتابه المسمى باسمه . . . وسمه انجلز نفسه بسمة المثالية مكرراً .

منها قوله :

« إن مثالية فورباخ الحقيقية تنكشف حالما تنتقل إلى فلسفته في الأخلاق والدين . . . » (٣) .

ليس هذا فقط ، بل هو ميتافيزيقي !! أيضاً . قال انجلز ضمن كلامه :

« نجد عرضاً عن سير تطور الميتافيزياء الفورباخية نفسها » (٤) .

ولا نعلم ماذا يعني مفهوم المثالية ومفهوم الميتافيزيقية أو الميتافيزياء - حسب اصطلاحه - . . . حين ينطبق على أمثال هؤلاء الفلاسفة الماديين ؟! . . .

نعرف من كل ذلك : أن الماركسيين مزجوا في كلماتهم بين الفكر والعاطفة . . . وقد يكون لهم بعض العذر حين تبنوا الحزبية ، ورفضوا الموضوعية في التفكير . وأما من يرفض هذا الاتجاه ، ويقيّم المفكر بمقدار ما يبذل من موضوعية وتجرد . . . كيف يمكن أن يركن إلى ما قالوه من كلام ؟! . . .

ومن هنا نفهم ما أردنا إيضاحه في هذه النقطة الخامسة ، وهو أنه مع وجود هذا المنحى العاطفي الخالي من الموضوعية عند الماركسيين ، كيف يمكن النقاش معهم وأخذ النتائج منهم ؟! . . . فإنه يكفيهم أن يصفونه بالمثالية والميتافيزيقية ، ليعتبروا كلامه ساقطاً من الاعتبار وغير قابل للاصغاء .

---

(١) مختارات لينين جـ ١ ص ٣٢ .

(٢) مختارات انجلز ص ٦٧ .

(٣) لودفيج فورباخ : انجلز ص ٣٣ - ٣٤ .

(٤) المصدر ص ٢٤ .

النقطة السادسة : حقاً ان من يكون على هذا المستوى الذهني الذي عرفناه قبل لحظة يتعذر عليه الاصغاء لأي كلام والالتفات لأي نقاش . وحقاً ان الماركسية تجعل للمعتقدين بها (مناعة) عميقة عن التأثر بأي كلام آخر غير كلامها ، أو انتهاج أي منهج سواها .

غير أن لنا في تذليل هذه الصعوبة المنهجية الثالثة فكرة معينة ، هي أن هذه الصعوبة لا ينبغي أن تعيقنا عن التفكير أو أن تكف أيدينا عن طلب الحقيقة .

فإن أمامنا النظرية الماركسية بمصادرها وتفاصيلها ، بنقاط قوتها وضعفها . فحسبنا أن نعرضها كما هي معروضة بنطق أصحابها - كما وعدنا في منهجنا - فنقبل ما هو حق ونرفض ما هو باطل ، ونناقش كما يوصلنا إليه البرهان الصحيح . . . مخاطبين في ذلك الرأي العام المفكر الذي يتصف بدرجة مقبولة من التجرد والعمق .

ولا يهمنا بعد ذلك أن يكون كلامنا مقبولاً لدى من ينكر التجرد والموضوعية ، ويعتبرهما حزبية مبطنة ومساوقة مع الاهمال وعدم الاهتمام .

الأسس العامة الفلسفية للمادية التاريخية

- ١ -

تبدأ الكتب الماركسية - عادة - بنقطة انطلاق معينة ، وهي أن أهم مسألة في الفلسفة على الاطلاق ، هي أن الفكر متقدم على المادة أو أن المادة متقدمة على الفكر . . . وان اختلفت كلمات الماركسيين في طرح هذه المسألة .

قال انجلز :

« المسألة الأساسية الكبرى في كل فلسفة ، وبخاصة الفلسفة الحديثة ، هي مسألة العلاقة بين الفكر والوجود . . . مسألة معرفة أي عنصر هو الأسبق : الروح أم الطبيعة . إن هذه المسألة قد اتخذت حيال الكنيسة شكلاً حاداً ، هل العالم من صنع الله أم هو موجود منذ الأزل .

وقد كان الفلاسفة ينقسمون حسب جوابهم على هذا السؤال ، بهذا الشكل أو ذاك ، إلى معسكرين كبيرين . فالذين كانوا يؤكدون صفة الأسبقية للروح على الطبيعة ، والذين كانوا بالتالي يسلمون ، في نهاية المطاف ، بخلق العالم من أي نوع كان . . . كان هؤلاء يؤلفون معسكر المثالية . أما الآخرون ، الذين يعتبرون الطبيعة هو العنصر الأسبق ، فكانوا ينتمون إلى مختلف المدارس المادية » (١) .

- ٢ -

وقد أجابت الماركسية على هذا السؤال باختيار الجانب المادي للفكر ، وقالت في نفس الوقت بأزلية العالم ، تجنباً للفكرة القائلة بإمكان أن يطفر الكون من العدم إلى عالم الوجود ، دفعة واحدة بمحض الصدفة المطلقة ، لوضوح سخافتها إلى درجة لا يمكن حتى مجرد التفكير بها .

---

(١) مختارات انجلز ص ٦١ - ٦٢ . وانظر : لودفيج فورباخ ص ٢٠ وما بعدها . وكذلك : المادية التاريخية لكوفالسون ص ١٣ . وغيرها من المصادر .

يقول انجلز :

« إن الفهم المادي للعالم يعني - بكل بساطة - فهم الطبيعة كما هي ، دون أية إضافة غريبة .

ولقد كتب لينين بصدد المفهوم المادي عند فيلسوف العهد القديم وهيراكليت الذي جاء فيه ان « العالم هو واحد ، وقد كان ولا يزال وسيكون شعلة حية إلى الأبد ، تشتعل وتنطفىء تبعاً لقوانين معينة . . . » فقال : يا له من شرح رائع لمبادىء المادية الديالكتيكية » (١) .

- ٣ -

أضاف انجلز قائلاً :

« ولكن مسألة علاقة الفكر بالكائن ترتدي أيضاً مظهراً آخر : ما هي العلاقة بين أفكارنا عن العالم المحيط بنا ، والعالم نفسه ، وهل يستطيع فكرنا أن يعرف العالم الواقعي . . . هذه المسألة تسمى في اللغة الفلسفية مسألة مطابقة الفكر والكائن . إن أكثرية الفلاسفة الكبرى قد أجابوا عنها بالايجاب » (٢) .

وفي جواب هذا السؤال اختارت الماركسية - مصادرة - جانب الواقعية خلافاً لهيوم وباركلي وإضرابهما .

« ممن يشكون في إمكانية معرفة العالم - أو على الأقل معرفته الكاملة » (٣) .

- ٤ -

واعتقدت الماركسية بإمكان اجتماع النفي والاثبات في هذا الواقع الذي اعترفت به ، حتى في الشيء الواحد ذاته . واعتبرت الايمان بهوية واحدة ثابتة للأشياء ضرباً ميتافيزيقياً من التفكير .

قال انجلز :

« تبدو وجهة النظر العتيقة الشكلية تجريدياً عن الهوية ، التي تريد تناول كائن عضوي كشيء مماثل لذاته ببساطة وكثابت ، باطلة . . . بيد أن الهوية بوضعها هذا لا وجود لها في الواقع حتى في الطبيعة غير العضوية . فكل جسم يتعرض باستمرار لأفعال ميكانيكية وفيزيائية وكيميائية تحدث فيه على الدوام تغيرات تبدل هويته » (٤) .

---

(١) المادية التاريخية لستالين ص ٢٤ .

(٢) لودفيج فورباخ : انجلز ص ٢١ .

(٣) المصدر نفسه ص ٢٢ .

(٤) مختارات انجلز ص ١٠٤ .

. . . « إن التغير المستمر أي إبطال الهوية المجردة مع الذات ، يوجد أيضاً في الطبيعة المسماة بغير العضوية . والجيولوجيا هي تاريخ هذا التغير المستمر . على السطح تبدلات ميكانيكية (تأكل تجمد) كيماوية (تفتت) . في الداخل تبدلات ميكانيكية (ضغط) حرارة (بركانية) تغيرات كيماوية (ماء ، حوامض ، مثبتات) على نطاق واسع . ارتفاع التربة ، هوات أرضية الخ . . . » .

« إن (مبدأ الهوية) بمعنى الميتافيزياء هو المبدأ الأساسي للمفهوم القديم عن العالم : آ = آ . كل شيء متماثل مع نفسه . . . وهذا المبدأ قد دحضه علم الطبيعة نقطة فنقطة ، وفي حال أثر أخرى » (١) .

وقال انجلز أيضاً :

« أكيد أننا لا نصطدم بأي تناقض في الأشياء ما دمنا نعتبرها ساكنة وبدون حياة . كل لذاته . الواحد إلى جانب الآخر ، والواحد بعد الآخر . . . وفي حدود ميدان الملاحظة هذا ، نخرج من الأمر بنسق التفكير الدارج : النسق الميتافيزيائي .

ولكن الأمر يختلف عن ذلك تماماً منذ أن ننظر إلى الأشياء في حركتها ، في تغيرها ، في حياتها ، في فعلها المتبادل بعضها على بعض . هنا نقع فوراً في تناقضات ، فالحركة نفسها هي تناقض .

بل ان تغير المكان الميكانيكي نفسه لا يمكن أن يتم إلا لأن جسماً ما في لحظة واحدة بذاتها يكون في مكان وفي مكان آخر معاً ، يكون موجوداً في مكان واحد بذاته ولا يكون موجوداً فيه .

والحركة إنما هي بالضبط ، في الصورة التي ينطرح بها هذا التناقض باستمرار وينحل في الوقت نفسه » (٢) .

« وإذا كان التغير الميكانيكي البسيط للمكان يتضمن في ذاته تناقضاً ، فمن باب أولى أن تكون كذلك الأشكال العليا لحركة المادة ، وعلى الأخص الحياة العضوية وتطورها .

وقد رأينا فيما سبق أن الحياة تقوم بالدرجة الأولى وعلى وجه التحديد في أن كائناً ما هو في كل لحظة ذاته وآخر مع ذلك . فالحياة بالتالي هي أيضاً تناقض . . . ومذ يتوقف التناقض تتوقف الحياة أيضاً ويحل الموت » (٣) .

---

(١) المصدر نفسه ص ١٠٥ .

(٢) المصدر ص ١٠٨ .

(٣) المصدر ص ١٠٩ .

- ٥ -

حتى الرياضيات مشمولة لهذا التناقض .

قال انجلز :

« إن من الأسس الرئيسية للرياضيات العليا واقع أن المستقيم والمنحني يجب أن يكونا - في بعض الظروف - الشيء ذاته . والرياضيات العليا تحقق أيضاً هذا التناقض الآخر ، وهو أن خطوطاً تتقاطع أمام أنظارنا ، ينبغي - مع ذلك - على بعد خمسة أو ستة سنتيمترات فقط من نقطة تقاطعها أن تعتبر متوازية ، أي انها خطوط لا يمكن أن تتقاطع حتى وان امتدت إلى اللانهاية .

إن جذراً لـ (آ) ينبغي أن يكون قوة لـ (آ) ومع ذلك فان (آ ١٥) = $\sqrt{آ}$. إنه لتناقض . إن كمية سلبية يجب أن تكون مربعاً لشيء ما ، ذلك لأن كل كمية سلبية مضروبة بنفسها تعطي مربعاً إيجابياً . إن الجذر المربع لـ (- ١) ليس فقط تناقضاً ، بل هو تناقض لا معقول ، هو لا معنى فعلي . ومع ذلك ففي كثير من الحالات يكون $\sqrt{-١}$ هو النتيجة الحتمية لعمليات رياضية صحيحة . وفوق ذلك أين ترى تكون الرياضيات ، سواء الدنيا أم العليا ، إذا كان محظوراً عليها أن تتعامل مع $\sqrt{-١}$ ؟ »(١) .

- ٦ -

واعتقدت الماركسية ان هذا التناقض الداخلي هو السبب الكبير والوحيد للتطور .

قال لينين :

« التطور هو نضال المضادات » .

وقال ستالين :

« تعتبر الطريقة الديالكتيكية أن حركة التطور من الأدنى إلى الأعلى ، لا تجري بتطور الحوادث تطوراً تدريجياً متناسقاً ، بل بظهور التناقضات الملازمة للأشياء والحوادث بـ « نضال » الاتجاهات المتضادة التي تعمل على أساس هذه التناقضات »(٢) .

- ٧ -

وهنا نصل إلى قانون : نفي النفي ، أو التركيب بين النفي والاثبات ، الذي هو روح التطور عند الماركسية .

قال انجلز :

« فما هو إذن نفي النفي ، إنه قانون لتطور الطبيعة والتاريخ والفكر ، عام للغاية .

---

(١) المصدر ص ١١١ .

(٢) المادية التاريخية : ستالين ص ١٩ .

ولذا له أهمية ومدلول بالغين . إنه - كما رأينا - قانون على مملكة الحيوان والنبات وعلى الجيولوجيا والرياضيات والتاريخ والفلسفة » (١) .

« فإذا كنت أقول عن جميع هذه العمليات أنها نفي النفي ، فإني أفهمها في ضوء هذا القانون الوحيد للحركة ، وبالتالي لا آخذ بالحسبان على وجه التحديد خصائص كل عملية خاصة على حدة . ولكن هذا إنما يعني بالضبط : ان الديالكتيك ليس سوى علم القوانين العامة للحركة ولتطور الطبيعة والمجتمع البشري والفكر » (٢) .

دعنا نسمع انجلز بمثل لهذا القانون الماركسي :

« لنأخذ حبة شعير ، مليارات من حب الشعير المتماثلة تطحن وتطبخ وتخفق ، ثم تستهلك . ولكن إذا وجدت حبة شعير من هذا النوع الظروف العادية لها ، إذا وقعت على أرض مؤاتية . فإن تحوّلاً معيناً يجري فيها تحت تأثير الحرارة والرطوبة : إنها تنبت ، تزول الحبة بوصفها هذا ، يقع عليها النفي . تحل محلها النبتة التي تولدت فيها ، نفي الحبة . ولكن ما هو الدور الطبيعي لهذه النبتة ؟ إنها تنمو ، تزدهر ، تتلقح ، وتنتج في نهاية الأمر حبات شعير جديدة . وما أن تنضج هذه حتى يتلف الساق ويقع عليه النفي بدوره . وكنتيجة لنفي النفي هذا ، تكون لدينا من جديد حبة الشعير التي كانت في البداية ، لا مجرد حبة ، بل أكثر منها بعشر أو عشرين أو ثلاثين مرة » (٣) .

« إن عملية التطور هذه تتم لدى معظم الحشرات مثلما تتم مع حبوب الشعير ، كالفراشات مثلاً . فهي تلد من البيضة بنفي البيضة ، فتنجز التغيرات في هيئتها النضج الجنسي ، فتتزاوج ، فتنتفي بدورها أي تموت ، منذ أن ينتهي التزاوج وتبيض الأنثى بيوضها العديدة » (٤) .

- ٨ -

وبهذا يتضح مفهوم « الثلاثية » الماركسية : الأطروحة والطباق والتركيب . . . أو القضية وضدها والمركب .

والمقصود - عادة - بالأطروحة أو القضية وجود الشيء ذاته ، سواء في عالم المادة أو عالم الفكر . والمراد بالطبق أو ضد القضية : تحقق نقيض ذلك الوجود ، أما في داخله - بحسب مفهوم التناقض الماركسي الذي عرفناه - ، أو في خارجه ، يعني ما يسبب إلى زوال ذلك الوجود . والمراد بالتركيب :

---

(١) مختارات انجلز ص ١١٧ .

(٢) المصدر ص ١١٧ - ١١٨ .

(٣) المصدر نفسه ص ١١٣ .

(٤) المصدر والصفحة .

نفي النفي الذي عرفناه ، وهو أن الصراع بين وجود الشيء وعدمه ، بين الأطروحة والطباق ، يصل بالوجود إلى وجود أفضل جديد . . . ثالث ، هو غير الأطروحة والطباق السابقين . ويكون هذا الوجود الجديد بدوره أطروحة لينتفي بالطباق مرة أخرى . . . وهكذا تستمر الحركة .

وهذه الفكرة التي عرضناها واضحة في المصادر الماركسية بصيغة : النفي ونفي النفي ، وفيما نقلناه سابقاً كفاية للدلالة عليه . إلا أن التعبير بالثلاثية بإحدى صيغتيها ، نادر الوجود فيما اطلعنا عليه من المصادر ، بالرغم من أنه مشهور عنهم جداً .

فماركس نفسه حين أراد تطبيق القانون لم يعبر بذلك . حيث نسمعه في كتابه « رأس المال » يقول :

« إن الاستملاك الرأسمالي ، المطابق لنمط الانتاج الرأسمالي ، يشكل النفي الأول لهذه الملكية الخاصة التي ليست إلا تابعاً للعمل المستقل والفردي . ولكن الانتاج الرأسمالي ينسل هو ذاته نفيه ، بالحتمية ذاتها التي تخضع لها تطورات الطبيعة . إنه نفي النفي . وهو يعيد ليس ملكية الشغيل الخاصة بل ملكيته الفردية المؤسسة على مقتنيات ومكاسب العصر الرأسمالي ، وعلى التعاون والملكية المشتركة لجميع وسائل الانتاج ، بما فيها الأرض » (١) .

وكذلك انجلز ، فيما سمعنا من التطبيقات وغيرها . وكذلك ستالين وبوليتزر وإضرابهما من المفكرين الماركسيين .

غير أن كتاباً ماركسياً حديثاً تعرض إلى ذلك بأسلوب يكاد أن يكون ثانوياً واستطرادياً . . . حيث قال :

« لقد رأينا أن ما يبرز بصفة النفي ، يتبدل بدوره مع الزمن ويتحول إلى نوعية جديدة ، أي نفي نفسه . وهذه السلسلة من النفي لا نهائية . وانه من الخطأ الظن بأن هذا التطور يجري بشكل سلس وبدون تناقضات . الواقع أن التطور التصاعدي السائر إلى الأمام عن طريق النفي يتم بشكل تناقض .

ولتوضيح ذلك نتصور نزاعاً بين طرفين حول قضية علمية ما . إن الطرف الأول يقدم فكرة معينة (نظرية) والطرف الثاني يقدم نفي هذه الفكرة (ضد النظرية) . إن كلاً من الطرفين المتعارضين يمكن أن يصيب بعض الحقيقة ، ولكنهما يعارض أحدهما الآخر من جانب واحد ، ويقف أحدهما من الآخر بصفته نافياً له . وتنشب بين الطرفين معركة فكرية تنتهي بظهور فكرة جديدة تنفي الفكرتين السابقتين المتصارعتين فيما بينهما .

---

(١) رأس المال : كارل ماركس ج ٣ ق ٢ ص ١١٣٨ .

ولكنها عندما تنفيهما وتنهي الخلاف الناشب بينهما لا تنبذ تلك العناصر من الحقيقة التي كانت متمثلة في كل منهما من جانب واحد ، بل تضمهما إلى بعض وتصبح بهذا « مركباً » يستفيد من الجوانب الايجابية في تطور الجدال الذي كان ناشباً . . . ويختفي في الوقت نفسه عنصر الخطأ المؤقت المعارض للحقيقة . إن هذه الدرجة الجديدة بالذات هي ما نسميه « نفي النفي » . وبالتالي فإن نفي النفي هو النتيجة القانونية لحل صراع الأضداد » (١) .

- ٩ -

وطبقاً لهذا التسلسل الفكري ، وضعت الماركسية : قانون تراكم التغيرات الكمية وتحولها ، في مرحلة معينة ، إلى تغيرات كيفية . والمراد من التغيرات الكمية ، باصطلاحها ، التغيرات الطفيفة التي تطرأ على الشيء ، ومن التغيرات الكيفية : ما كان تغيراً أساسياً ومهماً في الشيء . وبهذا الفهم من هذا القانون : ان التغيرات الطفيفة والقليلة إذا تراكمت انتجت تغيراً كبيراً ومهماً .

قال ستالين :

« إن الديالكتيك – خلافاً للميتافيزيقية – ، لا يعتبر حركة التطور حركة نمو بسيطة ، لا تؤدي التغيرات الكمية فيها إلى تغيرات كيفية . بل يعتبرها تطوراً ينتقل من تغيرات كمية وضئيلة وخفية إلى تغيرات ظاهرة وأساسية ، أي تغيرات كيفية . وهذه التغيرات الكيفية ليست تدريجية ، بل هي سريعة فجائية ، وتحدث بقفزات من حالة إلى أخرى .

وهذه التغيرات ليست جائزة الوقوع بل هي ضرورية نتيجة تراكم كمية محسوسة وتدريجية .

ولذلك تعتبر الطريقة الديالكتيكية أن من الواجب فهم حركة التطور ، لا من حيث هي حركة دائرية أو تكرار بسيط للطريق ذاته ، بل هي حركة تقدمية صاعدة انتقال من الحالة الكيفية القديمة إلى حالة كيفية جديدة وتطور ينتقل من البسيط إلى المركب ، من الأدنى إلى الأعلى » (٢) .

وقال انجلز :

« كل تغير هو مرور من الكمية إلى الكيفية . هو نتيجة التغير الكمي لكمية الحركة كيفما كان شكلها ، سواء أكانت ملازمة للجسم من داخله أم مضافة إليه ما خارج . فإن حرارة الماء مثلاً ليس لها بادىء الأمر تأثير في حالته من حيث هو سائل ، ولكن إذا زيدت

---

(١) المادية الديالكتيكية ص ٣٠٥ .

(٢) المادية الديالكتيكية لستالين ١٥ - ١٦ .

أو نقصت حرارة الماء ، جاءت لحظة تعدلت فيها حالة التماسك التي هو فيها ، وتحول الماء إلى بخار في إحدى الحالات ، وإلى جليد في الحالة الأخرى » (١) .

و « يمكن القول بأن الكيمياء هي علم التغيرات الكيفية الناشئة في الأجسام عن تغيرات كمية » (٢) .

- ١٠ -

وأما مقدار الارتباط بين هذين القانونين : قانون نفي النفي وقانون التغيرات ، فهو غير واضح في المصادر الماركسية ! . . .

إن الماركسية ، لا بد لها أن تجيب عن السؤال عن هذه العلاقة بأحد شكلين :

الشكل الأول : ان التغيرات الكمية - مهما كانت ضئيلة - يعتبر كل واحد منها ، أو كل مرحلة أو درجة ، شكلاً من أشكال التركيب (نفي النفي) النتائج من أطروحة وطباق سابقين عليه ، طبقاً للقانون الأول .

والتغير الكيفي ، شكل آخر للتركيب أيضاً ، لكنه ضخم ومهم . فقد اكتسب هذا التغير أصل وجوده من القانون الأول ، واكتسب ضخامته وأهميته من القانون الثاني .

إلا أن هذا الشكل لا يكاد يكون صحيحاً ، لأنه مناف للطفرة التي قالت بها الماركسية قبل التغير الكيفي . فإنها تعني أن هذا التغير الذي هو « تركيب » جديد غير مسبوق بأطروحة وطباق ، بل بطفرة تقطعه عن سوابقه . فإن من نتائج الطفرة وخصائصها أن لا يكون ما بعدها ملحقاً بما قبلها أو معتبراً من نتائجه بشكل من الأشكال .

مضافاً إلى أن وجود الأطروحة والطباق للتغير الكيفي سوف يكون إفتراضياً تجريدياً ، لأنه غير متمثل بالتغيرات الكمية السابقة عليه ، وإلا صرنا إلى الشكل الثاني الذي سوف نتحدث عنه . . . إذن فأين توجد الأطروحة والطباق ؟! . . .

الشكل الثاني : انها تعتبر التغيرات الكمية صراعاً بين الأضداد أو بين الأطروحة والطباق ، ويكون التغير الكيفي هو التركيب .

---

(١) المصدر ص ١٨ .

(٢) المصدر والصفحة .

إلا أن هذا الشكل أيضاً غير قابل للتصديق ، إذ مضافاً إلى ورود الأشكال الأول السابق نفسه ، فإن الطفرة (تقطع) التغير الكيفي عن التغيرات الكمية بل يعتبر حادثاً جديداً غير ناتج مما سبق . بخلاف التركيب ، فإنه يتولد من أحشاء الصراع بين الأطروحة والطباق ، ولا يمكن أن يكون إلا كذلك .

هذا ، ونحن طبقاً لهذا الشكل الثاني ، لا بد أن نعتبر القانونين قانوناً واحداً ليس إلا . فالتغيرات الكمية عبارة أخرى عن صراع الأضداد والتغير الكيفي عبارة أخرى عن التركيب أو نفي النفي . فهما تعبيران عن واقع واحد . وبذلك تخسر الماركسية أحد القانونين الرئيسيين ، مع أنها قد أكدت على كل منهما مستقلاً تأكيداً كبيراً .

فهل يعني ذلك أن الماركسية ، حين تحدثت عن قانون التغيرات ، لاحظته (سلساً) خالياً من الأضداد ، كما هو مقتضى الفصل بين القانونين . . . وهل يمكن للماركسية أن تتحدث بهذا الشكل ؟ ، . . .

- ١١ -

وينقسم صراع الأضداد إلى تناقض رئيسي وتناقض ثانوي .

فإن « أية عملية ما ليست بسيطة قط ، لأنها تدين بوجودها الخاص إلى عدد كبير من الشروط الموضوعية التي تصلها بالمجموع . ينتج عن ذلك أن كل عملية هي محل سلسلة من التناقضات ومن بين هذه التناقضات ، تناقض رئيسي يوجد منذ بداية العملية حتى نهايتها ويحدد وجوده وتطوره طبيعة سير العملية ، أما الأخريات فهي تناقضات ثانوية تتعلق بالتناقض الرئيسي .

. . . ولا تتراكم هذه التناقضات كل منها فوق الآخر ، بل هي تتداخل وتتفاعل حسب قانون الجدلية الأولي . فما هو تأثير هذا التفاعل ؟ تزداد أهمية تناقض ثانوي في بعض الأحوال ، فيصبح لفترة معينة تناقضاً رئيسياً بينما يصبح التناقض الرئيسي الأول ثانوياً (ولا يعني هذا زوال تأثيره) . فليست التناقضات إذن متحجرة ، بل هي تتغير .

وهكذا يصبح التناقض بين البرجوازية والبروليتاريا (الذي هو التناقض الرئيسي الأول) في البلاد المستعمرة ثانوياً لفترة معينة ، بالرغم من خطورته ، إذ ينحل بانتصار الاشتراكية في هذه البلاد . . . » (١) .

- ١٢ -فهذه الفقرات ، كافية لعرض الديالكتيك الماركسي ، أو قانون

---

(١) أصول الفلسفة الماركسية : بوليتزر ص ١٧٩ - ١٨١ .

صراع الأضداد ، بشكل موجز ومرتب ، خال من التشويش وكثرة الأمثلة والمناقشات . . . التي تجدها في المصادر الماركسية .

مناقشة الديالكتيك

- ١ -

بالنسبة إلى ما ذكره الماركسيون من وجود السؤال الرئيسي في الفلسفة ، حول أسبقية الروح أو المادة . . .

تكتسب بعض المسائل نوعاً من الأهمية ، حين تكون نقطة للخلاف بين جماعتين فكريتين من الناس . . . لا تختلف في ذلك المسائل الفلسفية عن غيرها .

فالمسألة المهمة بين المسلمين والمسيحيين هو أنه هل صدق محمد بن عبد الله نبي الاسلام في نبوته أو لا . والمسألة الرئيسية بين غاليلة والكنيسة هي أن الأرض كروية أو مسطحة . والمسألة الرئيسية بين فريقين من الفلاسفة هي أن الأصل في التكوين هل هو الماهية أو الوجود وهكذا .

إذن ، فمن الطبيعي أن تكون المسألة الرئيسية بين الماديين والالهيين هو القول بتقدم الروح أو المادة . ولا يعني ذلك أنها هي المسألة الأكبر على الاطلاق ، لوضوح أنه قد توجد انقسامات أخرى فلسفية أو فكرية ، تكون مسائل أخرى هي المحك فيها .

وليست هذه المسألة هي أعم المسائل في الفكر الفلسفي . فإن هناك ما هو أسبق منها وأشمل ، كالمسألة التي وقعت محلاً للخلاف بين الواقعيين والمثاليين - بالمعنى الاصطلاحي - وهو أنه هل يوجد خارج الذات شيء واقعي أو لا يوجد . . . لوضوح أن الخلاف في تلك المسألة متفرع على الاعتراف بالواقع الموضوعي ، والتسالم عليه بين الفريقين : المادي والالهي .

وأما التعبير بالمثالية والميتافيزيقية ، في كلام الماركسيين ، على خلاف المعاني الاصطلاحية والمعروفة لها ، بحيث تشمل الفلاسفة الماديين أنفسهم ، كهيجل وفورباخ ، فيصبحون ماديين ميتافيزيقيين ، وواقعيين مثاليين في نفس الوقت !! . . . فهذا تهافت ينبغي أن نعرض عنه ، وخاصة بعد أن عرفنا من

استعمال هذه الألفاظ كونها لمجرد الطعن والتجريح .

- ٢ -

وأما القول بأزلية الكون ، فقد ثبت في العلم الحديث بطلانه . فإن مقتضى قانون الديناميك الحراري ، هو أن الأجسام عموماً تشع حرارتها حتى تصل إلى الصفر المطلق أو العدم . ومعه . . . فإذا كان هذا الكون أزلياً ، إذن فلا بد أن يكون قد انعدم وانتهى منذ عهد بعيد طبقاً لهذا القانون . في حين أننا نرى الكون موجوداً ، إذن فلا بد أن يكون قد وجد في لحظة « متأخرة » بحيث لا زالت حرارته الداخلية سارية المفعول . وهذا يعني حدوث الكون ونفي أزليته .

وإذا كان الكون حادثاً . . . إذن ، يدور الأمر بين الاعتراف بالفاعل الخارجي للكون ، أو كونه قد طفر من العدم إلى الوجود فجأة . . . وكلا الأمرين مما لا ترغب فيه الماركسية .

وإنكار قانون الديناميك الحرارية ، كما حاولت بعض المصادر الماركسية أن تقوله (١) ، يورط المفكر الماركسي بعدة محاذير باطلة (٢) ، أوضحها في

---

(١) المادية الديالكتيكية والعلوم الطبيعية ص ١١٩ .

(٢) لا يخفى أن القانون المشار إليه ، صحيح ولا مناص للماركسيين من الاعتراف به في بعض الحدود التي سنذكرها (انظر المصدر السابق ، نفس الصفحة) . ولكنه يحتاج إلى تقييدات محتملة ، نذكرها مع ما ينبغي أن يكون موقفنا وموقف الماركسية منها :

التقييد الأول : إن هذا القانون إنما يصح في المادة المتناهية المحدودة ، فقط ، دون ما إذا قلنا بأنها لا متناهية . كما أشار إليه المصدر السابق (الصفحة نفسها) .

وهذا صحيح ، لأن المادة اللامتناهية تكون قابلة لاشعاع الحرارة في أمد لا متناهي ، فلا يوجب ذلك فناء الكون وإن كان أزلياً .

إلا أن الالتزام بلا تناهي الكون أمر غير صحيح . . . أما من وجهة نظر المؤلف فباعتبار وجود البرهان على ذلك في الفلسفة . . . ولا حاجة إلى ذكره . واما من وجهة نظر الماركسية فلأن هذا الموقف يتضمن (مثالية) متطرفة وميتافيزيقة مكثفة ، لأنه يتضمن الاعتراف بوجود أشياء يستحيل الاطلاع عليها حسياً أو إقامة البرهان عليه علمياً . مضافاً إلى ما ذكرناه في المتن أعلاه فراجع .

التقييد الثاني : عدم الاعتراف بقانون فناء المادة أعني القانون القائل بأن المادة يستحيل أن توجد أو أن تفنى . . . فإن القانون المشار إليه في المتن إنما يصح لو أنكرنا هذا القانون الأخير ، وأما لو قلنا باستحالة فناء المادة ، فهو يعني استحالة فناء الكون . وهذا ما أشار إليه المصدر السالف الذكر (ص ١٢١) .

إلا أن هذا التقييد غير صحيح . . . أما من زاوية نظر المؤلف فلعدم قيام الدليل عليه ، إذ يمكن وجود المادة وانعدامها من ناحية فلسفية . وأما من زاوية أعم من ذلك : فلأن الحديث في هذا القانون عن المادة =

= بمعناها القديم المغاير للطاقة . . . وهذا ما أثبتت الفيزياء الحديثة بطلانه بعد إمكان تحول المادة إلى طاقة . وهذا هو الذي يفيد الماركسيين لأنهم يحرصون على أزلية المادة بهذا المعنى .

وأما لو كان الحديث في هذا القانون عن الطاقة نفسها ، وانها لا توجد ولا تنعدم ، فهذا ما قالته الفيزياء الحديثة ، إلا أنه قول بلا دليل لتعذر إقامة الدليل التجريبي عليه - في المدى البعيد - كما هو واضح ، فإن عدم تمكن العالم من إعدامها في المعمل لا بمعنى عدم إمكان ذلك أساساً ، والتعميم يحتوي على (مثالية) مقيتة لا تتناسب مع التفكير الماركسي .

التقييد الثالث : إن قانون الفناء الحراري للكون يصح في المادة بمعناها القديم ، ولا يشمل الطاقة . فإن الاشعاع الحراري يحول المادة إلى طاقة ، لا انه يسبب فناءها بالمرة .

وهذا التقييد صحيح - شكلياً - إلا أنه غير منتج في نفع الماركسيين :

أولاً : إن استمرار الاشعاع في مدى أزلي ، يقتضي في الكون المحدود ، - كما هو مقتضى التجاوز عن التقييد الأول - تحوله جميعاً إلى طاقة . ومعنى ذلك أننا لا يمكن أن نجد إلا الطاقة ، ومنذ أمد بعيد .

وقد يخطر في الذهن : اننا لا نجد الآن إلا الطاقة ، فعلاً ، بعد أن ثبت في الفيزياء الحديثة أن المادة إن هي إلا طاقة (مضغوطة) .

وجوابه : إن معنى التحول إلى الطاقة : انعدام الطاقة بشكلها المضغوط ، وتحولها إلى باقة (مشتتة) ليست ذات وجود (مادي) متميز . فيكون معنى الفكرة التي قلناها : انه لو كان الكون أزلياً لاصبح الكون منذ أمد بعيد طاقة مشتتة ، ولم نجد فيه أنواع المادة وأشكالها المعروفة ، على حين نجد ذلك وجداناً ، ومعناه أن الكون ليس أزلياً .

ثانياً : إن قانون الفناء الحراري للكون يمكن أن يشمل الطاقة نفسها . وذلك على أحد مستويين :

المستوى الأول : إن المادة المعروفة إن تحولت إلى طاقة محضة ومشتتة ، فسوف تكون متجانسة بمعنى متشابهة الأجزاء خالية من الأشكال المعروفة . . . ثم انها تستمر بحركتها الدائبة والسريعة بالتفرق حتى لا يبقى لجزئياتها أي تماسك أو تأثير . وهذا يعني الانعدام من الناحية العملية ، لأن كل جزيء بمفرده لا يمكن أن نسميه مادة ولا طاقة ، وغير مؤثر في أي تكوين .

المستوى الثاني : إنه ثبت في الفيزياء الحديثة أن الطاقة إنما توجد مع استمرار الحركة وأما مع السكون فالطاقة تنعدم . وبتعبير آخر : إن الجزيء إنما يكون له وجود مع حركته دون حالة سكونه .

فإذا صح ذلك ، أمكننا أن نقول : بأن جزئيات الطاقة المشتتة للكون تؤول في نهاية المطاف إلى السكون بعد أن لم يعد لوجودها أية فائدة ، بما في ذلك الاجتماع مرة أخرى ، لأنها في حركتها تتباعد لا تتقارب ، طبقاً للقانون الحراري . ولا أقل من أن افتراض السكون مما لا يمكن نفيه (علمياً) ، فهو يعدل القول بأزلية الكون الذي لا يمكن إثباته (علمياً) أيضاً .

وإذا سكنت جزئيات الكون انعدمت . . . فانعدم الكون .

التقييد الرابع : عدم الالتزام بعالم الروح الموجود في رأي الالهيين - وراء المادة والطاقة معاً .

فإننا إن تحدثنا عن فناء الكون الحراري ، بمعناه المختص بالمادة أو الشامل للطاقة ، كان لهذا القانون معنى مفهوم . وأما إذا كان المراد من الكون ما يشمل الوجود الروحي المجرد ، فلا معنى لهذا القانون ، لأن الاشعاع المستمر (أو تناقض الوجود بالاشعاع) خاص بالمادة ، وغير شامل للروح ، ولا أقل من أن هذا مجال يستحيل على المستوى العلمي التجريبي أن يناله ولا إثبات ، فليس من حقه أن يقول تجاهه أية كلمة . =

الذهن الماركسي أنه يكون على خلاف قول لينين بأن الكون شعلة أبداً تثور وتنطفيء طبقاً لقوانين معينة . . . كما سبق أن سمعنا .

فإن إنكار قانون الفناء الحراري ، يعني أن الكون يشع حرارته باستمرار وبنسبة متشابهة منذ الأزل إلى الأبد ، بدون أن (ينطفىء) أو يناله العدم . وهو على خلاف ما التزم به لينين .

ويبدو أن المقصود من انطفاء شعلة الكون ، انعدامه بالمرة ، مرة بعد مرة ، إذن يلزم من اشتعاله بعد الانطفاء وجودهُ بعد العدم مرة بعد مرة ، وهو يورط الماركسية بالقول بالصدفة للكون لعدة مرات ، ربما لا تكون متناهية على حين أنها هربت منه لمرة واحدة .

ولا ينبغي لنا أن نتحدث عن « القوانين المعينة » التي تحكم الكون حين ينعدم وتنطفىء شعلته ، كما لا ينبغي أن نتحدث عن القوانين « الموضوعية » الماركسية ، في مثل ذلك ، بما في ذلك قانون الديالكتيك الذي رأى لينين انطباقه في هذا المورد . . . إذ لا معنى لوجود القانون مع انعدام الموضوع .

- ٣ -

وأما ما ذكرناه في الفقرة الثالثة من اعتراف الماركسية بوجود الواقع وإمكان إدراكه ، خلافاً للمثاليين - بالمعنى المصطلح - ، فهذا أمر صحيح ، نعترف به إجمالاً ، ولا حاجة إلى الدخول في تفاصيله ، إذ يكفينا في بحثنا الآتي هذا المقدار المختصر من الواقعية .

غير أنه مما يلفت النظر أنه لا يوجد في المصادر الماركسية - حسب ما نعلم - استدلال على صحة الواقعية ، وإنما أخذت النظرية بمصادرة ساذجة ،

= وهذا تقييد صحيح ، إلا أنه خاص بالاعتراف بوجود العالم الروحي ، ولا يستلزم - إلى جانب ذلك - كذب هذا القانون ، لأنه مختص بمجاله المعين وهو المادة . وإنما المهم في مناقشة الماركسية هي التقييدات السابقة .

هذا مضافاً ، إلى أن الماركسيين ، حين يعممون معنى المادة إلى الطاقة ويعترفون بالتحول التدريجي إلى الطاقة ، طبقاً للفيزياء الحديثة ، يتناسون قوانينهم الكلاسيكية . . . فإن لنا أن نتساءل عن كون هذه الطاقة هل هي مشمولة لها أو لا ؟ وما هو معنى الطباق والتركيب إذا كانت (أطروحة) ، وما هو معنى التغير الكيفي إذا كانت حركة الطاقة تغيراً كمياً ؟؟!! . . وهلم جرا . . . يبدو أن الماركسية تحدثت في قوانينها عن المادة بمعناها القديم ، الذي كان في زمن ماركس وانجلز . . . وأما لو تقدمنا وتقدم العلم خطوات ، كانت قوانين الماركسية فاشلة ! . .

الآية الثانية ، تارة أخرى . . .

الآية الأولى : وهي قوله تعالى :

« والسابقون السابقون أولئك المقربون ، في جنات النعيم . ثلة من الأولين وقليل من الآخرين » (١) .

وقد سمعنا لها قبل قليل فهمين :

الفهم الأول : ما فهمه الشيخ الطوسي من المراد بالسابقين : السابقون إلى الايمان بالاسلام ، إذ نسمعه يقول : إنما قال ذلك ، لأن الذين سبقوا إلى إجابة النبي (ص) قليل من كثير ممن سبق إلى النبيين (٢) .

وهذا الفهم يجعل الآية غير مربوطة بالاستدلال ، من حيث انها تتعرض إلى من آمن بالأنبياء من معاصريهم ، وليس لها أي شمول للمؤمنين في البشرية بشكل عام . فلا تكون دالة على قلة المؤمنين في مجموع البشرية ، ليكون للمناقشة مجال .

الفهم الثاني : ما فهمه الراغب الاصفهاني ، من ان المراد بالسابقين : المتقدمون على غيرهم بالايمان والأعمال الصالحة . ومعه فلعلّ الآية دالة على قلة هؤلاء السابقين بالنسبة إلى غيرهم ، فيكون للمناقشة مجال .

وحينئذ ، فلا بد ان ننظر إلى مفهومي (الأولين) و (الآخرين) في الآية ، هل يشملان مجموع البشرية من أولها إلى آخرها ، بشكل يشمل المجتمع المعصوم أولا .

لا شك أنه لا ينبغي أن يشمل العهد البشري الأول ، أعني عصر ما قبل الوعي والتفكير . وذلك لسببين :

أولاً : لكون ذلك العهد دون المستوى الذي يمكن التحدث عنه ، باعتبار عدم قابلية الشعور بالمسؤولية لديه ، مما يجعل ظهور الآية منصرفاً عنه .

ثانياً : لكونه مغرقاً في القدم ، بحيث يكون التعرض له غير مناسب مع مستوى التفكير العام في العصر الذي نزل فيه القرآن الكريم . فيكون مخالفاً مع قانون (كلّم الناس على قدر عقولهم) الضروري دائماً في النصوص الاسلامية .

إذن ، فأقصى ما يمكن الوصول إليه من ناحية الماضي ، في مدلول الآية ، هو أول عهد التفكير إلى مبدأ عصر الاسلام .

وأما من ناحية المستقبل ، فالذي يبدو اننا لا نستطيع أن نتوسع كثيراً أيضاً .

---

(١) الواقعة : / ١٠ - ١٤ .

(٢) التبيان جـ ٩ ص ٤٩٠ .

لأن ذلك على خلاف القانون المشار إليه أيضاً . فلا أقل من استثناء المجتمع المعصوم الذي يعتبر بالنسبة إلى معاصري الرسول (ص) ومستوى الفكر السائد لديهم ، مغرقاً في البعد ، بحيث لا يمكن أن يدركوه بوضوح ، فيكون ظهور الآية منصرفاً عنه أيضاً .

وإذا لم تكن دلالة الآية شاملة للمجتمع المعصوم ، كانت المناقشة بدون موضوع أيضاً . لأن مفهوم الأولين والآخرين يبدأ منذ عصر التفكير وينتهي قبل تأسيس المجتمع المعصوم ، ويتوسطها عصر نزول الاسلام . وهذا المفهوم منعزل عن المجتمع المعصوم ، فلا يكون نافياً لوجوده .

فإن قال قائل : ان عصر الدولة العالمية السابق على المجتمع المعصوم يكون مشمولاً للآية ، في قوله تعالى : وقليل من الآخرين . فيكون معناه ان السابقين إلى الأعمال الصالحة قليل في ذلك المجتمع .

وجواب ذلك : اننا بعد ان فهمنا من مفهوم (الآخرين) : منذ أول عصر الاسلام إلى آخر عصر الدولة العالمية ، وهما عصرا التخطيط الثالث والرابع ، فقد تكون النسبة في المجموع هي قلة السابقين إلى الايمان . وذلك بعد الالتفات إلى أمرين :

الأمر الأول : ان عصر الدولة الاسلامية بالنسبة إلى عصر المجتمع المعصوم ، صغير جداً ، فان التربية المركزة للدولة العالمية ، قابلة للوصول بالبشرية إلى مجتمع العصمة بسرعة نسبية ، وقد سبق في « تاريخ ما بعد الظهور » (١) ان حددناه بسبعة قرون .

الأمر الثاني : ان التربية المركزة في الدولة العالمية ، لا تنتج ثمارها الكاملة من أول يوم ، بل يحتاج إلى فترة من الزمن ، لكي تصل البشرية إلى وجود الأكثرية الصالحة بين ربوعها .

فإذا تم هذان الأمران ، كان من يوجد من (السابقين) في مجموع عصر (الفتن والانحراف) السابق على تأسيس الدولة العالمية ، وأول عصر تأسيسها . . . قليلاً بطبيعة الحال . ويكون ذلك كافياً في صدق الآية الكريمة .

مضافاً إلى : ان مفهوم (السابقين) مفهوم نسبي يتضمن التعبير عن أفضل

---

(١) انظره في الباب الأول من القسم الثالث .

الأفراد في كل عصر ؛ والأفضل في كل عصر قليل نسبياً لا محالة . صحيح ، ان أي فرد في شعب الدولة العالمية يعادل الصالحين في العصر السابق عليه ، إلا أن أفضلهم بالنسبة إلى عامتهم قليل أيضاً ، بطبيعة الحال .

فإن قال قائل : بأن نسبة الأفاضل في الأولين أيضاً قليل بالنسبة إلى عامتهم ، مع ان ظاهر الآية كون النسبة في (الأولين) أعلى منها في (الآخرين) حيث قال عز وعلا : « ثلة من الأولين وقليل من الآخرين » .

قلنا : ينبغي ان نتذكر ان ظاهر الآية جعل عصر وجود الاسلام ونزول القرآن ، هو الحد الفاصل بين مفهوم الأولين ومفهوم الآخرين . ومن المعلوم دينياً ان العصر السابق عليه يحتوي على أنبياء كثيرين وتربية مهمة . . . الأمر الذي يجعل نسبة السابقين إلى الأعمال الصالحة نسبة عالية بمقدار ما .

وأما عصر ما بعد الاسلام ، فهو شامل لعصر (الفتن والانحراف) إلى جنب شموله لعصر الدولة العالمية ، كما سبق أن أشرنا في الأمرين السابقين . وبشموله لعصر الفتن يكون السابقون بالنسبة إلى مجموع البشر في عصري التخطيط الثالث والرابع ، أقل من نسبتهم في العصر السابق على الاسلام ، عصر التخطيط الثاني . فيصدق قوله تعالى : « ثلة من الأولين وقليل من الآخرين » .

مضافاً إلى أن هذه الاستفادة ، وهي ان (الثلة) أكثر نسبياً من الفقرة التي تليها . . . غير صحيحة . بل ان احتمال العكس احتمال قائم ، وهو ان تكون نسبة الثلة أقل من الفقرة التي تليها . ومعه فلا يبقى مجال لهذا الحديث .

إذن ، فالآية الأولى ، لا يمكن الاستدلال بها للمناقشة في وجود المجتمع المعصوم .

وأما الآية الثانية ، وهي قوله تعالى : « وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين . . . إلى قوله : ثلة من الأولين وثلة من الآخرين » ، فالجواب فيها هو نفسه الجواب في الآية الأولى ، بشكل أوضح وأولى ، على ما سنرى .

فان مفهوم الأولين والآخرين المستعمل فيها محدد أيضاً بما بعد وجود مجتمع الوعي والتفكير ، وما قبل المجتمع المعصوم ، لنفس الدليل الذي ذكرناه ، فلا تكون الآية دليلاً على عدم وجوده .

مضافاً إلى إمكان الجواب من ناحية أخرى تكون بها أوضح من الآية الأولى ، وهي : ان الآية الأولى قالت : « وقليل من الآخرين » على حين قالت الآية الثانية :

« وثلة من الآخرين » والثلة الجماعة كما عرفنا ، والجماعة لا تتحدد بمقدار معين . فحتى لو كانت جماعة المتأخرين أضعاف جماعة الأولين ، يصدق أيضاً قوله : « ثلة من الأولين وثلة من الآخرين » .

فإن قال قائل : الآية واضحة في أن جماعة من المتأخرين ، مهما كبرت ، هي الصالحة التي تدخل الجنة ، لا جميع المتأخرين .

قلنا : نعم ، وهو واضح بعد الذي أوضحناه من شمول الآية لعصر التخطيطين الثالث والرابع . ولا شك أن عدداً مهماً من الأفراد في عصر التخطيط الثالث ، بل أكثرهم لا يدخل الجنة .

فإن قال قائل : ان مجموع الآيتين دال على نسبة الداخلين إلى الجنة في مجموع البشر نسبة ضئيلة إلى حد ما كالجماعة بالنسبة إلى المجتمع . وهذا مخالف لما قلناه من أن العصر اللاحق لتأسيس الدولة العالمية إلى نهاية البشرية يعدل أضعاف العصر السابق عليه . لأنه عندئذ يكون الداخلون إلى الجنان أكثر بكثير من نصف البشرية . وهو مما ينفيه ظاهر الآية .

وجوابنا على ذلك من وجوه :

الوجه الأول : إن مجموع مفهومي (الأولين) و (الآخرين) في الآية ، يشمل عصور التخطيط الثاني والثالث والرابع فقط . ومعه فقد تكون نسبة الصالحين إلى غيرهم في هذا المجموع ليست بالكبيرة . وإنما تكون كبيرة جداً بضم المجتمع المعصوم الذي لا يشمله هذان المفهومان .

الوجه الثاني : اننا لو لاحظنا مجموع الصالحين الذين ذكرتهم الآيات ، لا نجد نسبتهم أقل من النصف بأي حال ؛ فان المقربين هم ثلة من الأولين وقليل من الآخرين ، وأصحاب اليمين هم ثلة من الأولين وثلة من الآخرين . فإذا فهمنا من الثلة : الجماعة بمعناها الواسع ، كان مجموع الصالحين الذين تذكرهم الآية كبيراً جداً .

الوجه الثالث : إنه لا دليل على أن الآيات تعرضت إلى مجموع من يدخل الجنة . بحيث لا يوجد مؤمن آخر . كل ما في الموضوع انها تعرضت إلى ثواب (المقربين) وثواب (أصحاب اليمين) . . . ولا دليل على انحصار المؤمنين بهؤلاء .

بل يمكن إضافة قسمين آخرين - على الأقل - إلى هذين القسمين . وبضمهما

تكون نسبة المؤمنين كبيرة ، كما هو المتوقع والملائم مع التخطيط العام .

وهذان القسمان الاضافيان ، هما كما يلي :

القسم الأول : المؤمنون الذين يكونون أكبر إيماناً من المقربين ، ويكون جزاؤهم أعلى من جزاء المقربين . حتى ان الجنة لا تكفي لجزائهم . بل سيكون جزاؤهم روحياً معنوياً عالياً جداً ، مقترناً بمشاركات كونية ضخمة .

ولعل هذا هو الشأن في عدد من الرسل والصالحين ، وفي (مجتمع ما بعد العصمة) وعدد من أفراد المجتمع المعصوم أيضاً . وهذا المجموع ليس بالقليل أبداً .

القسم الثاني : من يكون أقل إيماناً من (أصحاب اليمين) . وصفتهم المهمة أنهم غير مستحقين للثواب وإن كانوا غير مستحقين للعقاب . وإنما يدخلون الجنة برحمة من الله عز وجل محضاً ، أولا يدخلون الجنة أصلاً ، وإنما يجعلهم الله في مكان ثالث أقل من الجنة وأفضل من النار على أي حال .

فإذا فهمنا من المؤمنين ، من لا يكون مستحقاً للعقاب أولا يعد من المذنبين ، كان هذا القسم شاملاً لجماعات كثيرة منهم : من أوجبت سيئاتهم إحباط حسناتهم . وقد غفر الله لهم السيئات ، فلم تبق لهم حسنات ولا سيئات . ومنهم : من مات بعد الايمان مباشرة من دون عمل سيء ولا حسن . ومنهم : من مات طفلاً أو مجنوناً ، ونحوه ، ممن لا يكون على مستوى الشعور بالمسؤولية أساساً .

ومما لا شك فيه ان هذه الأقسام الأربعة شاملة للنسبة الأكبر للبشرية . وإن كان الباقي أيضاً كثيراً جداً يصدق فيه قول الله جل وعلا : « فالحق والحق أقول : لأملأن جهنم منك وممن تبعك منهم أجمعين » (١) .

فهذه هي المناقشات القائمة على الأساس القرآني . وقد وجدنا كلها غير صالحة للتأثير على نظرية التخطيط العام أو هدفه الأعلى .

---

(١) ص : / ٨٤ - ٨٥ .

الأساس الثاني

السنة الشريفة

وهو أيضاً يحتوي على مناقشتين :

المناقشة الأولى : ما دل من الأخبار على أنه لا خير في العيش بعد المهدي عليه السلام . كالخبر الذي أخرجه الكنجي في (البيان) (١) بسنده عن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله (ص) : أبشركم بالمهدي ، يبعث في أمتي على اختلاف من الناس وزلازل ، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً . إلى أن قال : ثم لا خير في العيش بعده ، أو قال : لا خير في الحياة بعده .

وتنطلق المناقشة من زاوية ان نظام الدولة المهدوية ، لو كان يتطور إلى الأفضل ، حتى يصل إلى المجتمع المعصوم ، فلا يمكن أن يصدق قوله : ثم لا خير في العيش بعده . وحيث ان هذه الرواية صرحت بذلك ، إذن فنظامها لن يتطور إلى الأفضل ، ومن ثم فهو لا يصل إلى المجتمع المعصوم .

إلا ان هذه المناقشة غير صحيحة لوجهين رئيسيين :

الوجه الأول : انه خبر واحد ، لا يصلح للاثبات التاريخي باستقلاله . فاننا لو فهمنا منه ما تريده المناقشة يكون معارضاً بالأدلة التي أقمناها على التخطيط العام من القرآن الكريم - أولاً - والدليل (الاستهدافي) - ثانياً - . . . فيكون ساقطاً عن الاثبات بطريق أولى .

الوجه الثاني : انه يمكن أن يصدق قوله : لا خير في العيش بعده ، بالرغم من التطور الذي أثبتناه وبرهنا عليه .

فإن التطور مهما كان مستمراً ، فإن فرقاً كبيراً بين شخصية الامام المهدي (ع) وقيادته ، وبين شخصية وقيادة من يخلفه بعده ، لما يتصف به الامام المهدي (ع) من

---

(١) انظر ط النجف ص ٨٤ - ٨٥ .

مميزات ضخمة جداً لا توجد عند أحد من معاصريه ، ولا في الأعم الأغلب من الأجيال البشرية ، إلى مجتمع (ما بعد العصمة) على الأقل .

فسيجد المجتمع فرقاً واضحاً في القيادة ، وأسفاً شديداً لموت القائد العظيم ، يصدق معه هذا التعبير الوارد في الحديث بكل وضوح . وهذا لا ينافي بقاء التطور والتربية الصالحة طبقاً للمناهج التي يضعها القائد المهدي (ع) حتى يصل المجتمع إلى العصمة .

وهذا واضح طبقاً لما رجحناه في « تاريخ ما بعد الظهور »[1] من أن خلفاء المهدي (ع) هم أولياء صالحون يربيهم المهدي خصيصاً ، ويوكل إليهم الخلافة بنص خاص . . . ريثما يصل المجتمع إلى عصر الشورى والانتخاب وهذا هو الذي سرنا عليه في هذا الكتاب أيضاً .

وأما إذا رجحنا في خلافة المهدي (ع) احتمالات أخرى ، سبق أن سمعناها في الكتاب المشار إليه ، فقد نضطر في الجواب على المناقشة إلى الاقتصار على الوجه الأول . إلا انها احتمالات غير صحيحة على أي حال .

المناقشة الثانية : ـ المستفادة من السنة الشريفة ـ : ما دل من الأخبار على قصر عمر البشرية وقلة بقائها بعد المهدي (ع) .

فقد ذكر الطبرسي[2] : ان أكثر الروايات انه لن يمضي ـ أي المهدي (ع) ـ من الدنيا إلا قبل القيامة بأربعين يوماً . أقول : ولكن هذه الكثرة لم نجد ما يدل عليها خبراً واحداً أصلاً . وإنما يمكن استنتاجها من أحد أمرين مستفادين من الأخبار :

الأمر الأول : ما ورد عن النبي (ص) مستفيضاً : « لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطوّل الله ذلك اليوم حتى يبعث رجلاً من أهل بيتي يملؤها عدلاً كما ملئت جوراً » وهو بألفاظ عديدة ومضامين متقاربة .

فقد يستفاد منه ان البشرية لا تعيش بعد المهدي (ع) أكثر من يوم واحد .

الأمر الثاني : ما دل من الأخبار على ارتفاع الحجة قبل يوم القيامة بأربعين يوماً . وقد أخرجناها في « تاريخ ما بعد الظهور » . وفيها ما هو صحيح السند .

فقد يستفاد منها ان البشرية لا تعيش بعد المهدي أكثر من أربعين يوماً . إذا كان المراد بالحجة ـ في الحديث ـ شخص المهدي عليه السلام .

---

[1] الباب الأول من القسم الثالث .

[2] أعلام الورى بأعلام الهدى ط طهران ص ٤٣٥ .

إلا ان كلا الأمرين واضح الفساد :

أما الأمر الأول : فلوضوح أن الخبر المشار إليه يراد منه التأكيد على أهمية ظهور المهدي (ع) وضرورة حدوثه . . . وليس المراد بقاء يوم واحد من الدنيا بعد ظهوره على وجه الحقيقة . وإلا كان ظهوره غير منتج لشيء في مصلحة للبشرية . ويكفينا من الناحية اللغوية أنه استعمل (لو) الامتناعية التي تعني عدم إمكان تحقق مدخولها ، وهو بقاء البشرية يوماً واحداً .

وأما الأمر الثاني : فقد ناقشناه مفصلاً في « تاريخ ما بعد الظهور » (١) وأهم ما فيه أنه لا يتعين أن يكون الحجة المشار إليه في الرواية هو الامام المهدي (ع) . بل هو الحاكم الأعلى للدولة الاسلامية يومئذ . وقد شرحنا الظروف التي تقتضي ذلك خلال الحديث عن التخطيط السادس من هذا الكتاب .

---

(١) في الباب الثاني من القسم الثالث .

الأساس الثالث

الأساس الفكري الحديث

عرضنا خلال الحديث عن التخطيط الرابع عدة إعتراضات ، كانت واردة على الطور الماركسي الأعلى ، ومنطلقة من هذا الأساس الثالث . وبرهنا على عدم ورودها على مجتمع الدولة العالمية ، فضلاً عن المجتمع المعصوم .

وبقي هناك اعتراض واحد قد يورد على نظرية التخطيط العام ، كما هو وارد على النظرية الماركسية أيضاً . وإن لم تلتفت إليه الماركسية في مصادرها .

يقول هذا الإعتراض : أنه أثبت العلم الحديث ، أن عمر البشرية طويل جداً بقي ويبقى ملايين السنين ، وربما عشرات أو مئات الملايين والتاريخ المعروف للبشرية إلى الآن ثمانون مليون سنة ، وقد يزيد على ذلك بكثير . ولا بد أن البشرية تبقى إلى حين فناء المجموعة الشمسية ونفاد طاقاتها الحرارية ، وهو أمر لا يحدث إلا بعد لأي .

فإذا كان عمر البشرية بهذا المقدار الأسطوري الضخم ، فلا مجال فيه لأي تخطيط أو نظرية إجتماعية ، سواء كانت إسلامية أو ماركسية أو أي مبدأ آخر . فإن هذه النظريات ، مهما طالت ، فإنها سوف تستغرق قسماً قليلاً من عمر البشرية ، ويبقى الباقي فارغاً يحتاج إلى تفسير . فكل نظرية إجتماعية تدعي تفسير تاريخ البشرية على طوله ، لا تصلح ، لأنها تدعي لنفسها حكماً أكبر من طاقتها وقابليتها .

والجواب على ذلك من زاوية التخطيط العام لعدة وجوه :

الوجه الأول : إنه لم يقم دليل صحيح على طول عمر البشرية بهذا المقدار .

فإنه بغض النظر عن أن نص التوراة وظاهر القرآن على خلاف ذلك . . . فإن علماء الآثار والجيولوجيا إنما عرفوا ذلك في جانب الماضي ، مع أنهم غير مشاهدين له ، باعتبار ملاحظة الجماجم والعظام التي يجدونها للإنسان القديم فيدرسونها من حيث التكوين الخلقي أولاً ، ومن ناحية التفاعل والإستهلاك ثانياً . فيستنتجون تاريخ وجود أصحابها على الأرض عن هذا الطريق . وتكون النتيجة اعتقادهم بقدم

الإنسان ملايين السنين .

إلا أن هذا الإستنتاج ناشيء من نظرة مبدئية أو فلسفية لقوانين الكون ثبت عدم صحتها . ولا نريد أن ندخل الآن في تفاصيل (البديل الصالح) لها . يكفينا ما قلناه في هذا الكتاب من نفي وجود القوانين الكونية القائمة على الأساس المادي . وان المحرك الأساسي للكون هو العوامل العليا الميتافيزيقية . وإذا توصلنا إلى هذه ، لم تبق لتلك النتيجة الجيولوجية أية أهمية كما هو غير خفي على من يفكر .

مضافاً إلى التشكيك في الأساليب التي يمكن بها معرفة : أن هذه الحالة للعظم - مثلاً - لا تحصل إلا بعد عشر ملايين سنة - مثلاً . إن هذا ليس مشاهداً للعلماء بطبيعة الحال . وإنما هو استنتاج من تفاعلات مختبرية معينة . . . ومن الواضح أن احتمال الفرق بين التفاعلات المختبرية والتفاعلات الأرضية الطبيعية على العظم أو غيره ، احتمال قائم وجيه ، لصعوبة ضبط العوامل المؤثرة جميعاً في المختبر . ومعه فالنتيجة المأخوذة مختبرياً قد لا تصدق في عالم الطبيعة .

الوجه الثاني : ان ما هو المضر بالإستدلال ضد التخطيط العام . ليس هو الماضي ، بل هو المستقبل .

فان الفكر الحديث حين يعتقد طول عمر البشرية بملايين السنين ، يعتقد انها جميعاً مضت في حال عدم دخول البشرية في عصر الوعي والتفكير ، وإنما دخلت البشرية في هذا العصر في العشر الأخير من المليون الأخير . . .

إذن ، فمن المستطاع القول : ان التخطيط الأول المنتج لمستوى الوعي والتفكير ، استمر عشرات الملايين من السنين . واما التخطيطات اللاحقة له ، فهي أقصر عمراً منه بكثير . وهذا ممكن بالنسبة إلى التخطيط على أي حال ، لما عرفناه من ان فكرة التخطيط خالية عن التحديد بالزمان .

وإنما يتوجه الاشكال - شكلياً - بالنسبة إلى المستقبل ، كما سمعنا في الاعتراض . وهنا نستطيع القول انه لا يمكن إقامة الدليل (العلمي) على طول عمر البشرية في المستقبل . فان العلم قد يتوصل إلى طول عمر الأرض أو المجموعة الشمسية وتعيين زمان فنائها . إلا أن هذا لا يشمل الإنسان ، ولا دليل على ارتباط فناء الإنسان بفناء الأرض . فان المهلكات الطبيعية والتخريبية عديدة . وان كثيراً من أنواع الحيوان انقرض وبعضها يكاد ان ينقرض ، قبل فناء الأرض والمجموعة الشمسية بكثير . فقد يأتي فيه الزمان الذي ينقرض فيه الإنسان . ومن غير الممكن ان

نبرهن على بعد هذا الزمان عنا بملايين السنين .

وقد يخطر في الذهن : ان ظاهر القرآن ارتباط فناء الإنسان بيوم القيامة ويوم القيامة يعبر عن يوم فناء المجموعة الشمسية ، فيكون فناء الإنسان ، مرتبطاً بفناء المجموعة الشمسية ، فيلزم القول ببقاء البشرية إلى ذلك الحين .

إلا أن هذا غير صحيح ، لما أشرنا إليه فيما سبق من ان القرآن خال تماماً من الدلالة على وجود الإنسان عند أهوال يوم القيامة . فربما زال قبل ذلك بكثير .

مضافاً إلى أنه لا دليل على بعد يوم القيامة نفسه بهذا المقدار من ملايين السنين . . . فاننا لو قبلنا من الفكر الحديث احتياج زوال المجموعة الشمسية وفنائها إلى هذا المقدار من السنين ، وهو أيضاً محل المناقشة لنفس ما قلناه في طول عمر العظم ونحوه من أجزاء الإنسان ، فليرجع القاريء إليه ويفكر . لكن لو قبلناه ، فان غاية ما للفكر الحديث أن يقوله : هو ان عمر المجموعة الشمسية منوط بمرور هذا الأمر الطويل طبقاً للتسلسل الطبيعي للكون ، أو ما يسمى بالقوانين الطبيعية . واما بعد ان انكرنا وجود القوانين بالمعنى المادي كما سبق أن برهنا عليه ، وعلمنا ما للعوامل الميتافيزيقية من تأثير في حركة الكون ، اذن يبقى هذا الكلام بلا موضوع ، ولا أقل من احتمال ان تزول المجموعة الشمسية عن الوجود ، قبل اقتضاء (القوانين) الطبيعية لذلك ، باعتبار مصلحة في التخطيط الكوني العام .

فحتى لو كان الإنسان باقياً على وجه الأرض إلى يوم القيامة ، تنزلاً عمّا قلناه أولاً . . . فان يوم القيامة لن يبطيء بالبشرية ، ذلك البطء الذي يتوقعه الفكر الحديث . ولا أقل من أنه لا دليل على ذلك ، فلا يصلح دليلاً ضد التخطيط العام .

هذا ، وقد توجد وجوه أخرى في الجواب على هذا السؤال الأخير لا حاجة إلى الدخول في تفاصيلها .

الوجه الثالث : في الجواب على الاعتراض الأساسي في هذا الفصل .

ان نظرية التخطيط العام باقسامها الخمسة ليست محددة بزمان . بل تتبع عمر البشرية أياً كان . فان كان قصيراً كان بدوره قصيراً ، وان كان طويلاً ، كان بدوره طويلاً . . . ولا ضرر في ذلك .

لا يبقى إلا الاستبعاد في بقاء نظام واحد لعدة ملايين أو لمئات الملايين من السنين ، لو قبلنا طول عمر البشرية في المستقبل ، خلافاً لما قلناه في الوجه السابق .

إلا أنه يمكنه التنازل عن هذا الاستبعاد :

أولاً : ان التعبير بالنظام الواحد ، لا يخلو من مسامحة ؛ فان الاتجاه العام منذ تأسيس الدولة العالمية إلى نهاية البشرية اتجاه واحد ـ لا محالة ـ نحو الهدف الأعلى . إلا أن النظام بالمعنى الكامل والمحدد لهذه الكلمة ليس واحداً ، بعد الذي عرفناه من انقسام هذه الفترة إلى عدة أقسام لا يمكن أن يتحدد النظام بشكل واحد . ضرورة ان النظام الذي يصلح لفترة معينة من تلك الفترات قد لا يصلح لفترة أخرى .

فإذا كانت الأنظمة مختلفة كان الاعتراض مرتفعاً ، وامكن لنا ان نتصور الاستمرار الطويل .

ثانياً : ان طبيعة العدل الكامل الذي سوف يكون مطبقاً منذ أول عهد الدولة الإسلامية فما بعدها ، منسجم تماماً مع طول الزمن .

فان ما هو المعتاد والمعهود من عدم بقاء الأنظمة طويلاً ، في عالم الحياة والمجتمع ، إنما هو نتيجة أحد أمرين :

الأمر الأول : ان تكون الأنظمة نفسها أنظمة ظالمة ، يتضح فشلها نتيجة للتجربة الحياتية التي تعيشها .

ثانياً : ان عملاً تخريبياً يجهز عليها بسرعة أو تدريجاً ، كما حصل للدولة النبوية الإسلامية .

وأما إذا لم يحصل كلا الأمرين ، فكان النظام كاملاً ليس فيه أية نقطة ضعف ، ولم يكن له معارض في العالم ، وكان أقوى من كل المعارضات والتقصيرات ، إذن ، فسوف يكون نظاماً قابلاً للبقاء مدى الدهر ، مهما طالت ملايين السنين .

وهناك بعض الوجوه الأخرى في مناقشة هذا الاعتراض ، لا حاجة إلى الدخول في تفاصيلها .

هذا . . . وان هذا الاعتراض أولى في الورود على النظرية الماركسية ، لأنه بحسب اتجاهها العام ترفض الأجوبة التي قلناها . فماذا سوف يكون موقف الماركسيين حينئذ . . . ان هذا مما لا حاجة إلى الدخول في تفاصيله أيضاً .

وبذلك يتم الكلام في الاعتراضات المحتملة الورود على نظرية التخطيط العام . وقد رأينا أن شيئاً منها غير وارد على هذه النظرية . فبذلك يترسخ برهان هذه النظرية كبديل صالح للمادية التاريخية ، لا يمكن ان تقاس به من حيث الأهمية والعمق .

وبذلك يتم الكلام في المرحلة الثالثة ، في تطبيقات ومناقشات حول التخطيط

العام . . . وبه ينتهي القسم الثالث في التخطيط الالهي العام . وهو نهاية مقصودنا من هذا الكتاب . وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

تم على يد المحتاج إلى رحمة ربه الكريم محمد بن محمد صادق بن محمد مهدي بن اسماعيل الصدر .

محمد الصدر

الاربعاء : ١٢ / ١ / ١٣٩٦ هـ الموافق : ١٤ /١/ ١٩٧٦ م

مصادر الكتاب

أهم ما روجع لهذا الكتاب من المصادر الماركسية :

١ ـ أسس الفلسفة الماركسية . تأليف ق . أفاناسييف . ترجمة : عبد الرزاق الصافي . الطبعة الثانية . دار الفارابي ـ بيروت . دار النهضة ـ بغداد .

٢ ـ أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة . انجلس . ترجمة : الياس شاهين ـ دار التقدم ، موسكو ، الاتحاد السوفييتي . مهمل من تاريخ الطبع .

٣ ـ أصول الفلسفة الماركسية . تأليف : جورج بوليتزر وجي بيس وموريس كافين . تعريب : شعبان بركات . جزءان في مجلد واحد . المكتبة العصرية . صيدا ، بيروت . مهمل من تاريخ الطبع .

٤ ـ الاقتصاد السياسي للاشتراكية ، تأليف جماعة من الأساتذة السوفييت . ترجمة خيري الضامن . دار التقدم ، موسكو . قبل عام ١٩٧٢ .

٥ ـ انتي دوهرنك ، ثورة الهر أوجين دوهرنك في العلوم . تأليف : فردريك انجلس . ترجمة الدكتور فؤاد أيوب . الطبعة الأولى ١٩٦٥ . دار دمشق للطباعة والنشر ، مطبعة طربين .

٦ ـ بؤس الفلسفة . كارل ماركس . ترجمة اندريه ناجي . دار اليقظة العربية ودار مكتبة الحياة . سورية ـ لبنان ، ١٩٦٧ .

٧ ـ البيان الشيوعي . كارل ماركس وفردريك انجلز . الشركة اللبنانية للكتاب ، بيروت ـ لبنان . مهمل من تاريخ الطبع .

٨ ـ دليل القارىء لدراسة الفلسفة الماركسية . مهدي الحافظ . دار الفارابي . دمشق .

٩ دور الفرد في التاريخ : تعريب إحسان سركيس . دار ابن الوليد . المقدمة مؤرخة في عام ١٩٥٦ .

١٠ ـ رأس المال ، نقد الاقتصاد السياسي . كارل ماركس . ترجمة : محمد عيتاني ،

منشورات مكتبة المعارف ، في بيروت ، عشرة أجزاء في خمسة مجلدات . مهمل من تاريخ الطبع .

ـ الشيوعية العلمية ، ماركس ، انجلز ، لينين . ترجمة فؤاد أيوب . دار دمشق للطباعة والنشر . الطبعة الأولى ، ١٩٧٢ .

١٢ ـ فلسفة التاريخ ، المفهوم المادي للتاريخ . بليخانوف . دار دمشق للطباعة والنشر . مهمل من تاريخ الطبع .

١٣ ـ لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية ، فردريك انجلز ، مع ملحق كارل ماركس موضوعات عن فورباخ دار التقدم موسكو ١٩٦٧ .

١٤ ـ المادية التاريخية ، دراسة في نظرية المجتمع الماركسية . فلاديسلاف كيلله وماتفي كوفالسون . دار التقدم ، موسكو . الاتحاد السوفياتي . مهمل من تاريخ الطبع .

١٥ ـ المادية التاريخية . تأليف : ف . كيللى . م . كوفالسون . عرّبه عن الروسية : أحمد داود . أعاد النظر فيه ودققه : الدكتور بدر الدين السباعي . اصدار دار الجماهير ، دمشق ، ١٩٧١ .

١٦ ـ المادية الديالكتيكية والعلوم الطبيعية . تأليف : البروفسور خ فاتالييف . تعريب وشرح : هنري دكر . دار الفارابي ـ بيروت ـ دار الجماهير ـ دمشق .

١٧ ـ المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، النظرية الفلسفية العامة لتطور الكون والمجتمع . ستالين . ترجمة : خالد بكداش . منشورات دار البديع . الطبعة الثانية ، ١٩٥٩ .

١٨ ـ مختارات لينين . المقدمة بتوقيع : معهد الماركسية ـ اللينينية لدى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي . خمسة مجلدات . مهمل من تاريخ الطبع . دار التقدم ـ موسكو ـ الاتحاد السوفييتي .

١٩ ـ نصوص حول اشكال الانتاج ما قبل الرأسمالية . كارل ماركس . ترجمته لجنة بإشراف الدكتور صادق جلال العظم ومراجعته . دار ابن خلدون للطباعة والنشر ، بيروت ـ لبنان . الطبعة الأولى ١٩٧٤ .

٢٠ ـ نصوص مختارة . فردريك انجلز . اختيار وتعليق : جان كانابا ترجمة : وصفي البني . منشورات وزارة الثقافة . مطبعة وزارة الثقافة ـ دمشق ـ ١٩٧٢ .

٢١ ـ نظرات علمية في الاقتصاد السياسي . سيغال . الطبعة الأولى .

أهم المصادر غير الماركسية :

١ ـ القرآن الكريم ..
٢ ـ الارشاد للشيخ محمد بن النعمان الملقب بالمفيد . ط طهران ، عام ١٣٧٧هـ .
٣ ـ الاشاعة لاشراط الساعة . للسيد محمد بن رسول الحسيني البرزنجي . الطبعة الأولى ، ١٣٧٠ ، القاهرة ـ مصر .
٤ ـ إعلام الورى بأعلام الهدى . تأليف أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي ط . طهران . مط الحيدري ، عام ١٣٣٨ هجري شمسي .
٥ ـ انجيل برنابا . ترجمه من الانكليزية : الدكتور خليل سعادة . مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بميدان الأزهر بمصر . المقدمة مؤرخة في عام ١٩٠٨ م .
٦ ـ تاريخ الغيبة الصغرى ، للمؤلف ، ط بيروت عام ١٩٧٢ م .
٧ ـ تاريخ الغيبة الكبرى ، للمؤلف ، ط بيروت عام ١٣٩٥ ـ ١٩٧٥ م .
٨ ـ تاريخ ما بعد الظهور . مخطوط حين النقل منه . ولذا أحلنا على أبوابه وفصوله لا على صفحاته .
٩ ـ التبيان في تفسير القرآن . تأليف الشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي . المطبعة العلمية في النجف الأشرف ، ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٧ م .
١٠ ـ الخرايج والجرايح ، للشيخ قطب الدين أبي الحسين سعيد بن هبة الله ابن الحسين الراوندي . ط الهند ، على الحجر عام ١٣٠١ هـ .
١١ ـ السيرة النبوية لابن هشام . تحقيق كل من : مصطفى السقا وابراهيم الابياري وعبد الحفيظ شلبي . ط الثالثة ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م دار احياء التراث العربي ، بيروت ـ لبنان .
١٢ ـ صحيح البخاري ، لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي . مطابع الشعب ، مصر ، ١٣٧٨ هـ .
١٣ ـ صحيح مسلم : لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري . مطبعة محمد علي صبيح وأولاده . مصر .
١٤ ـ الصواعق المحرقة ، في الرد على أهل البدع والزندقة . للمحدث شهاب الدين أحمد بن حجر الهيثمي المكي . ط مصر . عام ١٣١٢ هـ .

١٥ - العهد القديم والعهد الجديد . نشر جمعية التوراة البريطانية والأجنبية . ط بريطانيا ، كمبردج .

١٦ - الغيبة للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي ط النجف ط الثانية عام ١٣٨٥ هـ .

١٧ - فجر الاسلام . تأليف : أحمد أمين . ط الثانية . المقدمة بتاريخ ١٩٣٣ م . مطبعة الاعتماد . مصر .

١٨ - قصة الانسان ، الدكتور جورج حنا . الطبعة الخامسة ، ١٩٧٣ . دار العلم للملايين - بيروت .

١٩ - قصة الديانات ، سليمان مظهر . دار الوطن العربي للطباعة والنشر مهمل من التاريخ .

٢٠ - كليلة ودمنة . عبد الله بن المقفع . علّق عليها الشيخ الياس خليل زخريا . دار الاندلس للطباعة والنشر . بيروت . ط الأولى ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .

٢١ - المسيحية نشأتها وتطورها . شارل جنيبير . ترجمة الدكتور عبد الحليم محمود . المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت . مهمل من التاريخ .

٢٢ - مقتل الحسين أو حديث كربلاء ، عبد الرزاق الموسوي المقرّم . مطبعة النجف في النجف ١٣٧٦ - ١٩٥٦ .

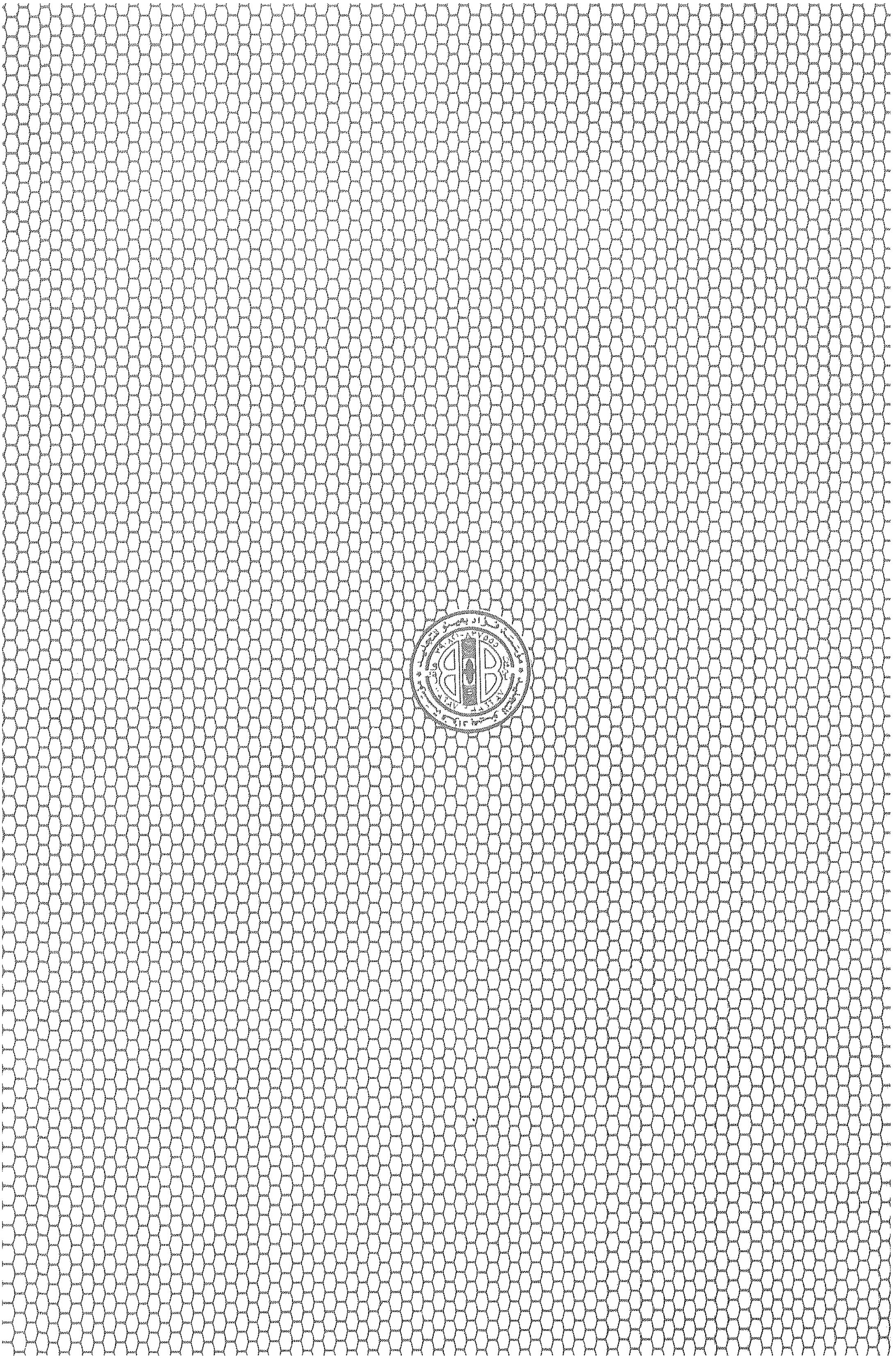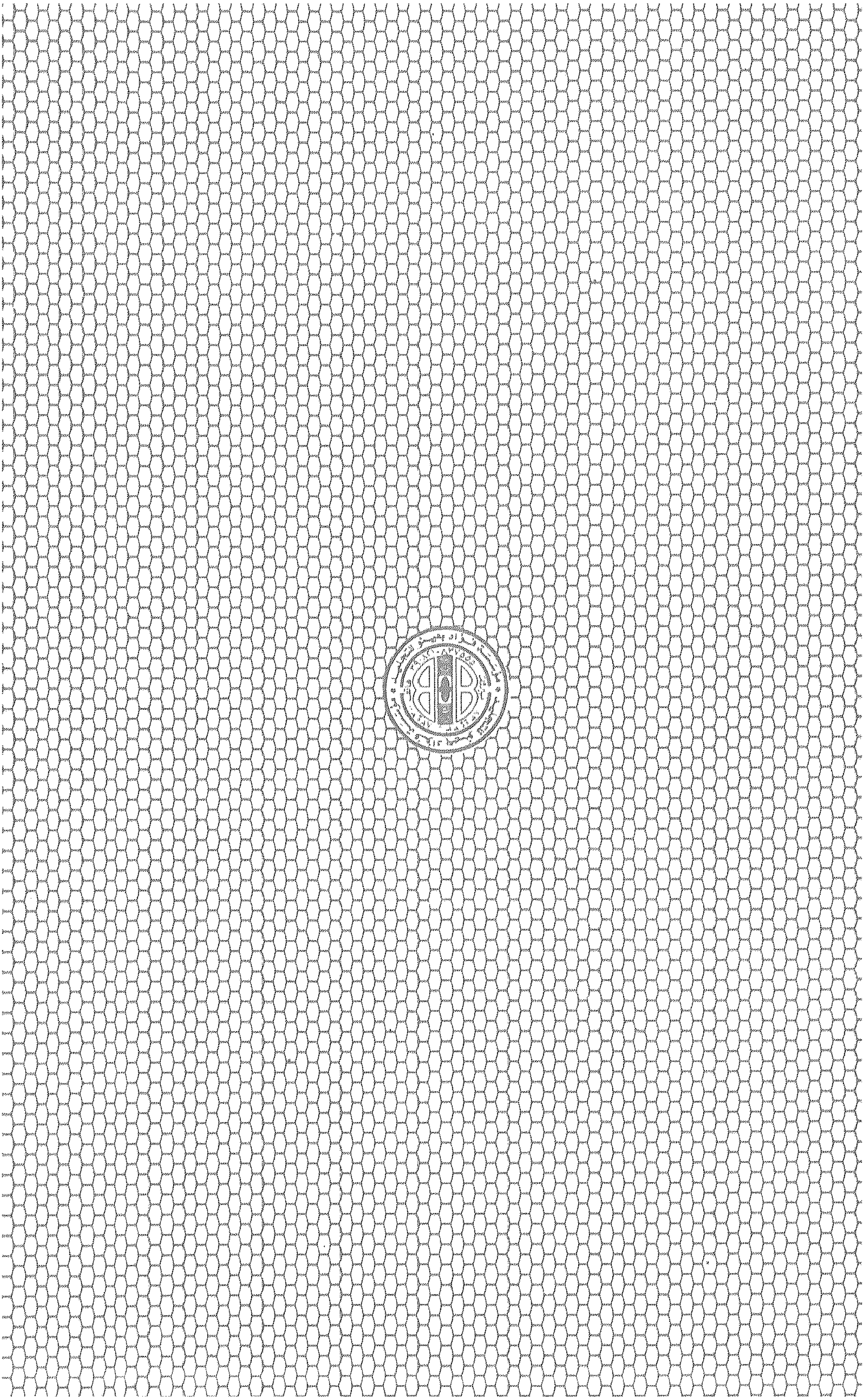٢٣ - وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة ، للشيخ الحسن بن الحر العاملي ط الحجر - طهران . عام ١٣١٤ هـ .